ادريس الكتاني

المغرب المسلم ضد اللادينية



ادريس الكتاني

المغرب المسلم ضد اللادينية

حقائق عن تسرب المبادىء الهدامة الى حزب
الشورى والاستقلال واثرها فى توجيه سياسته

مطبعة الجامعة بالدار البيضاء
المغرب

محرم 1378 ـ **غشت** 1958

فهـرس

« لتنقضن عرا الاسلام عروة عروة ،

فأولها نقضا الحكم ، وآخرها الصلاة .. »

حديث شريف

خطاب مفتوح

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الاخ الاستاذ محمد حسن الوزانى الامين العام لحزب الشورى والاستقلال

تمخضت السنوات التى اقمتها خارج المغرب ، قبل الاستقلال ، عن اتجاهات جديدة داخل المكتب السياسى للحزب، ترمى لتفسير مبادئه تفسيرا جديدا، وتحويل « الشورى الاسلامية » الى « ديمقراطية لادينية » تهدف لفصل الدين عن الدولة على الطريقة الغربية ، ولم تلبث هذه الفكرة ان اطلت برأسها على المغرب وعلى الحزب نفسه فجأة، خلال انعقاد مؤتمر ايكس ـ ليبان، على لسان رئيس وفد الحزب بهذا المؤتمر ، وحينما عدت الى أرض الوطن بعد استقلال المغرب، كان الاتجاه « اللادينى » داخل المكتب السياسى قد ركز قواعد أنطلاقه.

ولما كنت وفيا للمبادىء التى قامت عليها الحركة القومية الاولى التى تحولت الى « حزب الشورى والاستقلال » فقد عملت باستمرار ـ داخل المكتب السياسى ـ للدفاع عن هذه المبادىء ، ومقاومة توريط الحزب فى « الاتجاهات اللادينية » التى هى من رواسب الاستعمار الفكرى والثقافى فى بلادنا .

وفى التقرير السياسى التالى ـ الذى أصبح كتابا ـ تلبية للرغبة التى عبرت لى عنها عند زيارتك لى بلوزان يوم فاتح دجنبر 1957 ، بعد حديثنا عن حالة الحزب ، ثم اكدتها فى الرسالة التى بعثت لى بها من جنيف بتاريخ 6 دجنبر المذكور ، وقد جاء فيها : « ... وبصفة عامة كلنا مصممون على الخروج من الحالة التى كنا فيها وما نزال حتى الآن ، الى ما يقتضيه الظرف الذى يوجد فيه المغرب ، وانا ما زلت أؤكد عليك فى الكتابة بالجريدة ـ يعنى الرأى العام ـ حتى لا ينقطع نشاطك بالمرة وانت فى الخارج فلك رأى فى الامور لا بد أن تفصح عنه ، وكذلك فيما يخص النظام الذى تراه صالحا بالنسبة للحزب وصحافته ، وكذلك ما تراه فى السياسة التى ينبغى ان نسلكها ، وهذا فى انتظار رجوعك قريبا واستئناف العمل ، ومن أجل هذا اطلب منك ان تجمع

فكرك وتحرر ما تراه فى المسائل كلها التى تشغل البال.. »

بيد انك كنت على علم من مواقفى ضد تحريف مبادىء الحزب ، ذلك التحريف الخطير الذى عانيت منه غذاب الضمير منذ مؤتمر ايكس - ليبان ، والذى انذرتك بخطورته أول مرة ، يوم عودتك للمغرب فى 25 مارس 1956 ، وكان نائبك فى امانة الحزب قد اصدر « مبادئه اللادينية الجديدة ». ومع ان معارضتى لهذه المبادىء الهدامة لم تنقطع ، فان القائمين عليها لم يتراجعوا عن مواقفهم ، كما لم تتراجع انت عن موقف « الحياد الايجابى » الذى لم يكن معقولا منك بوصفك امينا عاما للحزب ، فى الوقت الذى كنا ننتظر ان تفعل شيئا ما لايقاف تيارها ! ولم يكن فى المستطاع ان نسكت أكثر مما سكتنا بعد ان اتضحت أمامنا السبل ، وأصبح لزاما علينا أن نختار .

وفى 7 شوال 1377 حمل اليك ثلاثة من علماء فاس نسخة من رسالة وقعها 16 من العلماء والاساتذة ، وتتضمن اقتراحاتنا العملية لاصلاح الحزب وتطهير صفوفه ، وتاكيد مبادئه الاسلامية من جديد . وجاء من بين حيثيات الرسالة ما يلى :

« ونظرا لكون هذا التعطيل المتعمد لاجهزة الحزب الحساسة ، كان من نتائجه تعطيل المبادىء والانظمة الديمقراطية داخل الحزب تعطيلا كاملا ، وظهور سلطة استبدادية بيد بعض اعضاء المكتب السياسى ، **عبثت بمقررات المجلس الوطنى ، وتنكرت لمبادىء الحزب الجوهرية ، وسارت بالمعارضة سيرا منحرفا عن قواعد المنطق والحكمة** »

وبعد هذه الحيثيات قدمنا لك اقتراحاتنا « باسم الطبقة الواعية المثقفة التى يقوم عليها الوجود الروحى والوطنى لحزب الشورى والاستقلال منذ سنة 1937 » وكان يمثل هذه الطبقة موقعو الرسالة وهم العلماء والاساتذة عبد الله الداودى وحماد العراقى وعبد القادر ابن شقرون وعبد الحى العمرانى ومحمد ابن محمد العراقى ومحمد اليوسفى والفاطمى الادريسى ومحمد بن على الادريسى ومحمد الوزانى وعبد اللطيف ابن موسى . كما وقع نسخة اخرى زيادة على السابقين الاساتذة عبد العالى المنونى واحمد سحنون وعبد الله الحبابى وعبد

العزيز الحوات والحبيب البخارى ، وهولاء جميعا يمثلون مختلف فروع الحزب . وقد وقعت انا النسختين بصفتى عضوا فى المكتب السياسى ، وفى النسخة الاخيرة جملة زائدة على ما جاء فى الحيثية السابقة وهى : «.. **وفسرت الديمقراطية تفسيرا لادينيا يتعارض مع الشورى الاسلامية ..**»

وبدلا من أن تجيبنا على اقتراحاتنا عمدت الى عقد اجتماع لاعضاء الحزب يوم 21 شوال 1377 يهدف لتأليف بعض اللجان ، وتوزيع بعض الوظائف ، ولما طلبت الكلمة لشرح حقيقة الاصلاح الذى ننشده وهو ارجاع الحزب الى مبادئه القديمة ، امتنعت من اعطاءى حق الكلام، بغية ابقاء انصارنا الشعبيين فى غفلة عن حقيقة المبادىء الجديدة التى طبخت فى غيبتهم ، ولما كان هذا الموقف اعتداء صريحا ضد حرية الرأى داخل حزب يقول انه ديمقراطى ، فضلا عن كونه اعطانا الدليل على استحالة الدفاع داخله عن « مبادىء الحزب الاسلامية » ضد « المبادىء اللادينية » فى الوقت الذى لم تكن فيه لاصحابها الشجاعة للدفاع عنها صراحة أمام أعضاء الحزب ، وحيث انك رفضت رفضا باتا مناقشة مقترحاتنا ، فقد حمل اليك ثلاثة من الاساتذة رسالتنا الاخيرة التى جاء فيها بعد الحيثيات ، والتذكير بالانذارات السابقة

« ونظرا للظروف الدقيقة التى يجتازها المغرب والحزب والتى تتطلب شعورا زائدا بمسئوليات الافراد والجماعات نحو الواجبات الوطنية المقدسة ، فان أعضاء مشروع 7 شوال الذين هم من المؤسسين الاولين لحزب الشورى والاستقلال قرروا ما ياتى :

أولا = اعتبار المكتب السياسى الحالى منحلا ابتداء من هذا اليوم

ثانيا = كل قرار أو عمل سياسى يقوم به هذا المكتب لا يعبر عن حقيقة آراء فروع الحزب وهيئاته، ويعد وحده مسئولا عنه دون رجال المشروع وانصارهم فى سائر البلاد المغربية »

ووقع هذه الرسالة الاساتذة الذين حضروا ذلك الاجتماع وهم السادة حماد العراقى وعبد الله الداودى وعبد القادر ابن شقرون وعبد الحى العمرانى ومحمد ابن محمد العراقى والفاطمى الادريسى وأخيرا ادريس الكتانى .

لقد كنت افهم جيدا وجهة نظرك وتتلخص فى الاحتفاظ بوحدة الحزب « بأى ثمن » ! ، وعند الضرورة التضحية بواحد للاحتفاظ باثنين ! ، ولكن وجهة نظرى كانت تختلف تماما ، فالمسألة كانت مسألة « مبادىء » ولا يمكن الاحتفاظ بـ « تناقض المبادىء » داخل الحزب ، لا يمكن الجمع بين من يصر على « لادينية الحزب » و « فصل الدين عن الدولة » وبين من يعارض هذا المبدأ ولا بين من يفتخر بتأييد جمعية « كاديما » الصهيونية فى مجلس الوزراء ، وبين من يحاربها ، ولا بين من يتساهل فى حقوق السيادة الوطنية ، ويدافع عن مصالح الرأسماليين الاستعماريين ، وبين يتصلب فى معارضته لهذه المصالح . ولا بين من يسخر من المقدسات الروحية والوطنية للمغرب العربى المسلم ،وبين من يعتبرها كل شىء فى حياته .

وكنت اعتقد اننا داخل الحزب نحمل « رسالة » واضحة نبيلة نكافح من أجلها ، ولكن هذه الرسالة لم تلبث بعد استقلال المغرب ان انهارت تحت معاول « اللايكية » والنزعات المادية الهدامة ، وتبددت معها قوتنا المعنوية. وفى الوقت الذى نطالب فيه بتطبيق النظام الديمقراطى ، عجزنا نحن عن تطبيق هذا النظام داخل الحزب ، وأصبح حالنا مع « الديمقراطية وحرية الرأى » أشبه بحال الخطيب الذى تصح الناس بـ « الصدقة والاحسان » للفقراء ، فلما تصدق ولده بما فى البيت نهره أبوه قائلا : انا لم اقصدك انت وانما نصحت الاخرين !

ونظرا لهذه الاسباب ، وحيث ان جميع الوسائل التى اتخذناها لاصلاح الحزب وتطهيره قد فشلت، ونظرا لمسئولياتى المعنوية والوطنية أمام الله والشعب وأعضاء حزب الشورى والاستقلال الذين منحونى ثقتهم ، فانى اعلن استقالتى من الحزب شارحا اسبابها فى هذا الكتاب ، وبذلك أكون قد بلغت الامانة اللهم فاشهد .

ادريس الكتاني

السياسة اللادينية الجديدة

عبد القادر ابن جلون يقول للصحفيين فى « ايكس – ليبان » :

حزب الشورى والاستقلال حزب لاديني!

كان وفد حزب الشورى والاستقلال ، ضمن الوفود المغربية ، التى دعيت لمؤتمر « ايكس – ليبان » الذى انعقد بتاريخ 22 غشت 1955 لاستشارتها من طرف ممثلى الحكومة الفرنسية فى الحلول التى تراها للمشكلة المغربية ، التى كانت وقتئذ ، قد بلغت منتهى خطورتها .

وامتلات مدينة ايكس – ليبان الفرنسية بوفود ممثلى الاحزاب الوطنية والعلماء والمخزن (حكومة المغرب الصورية) والاقطاعيين والخونة ، والطائفة اليهودية . كما حضرت وفود فرنسية مختلفة من المغرب ، الى جانب الخبراء والفنيين والمساعدين الفرنسيين الذين كانوا يقومون بالاتصالات الشخصية مع اعضاء الوفود ، لتمهيد الجو واستكمال المعلومات ، التى كان الوزراء الفرنسيون فى حاجة اليها .

ولم يكن من الغريب ان تمتلىء ايكس – ليبان بالصحفيين ومندوبى وكالات الاخبار لمتابعة الاحداث ، ولكن الذى ادهشنى – وقد حضرت المؤتمر كملاحظ لوجودى بلوزان وقتئذ – أن يطير من امريكا الى ايكس – ليبان وفد عن (الوكالة اليهودية) ليتابع اشغال المؤتمر فى عين المكان ! ويشارك بدوره فى حل « المشكلة المغربية » !!!

ولم يكد ينتهى المؤتمر حتى بدأ السيد عبد القادر ابن جلون رئيس وفد حزب الشورى والاستقلال بالمؤتمر والناطق باسمه – وكان يتألف من ثلاثة أعضاء آخرين من المكتب السياسى للحزب هم السادة محمد الشرقاوى وعبد الهادى بوطالب وأحمد ابن سودة – بدأ يعطى تصريحات وأحاديث لمراسلى الصحف كان يهتم فيها على الخصوص بالتنصيص على نقطتين رئيسيتين فى

نظره :

الاولى – ان حزب الشورى والاستقلال « **حزب لا دينى** » (لايكى) ولذلك فهو حزب ديمقراطى تقدمى عصرى !

والثانية – ان اليهود المغاربة يجب أن يشاركوا فى ادارة الدولة المغربية وفى الحكومة الوطنية المقبلة التى ستنبثق عن حل المشكلة المغربية !

وكان فى طليعة الصحف التى نشرت هذه الاحاديث الابسيرفر البريطانية ، وفرانس ابسيرفاتور الفرنسية .

وانتهت محادثات ايكس – ليبان لتستأنف فيما بعد ذلك بباريس ، بين الحكومة الفرنسية وممثلى حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال وبعض المستقلين ، وانتقل الى باريس أيضا وفد «الوكالة اليهودية الصهيونية» ليتابع هو الآخر تطور المفاوضات عن كثب ، وليتأكد من نجاح « مساعيه الحميدة » فى حل المشكلة المغربية !

فلنترك مسألة الحديث عن « المسألة اليهودية » وكيف تطورت الى الفصل المقبل ، لندرس « مسألة اللادينية » وكيف فرضت على حزب الشورى والاستقلال ، وأصبحت عقيدته الديمقراطية وهو لا يعلم !

كان على ان اغادر باريس الى المغرب فى عاشر شتنبر 1955 واودع بها اصدقاءى اعضاء وفد الحزب لمؤتمر ايكس – ليبان ، ونظرا لضيق الوقت لم ارد أن ادخل فى جدل مع الاستاذ عبد القادر ابن جلون ورفقائه فى شأن حديثه للصحف المذكورة ، واجلت ذلك لاول اجتماع يعقده المكتب السياسى فى المغرب ، وعللت نفسى بأن الغرض من التصريح بأن حزب الشورى والاستقلال « حزب لادينى » قد يكون هو التأثير على بعض الاوساط الفرنسية واليهودية لجلب عطفها على الحزب ، فهو اذن للاستهلاك الخارجى فقط ، ولن يكون له أى تأثير على حقيقة أوضاع الحزب فى الداخل ، وبهذا التعليل حاولت وقتئذ أن اخفف من حدة غضبى .

ولكنى لم اكد اصل للدار البيضاء بأيام قليلة ، حتى تلفن الى تاجر

يهودى كان يساعد وفد الحزب بايكس – ليبان وباريس واخبرنى بانه وصل لتوه من فرنسا ، حاملا الى رسالة من الاستاذ ابن جلون ، وبعد قليل سلمنى هذه الرسالة ، وكانت تحتوى على نسخة من الحديث الذى ادلى به السيد عبد القادر ابن جلون لجريدة الابسيرفر الانجليزية عن المشكلة المغربية ، وقال لى الرسول : انه مكلف بتسليم الحديث ، بعد اطلاعى عليه ، الى جريدة « ماروك بريس » البيضاوية لاعادة نشره بها . والقيت على الحديث نظرة، لأجد ان التنصيص على أن «حزب الشورى والاستقلال» حزب ديمقراطى « لادينى تقدمى ... » لا يزال أهم هدف فى الحديث ، بالاضافة الى وجوب مشاركة اليهود فى الحكومة الوطنية المقبلة ، وانه موجه هذه المرة – عن قصد – **للشعب المغربى** ، ولاعضاء حزب الشورى والاستقلال انفسهم عن طريق « ماروك بريس » . وامهلت الرسول لليوم التالى لا تمكن من اطلاع اعضاء المكتب السياسى الموجودين بالبيضاء على الحديث وكان بها السادة محمد ابن الموقت وعلى العراقى وابراهيم الهلالى ، وكان برفقة هذا الاخير الاستاذ محمد المنونى من مكناس الذى حضر اجتماعنا صدفة ، فاستنكروا جميعا نسبة « **اللادينية** » الى الحزب واتفقنا على حذف العبارة المتعلقة بها فى الحديث ، ثم سلمت النص المعدل للرسول الذى دفعه لجريدة ماروك بريس ، ونشر بها فى اليوم التالى .

وتوالت بعد ذلك الاحاديث والتصريحات الصحفية والشخصية فى نفس النغمة . ولم يبق لدى شك فى أن الاتجاه بالحزب نحو « **اللادينية** » أصبح هدفا اصيلا ، وليس غرضا من أغراض الدعاية الخارجية فحسب ، ولم يكن ارسال الحديث المذكور لنشره بالمغرب ، مع الحرص على ان نطلع عليه أولا الا عملية من عمليات التمهيد وجس النبض لمعرفة مدى استعدادنا لقبول المبدا الجديد !

وفى أوئل نونبر 1955 كنا فى باريس بمناسبة استقبال جلالة الملك **محمد الخامس** يوم عودته من مدغشقر ، عند ما دعونا للغذاء معنا بالفندق الكبير وفد العلماء الشوريين السادة حماد العراقى وشقيقه الشهيد عبد

الواحد العراقى وعبد الله الداودى وعبد القادر ابن شقرون ومحمد الزيزى و ادريس السميرس ، وكان معنا على المائدة السيد عبد القادر ابن جلون الذى انتهز هذه الفرصة ، فاخذ يعدد محاسن النظام اللايكى ويقول : ان أول دستور للدولة المغربية الديمقراطية المستقلة يجب ان ينص على ان الدولة لايكية ، فعارضته بشدة ، مستدلا بان الشعب المغربى شعب مسلم فخور بالاسلام ، ولذلك سوف يرفض مبدأ فصل الدين عن الدولة ، ولن يؤيد الحزب الذى يريد سلوك هذه السياسة ، أو فرضها بالقوة كما حدث فى تركيا ، وان من الخير لنا ان نبتعد عنها ، وكان يؤيدنى فى هذه الآراء جميع العلماء المذكورين

كانت الاحداث السياسية وقتئذ فى قمة عنفها ، خصوصا بعد رحيل ابن عرفة الى طنجة ، وتأليف مجلس حفظة العرش ، واندفاع الشعب المغربى فى مظاهرات هائجة جارفة ، مطالبا بعودة جلالة الملك الى العرش . ورغم عودتنا جميعا من باريس ،فانه لم يتح لنا ان نتحدث فى موضوع «لادينية الحزب» بصفة رسمية ، بل احسست ان هناك تملصا من اثارة هذا الموضوع فى كل مرة حاولت فيها ذلك ، وفى احدى جلسات المكتب السياسى اثرت المسألة فجرى بينى وبين صديق من مشايعى عبد القادر ابن جلون الجدل التالى:

قال : – اننا حزب ديمقراطى سياسى لادينى وبهذا الاعتبار قبلنا دخول اليهود معنا فى الحزب ، ودخلوا فعلا ، وغدا يدخل معنا مسيحيون مغاربة اذا وجدوا .

قلت : ان دخول اليهود معنا قبلناه باعتبار انهم مغاربة لهم ما لنا من الحقوق ، وعليهم ما علينا من الواجبات تجاه الوطن ، وفيما يرجع لمسألة الدين فان القاعدة الطبيعية بيننا وبينهم هى قاعدة القرآن « لكم دينكم ولى دين » وهى اعدل قانون نزل من السماء لاقرار سياسة «التعايش السلمى المشترك» بين سكان الارض . وبناء على ذلك ، فان دخول اليهود فى حزب اسلامى ، لا يعنى بحال من الاحوال – حسبما اعتقد – ولا يستلزم أن يتجرد الحزب من مبادئه الاسلامية ويصبح « **حزبا لا دينيا** » لينسجم مع اليهود . فنحن

عند ما نجتمع داخل الحزب لنتحدث فى السياسة ونتخذ قرارات وطنية ، لا نتجرد عن ديننا ابدا لا نحن ولا اليهود ، والوجود الدينى يظل قائما معنا داخل الجلسة ، ولا نتركه خلف الباب فى انتظار خروجنا ، ومن البديهى أن الامر عند ما يتعلق بمسالة اسلامية فهو موجه للمسلمين لا لليهود ، وكذلك العكس ، اما اذا كانت المسألة وطنية بحتة فهو موجه للمسلمين واليهود على السواء .

قال : ولكن الحكومة لا يمكن أن تكون دينية فى النظام الديمقراطى الحديث وفيها وزير أو أكثر تختلف ديانته عن الآخرين . فاذا قلنا انها اسلامية فهذا يستلزم انه عند ما يؤذن مؤذن العصر مثلا والحكومة منعقدة ، يجب عليها ان توقف الجلسة ، وتنهض حالا لاداء الصلاة بجميع اعضائها ، حتى الوزير اليهودى أو المسيحى !

قلت : انك تتحدث كما لو كانت المشكلة تطرح الآن لاول مرة بيننا ، مع انها اثيرت منذ عشرات السنين فى الدول العربية الاسلامية ، ووجدت حلها سريعا ، واتضح انها ليست مشكلة ، وهذا الحل مقتبس من قوله تعالى « **لكم دينكم ولى دين** » كما اسلفت ، وهذا يعنى ان الامر بالصلاة أو الصيام أو الحج مثلا موجه للوزراء المسلمين دون غيرهم ، ولم يحدث قط أن الزم وزير مسيحى بالذهاب لاداء صلاة الجمعة بصحبة رئيس دولة اسلامية ، كما انه لم يخطر ببال الحكومة المغربية اليوم ان تطلب من الدكتور ابن زاكين اداء صلاة الجمعة مع جلالة الملك ، أو أن تمنعه من أداء صلاته بالبيعة يوم السبت ، فالعبادات فى كل دين خاصة بأصحاب ذلك الدين ، والاسلام نفسه لم يجبر فى يوم من الايام اليهود أو النصارى باتباع شعائر المسلمين ، اللهم الا اذا اسلموا .

واكبر دليل على أن هذه المشكلة لا توجد الا فى ذهنك ، وليس لها ظل فى واقع الامر ، ان الدولة المصرية الاسلامية (1) تضم أكثر من مليون قبطى

(1) كان هذا الحديث قبل اعلان الجمهورية العربية المتحدة

مسيحى . وكان فى بعض حكوماتها السابقة وزراء مسيحيون ومع ذلك فقد كان دستورها فى عهد الملكية ينص على ان « **دين الدولة الرسمى هو الاسلام** » وتجدد العمل بهذه المادة فى دستور الجمهورية المصرية الاخير ، حيث نصت المادة الثانية منه على ان « **دين الدولة هو الاسلام** » . ولم تفكر مصر قط ولا غيرها من الدول العربية فى اقامة « حكومة لا دينية » أو « نظام لا دينى » يقوم على اساس فصل الدين عن الدولة ، وباستثناء تركيا لا توجد اية دولة اسلامية اخرى اختارت هذا النظام ، فما الذى يدعونا نحن اليوم الى الايمان به أو اختياره ، مع العلم بأن الشعب المغربى المؤلف من عشرة ملايين نسمة شعب مسلم ، ولا توجد فى المغرب الا اقلية يهودية لا يتجاوز عددها 180.000 ؟!

كان من الواضح اننا لم نعالج فى هذه المناقشة ـ التى لم تطل بفضل تدخل اعضاء آخرين تعمدوا تحويل الموضوع ليلا يحتد الخلاف ـ الا بعض مظاهر المشكلة . ولكن الذى اقلقنى هو ما كان يبدو من أن مبدأ « **النظام اللادينى** » قد تسرب الى اعضاء آخرين عن اقتناع ، أو تحزب ، أو عدم ادراك لخطورته ، بحيث أصبحت ارى جانب معارضته الذى امثله ضعيفا فى المكتب السياسى ، وان كان قويا داخل الحزب .

حزب الشورى والاستقلال اذن أصبح حزبا لا دينيا . !!

كيف تم ذلك ؟ ومتى ؟ واين ؟

لقد عشت فى هذا الحزب منذ اكثر من 20 عاما (1936) . بل دخلته يوم ولد وسمى « الحركة القومية » وانا يومئذ تلميذ صغير ، ومنذ ذلك التاريخ ، عشت معه سائر الاحداث والازمات السياسة ،وفى سنة 1951 كنت فى باريس عند ما كتب الى الاستاذ محمد حسن الوزانى الامين العام للحزب يخبرنى بانه وقع ترشيحى لعضوية المكتب السياسى ، وان المؤتمر العام المنعقد بفاس قد صادق على ذلك .

وقد واصلت العمل ، منذ ذلك التاريخ ، داخل المكتب السياسى . وكان كفاحنا الوطنى منحصرا فى مقاومة الاستعمار ، من غير أن نتخلى قط

عن الامتثال لمبادىء ديننا وعروبتنا ، لم تكن هذه المبادىء محل مناقشة في يوم من الايام ، كانت جزءا من وجودنا وكياننا ، بل ان وطنيتنا ومقاومتنا للاستعمار والاقطاعية والاستبداد ، وسعينا لخدمة الشعب والصالح العام ، وايماننا بحقنا في التمتع بالحرية والاستقلال والانظمة الشورية ، هذه المبادىء كلها لم تكن الا مظهرا بارزا لقوة العقيدة الدينية التي توحي بها ، والتي تدفعنا للكفاح والثورة ضد مظالم الاستعمار ،

بل ان الفضل في ظهور الحركة الوطنية ، التي انبثقت عنها الاحزاب السياسية بالمغرب ، انما يرجع للحركة السلفية الدينية ، التي ظهرت في الشرق بزعامة الشيخ جمال الدين الافغاني ، ثم الشيخ محمد عبده والشيخ رشيد رضا ، وانتقلت الى كثير من الاقطار الاسلامية ومنها المغرب ، حيث بعثت روحا دينية جديدة نقية ، وكان في طليعة المغاربة الذين قاموا بالدعوة لها فيما بين سنة 1930 ـ 1940 الشيخ شعيب الدكالي ، والشيخ محمد بن العربي العلوي رائد المدرسة السلفية بالمغرب وشيخ الوطنية الاول . ولم تكد تحل سنة 1937 حتى كانت هذه المدرسة قد اخرجت الجيل الاول من دعاتها الذين اسسوا الحركة الوطنية ، وترأسوا الاحزاب السياسية ودخلوا المعركة ضد الاستعمار الفرنسي بسلاح لا يغلب ، ينبعث من ايمانهم بالله ويقينهم بأن النصر هو في النهاية للمخلصين ، وكان في طليعة هؤلاء الاستاذ **محمد علال الفاسي** .

والحقيقة التاريخية ، تجعلنا نعترف بأن اغلب قادة « **الحركة القومية** » و « **الحزب الوطني** » و « **حركة الوحدة المغربية** » كانوا وقتئذ من ابناء هذه المدرسة ، التي تجاوبت دعوتها مع قلوب الشعب المغربي المسلم ، فرغم ما كان يسود المغرب في ذلك الحين من الظلم والارهاق الاستعماري والجهل والتخاذل ، فقد اندفع الشعب رويدا رويدا ليقف بصف الوطنيين الذين كانوا يلاقون في السجون والمعتقلات اشد أنواع العذاب ، لا باسم الوطنية فقط ، بل بوازع من ايمانه ، ووحي من عقيدته .

ولم يثبت قبل اليوم ان حزبا ما تنكر لعقيدة هذا الشعب ، واراد أن

يجعل من المغرب العربى المسلم « دولة لا دينية » بل ان الشعب المغربى ، وانصار حزب الشورى والاستقلال انفسهم لا يعرفون شيئا عن « **النظام اللاديني** » وليس لديهم اية فكرة عنه .

ومن أجل ذلك ، فان تصريحات السيد عبد القادر ابن جلون بأن حزب الشورى والاستقلال حزب لا دينى فى الوقت الذى كان يترأس فيه وفد الحزب لمؤتمر ايكس – ليبان ، كانت بالنسبة الى صدمة عظيمة ، لا للأسباب التى شرحتها من قبل فقط ، بل لان اتخاذ قرار خطير كهذا ليس من اختصاص عضو أو بضعة اعضاء من المكتب السياسى الذى هو لجنة تنفيذية فقط للحزب ، ولكنه من اختصاص المجلس الوطنى الذى هو الهيئة التشريعية . هذا بالاضافة الى ان المكتب السياسي نفسه لم يسبق له ان تحدث فى هذا الموضوع ، أو عرض عليه للمناقشة فى جلساته الرسمية ، ولم يكن يخفى على احد أن بعض الاعضاء كانت لهم آراء خاصة وشاذة احيانا ، ولكن نظرا لمبدا احترامنا للاراء الشخصية،لم يكن احدنا يتعرض لهذه الآراء ما دامت شخصية ،

هذه التصريحات اذن ، لا تصطبغ خطورتها بطابع المخالفة التامة لجميع المبادىء الديمقراطية التى يدعو لها الحزب فقط ، بل هى ترمى لهدم الكيان الروحى والوطنى الذى قام عليه حزب الشورى والاستقلال من اساسه،وذلك بتنويم الايمان ، وتفكيك الروابط الروحية فى المجتمع الاسلامى المغربى ، واقامة « تقديس المادة » و « المصالح الشخصية » محلها ، عن طريق التوجيهات الجديدة التى يفرضها مبدأ « لا دينية الحزب » تمهيدا لـ « لادينية الدولة » ، كما برهنت عليها المواقف المختلفة التى وقفها السيد عبد القادر ابن جلون والسائرون معه فى سياسته ، سواء فى الوزارة الائتلافية أو فى صحيفة الديمقراطية والرأى العام حسبما ياتى .

المجلس الوطني يسأل عن مبادئ الحزب

انعقد أول مجلس وطنى لحزب الشورى والاستقلال ، بعد تأسيس الحكومة الائتلافية الاولى ، فى يناير 1956 فى منزلى بالدار البيضاء فى ظروف بلغ فيها التنافس الحزبى منتهاه ، وكانت جميع فروع الحزب تشعر بالحاجة الملحة لمعرفة ودراسة مبادىء الحزب ، لتلقنها للمنخرطين الجدد ، ولتستطيع الدفاع عن نفسها بسلامة هذه المبادىء من الوجهة الوطنية ، ولتدرك الفروق السياسية بينها وبين الاحزاب الاخرى خصوصا بعد ان عقد حزب الاستقلال مؤتمره العام بالرباط خلال شهر دجنبر 1956 واعلن فيه برنامجه السياسى، ومبادئه الوطنية ، ونشر ذلك على الشعب .

وكان من بين ما قرره المجلس الوطنى المذكور طبع مبادىء الحزب فى اسلوب شعبى واضح ، وتوزيعها على فروع الحزب فى اقرب وقت ممكن ، وبعد انفضاض المجلس وتوزيع القرارات للتنفيذ ، عهد الى بتنفيذ هذا القرار ، فحررت المبادىء القديمة ولخصتها فى اسلوب مبسط ، وعرضتها على الاخوين محمد ابن الموقت وعلى العراقى عضوى المكتب السياسى الموجودين فى البيضاء فلم يبديا عليها اعتراضا ، وزارنا الزميل أحمد ابن سودة فسلمتها له ليطلع عليها بقية الاعضاء فى الرباط قبل تقديمها للطبع ، ومضت عدة أسابيع قبل ان تعاد الى هذه النسخة ، وبعد الحاح ولوم ردها الى الاخ المذكور بدون ابداء ملاحظات ، فسلمتها لمطبعة احد اصدقائنا لتكون جاهزة بعد اسبوع ، ولكن حدث ما لم يكن فى الحساب ، فبعد أيام زرت المطبعة فاخبرنى مديرها بان وزيرين من اعضاء المكتب السياسى حضرا اليها وسحبا منها نسخة المبادىء قبل طبعها . !!!

المبادئ نقطة خلاف

كانت مبادىء الحزب كلما طبعت أو نشرت أو ذكرت فى الخطب والمحاضرات منذ تأسيس الحركة القومية سنة 1937 حتى تاريخ انعقاد مؤتمر ايكس-ليبان 1955 تتضمن مبدأين أساسيين هما « **الاسلام** » و « **العروبة** » ولكن تصريحات السيد عبد القادر ابن جلون التى ادلى بها للصحف فى باريس وايكس ليبان مؤكدا فيها بان حزب الشورى والاستقلال « حزب لاديني » كانت تعنى عنده وجوب « التشطيب » على المبدأين السابقين ، بينما نسخة المبادىء التى حررتها وقدمتها للمطبعة لم تقم وزنا لهذه (اللادينية المفروضة فى صمت) على الحزب ، وانما كانت تشتمل على مبدأى الاسلام والعروبة لسبب بسيط ، هو ان اعضاء الحزب فى الواقع ، لم يغيروا عقائدهم بعد مؤتمر ايكس - ليبان ، كما غيرها بعض مسيريه ، فلما اصبح هولاء فى الحكومة ظنوا انهم يستطيعون بقوتها ان يفرضوا (عقيدته الجديدة) ولهذا لم يترددوا فى سحب المبادىء القديمة المتضمنة **للاسلام والعروبة** من المطبعة ، وطبع مبادىء جديدة خالية منهما !

كنا نجتاز فى المغرب وقتئذ انقلابا تاريخيا فى حياتنا ،ما فى ذلك شك ، وكنا نعيش بداية ثورة ، ولقد كنت من عشاق الثورات ، ثورات الشعوب على الاستعمار ، وعلى الاقطاعية والرجعية ، وعلى الفساد والفوضى ، وعلى الاستغلال والاستعباد ، وعلى الضعف والتخاذل والتفرقة ، كنت ثائرا على هذه العناصر الهدامة ولا ازال ، ولكن لم يخطر فى بالى قط ان اثور على نفس المبادىء التى عشت عليها منذ عشرين عاما داخل الحزب ، والتى هى جزء اصيل من كيان الشعب المغربى ، بل هى المادة الخام التى صيغ منها هذا الشعب منذ أكثر من اثنى عشر قرنا ، فاذا كان بعض الاصدقاء يرون انه قد آن الاوان لحذف هذه المبادىء الروحية المقدسة ، والاقتصار على المبادىء المادية المحضة تقليدا للغربيين وتقربا منهم ، وخضوعا لمذاهبهم ومصالحهم الاستعمارية وزهدا فى حضارتنا الفكرية ، وقيمنا الروحية ، فاننا نحن بقية اعضاء المكتب السياسى لم نكن على هذا الرأى .

المبادئ الاسلامية القديمة

كانت مبادىء حزب الشورى والاستقلال تطبع وتنشر على جميع الاعضاء منذ تأسيس الحركة القومية سنة 1937 ، وبعد تحولها الى الحزب المذكور سنة 1946 ، وحتى قبيل اعلان الاستقلال ، على الشكل التالى :

(**شعارنا**) نحيا لمجد الوطن ، ونموت لحيا الوطن ، الى الامام دائما الى الامام ، تحت راية مولانا الملك الهمام .

(**مبادئنا**) الاسلام ، العروبة ، الاستقلال ، العرش ، الشورى ، فى الداخل المغرب للمغاربة ، أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا ، خدمة الصالح العام ،

(**غايتنا**) فى الخارج ، القيام بالواجب نحو الجامعة العربية ، مسالمة من يسالمنا ويرعى حقوقنا ، المساهمة فى تحقيق اهداف الامم المتحدة .

(**أعداؤنا**) الاستعمار ، الجهل ، الضعف ، الاستبداد ، الاستعباد .

(**وسائلنا**) الاعتماد على الشعب بعد الاعتماد على الله فى تحقيق أمانى البلاد. الكفاح والثبات على المبدا ، وعماد الكفاح التضحية .

وعند ما عهد الى بتحرير هذه المبادىء طبق قرار المجلس الوطنى المذكور آنفا ، وضعت النص التالى الذى وقع سحبه من المطبعة لذكر مبدأى **الاسلام والعروبة** ، والمقارنة بينه وبين المبادىء الجديدة التى نشرها السيد عبد القادر ابن جلون كفيلة باثبات التحول الجديد نحو « لادينية الحزب » :

1) الاستقلال

الاستقلال حق طبيعى للشعب المغربى ، الذى حافظ على استقلاله منذ الفتح الاسلامى ، وكافح باستمرار جميع الغارات الاجنبية ، ولم يعترف قط باى احتلال اجنبى لشواطئه، وعند ما وقع تحت وطأة الحمايتين الفرنسية

والاسبانية ، ظل يقاوم الاحتلال بحد السلاح خلال ثلاثين عاما (1904–1934) **واستأنف الكفاح المسلح من غشت 1953 الى نونبر 1955 حيث تمكن من ارجاع ملكه المظفر الى العرش ، واعتراف فرنسا واسبانيا باستقلاله» .**

والاستقلال – الذى هو التحرر من السيطرة الاجنبية – هو فى نظرنا مجرد وسيلة ، أما الغاية التى يهدف اليها الشعب ، فهى تحقيق السعادة والرفاهية لجميع أفراده ، وبناء مجتمع قوى ، يعمل لخير الانسانية ، وخدمة المثل العليا ، ويساهم فى تدعيم الحضارة ، واقرار السلام .

2) الشعب

الشعب هو مصدر جميع السلطات ، والقوة الحامية للسيادة الوطنية ، والشعب يحكم نفسه بواسطة حكومته التى يختارها ويرضاها ، فالحكومة اذن « خادمة الشعب » لا سيدته ، فاذا لم تخلص فى خدمتها له، ولم تجعل مصلحتههى العليا ، فان الشعب يسقطها بواسطة نوابه فى « **المجلس الوطنى** »

وقد برهن الشعب المغربى على انه شعب الكفاح والتضحية ، وانه جدير بالاستقلال وغيور عليه ، ومن حقه أن يحكم نفسه بنفسه ، ويقرر **مصيره بمحض ارادته .**

3) الملكية الدستورية

الملك رئيس الدولة الاعلى ، ورمز سيادتها الوطنية ، ووحدة ترابها ، واستقلالها الكامل ، وجلالة الملك **محمد الخامس** يعد مفخرة ملوك العصر الحديث ، لكونه تزعم حركة كفاح شعبه فى سبيل **الحرية والديمقراطية والاستقلال** ، وشاطر امته آلام الاستعمار ، وعذاب النفى والحرمان ، هو واسرته الكريمة ، أكثر من ستة وعشرين شهرا بمدغشقر ، ليعود الى وطنه وعرشه عودة الظافر المنتصر ، بيده اليمنى وثيقة الاستقلال ، وبيده اليسرى مبدأ الملكية الدستورية .

والشعب المغربى عريق فى الملكية وفى حب ملوكه،وهو اليوماشدمايكون تعلقا

بالنظام الملكي الدستوري ، الملائم لطبيعته ، والمتفق مع مصلحته ، واشد ما يكون حبا واخلاصا لقائده الاكبر **محمد الخامس** ، **بطل الحرية والاستقلال** .

4) الشورى الاسلامية

ان نظام الحكم في الاسلام يقوم على مبدا « الشورى » قال تعالى : « **وامرهم شورى بينهم** » والامر هو الحكم ، ورغم عظمة **الرسول (ص)** وسداد رأيه ، فقد امره الله بأن يشاور أصحابه في شئون الدولة في السلم والحرب بقوله تعالى « **وشاورهم في الامر** » فالديمقراطية التي هي الشورى جاءت مع الاسلام ، ثم ظلت اساليبها تتطور مع التقدم البشري الى ان أصبحت نظام جميع الشعوب الحرة في العالم .

والامة لا يمكنها ان تمارس سيادتها الحقيقية الا بواسطة النظام الشوري ، ولا تستطيع ان تحقق السعادة والحرية ، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية الا عن طريق هذا النظام ، فالشورى هي ثمرة الاستقلال ، والاستقلال بدون شورى ، كالجسم بدون روح .

5) الوحدة المغربية

المغرب هو هذا الوطن الجميل الذى نعيش فوق أرضه ، وتحت سمائه الزرقاء ، والذى نفخر بحضارته العربية ، وتاريخه المجيد ، يحده شمالا البحر المتوسط ، وجنوبا حدود شنقيط السودانية ، وغربا المحيط الاطلسي وشرقا الجزائر الشقيقة .

والمغرب ، بمناطقه كلها جزء لا يتجزأ ، ووحدة ترابه السياسية ، يجب ان تتم بانهاء الاحتلال الاجنبى لبعض شواطئه وصحرائه ، وتحقيق السيادة الوطنية عليها .

6) العـروبـة والاسـلام

الشعب المغربى شعب عربى مسلم ، يعتز بعروبته ولغته ومدنيته ، كما يعتز بدينه الاسلامى ، وتقاليده التى لا تتنافى مع تطوره وتقدمه ، واليهـود المغاربة جزء من الشعب يعتز بوطنيته المغربية ، ولغته العربيـة ، اذ الديـن لله ، والوطن لجميع ابنائه .

واذا كان المغرب شرقى الروح واللغة والمدنية والتقاليد ، فسياخذ من حضارة الغرب العمرانية والصناعية والاقتصادية ، وسيقتبس من معارفه العلمية والفنية ، وانظمته السياسية والادارية والعسكرية ، ما يصلح له وينسجم مع مدنيته وتقاليده الوطنية ، فيكون ملتقى للشرق والغـرب ، باحسن ما فى الغرب والشرق .

لمـاذا نـؤمـن بالشـورى ؟

ان الحكومة الوطنية الدستورية فى النظام الشوري هى التـى تسمى « **حكومة الشعب** » حقا ، لانها تمثل الشعب تمثلا صحيحا ، وتخدم مصالحه العليا ، وتعتبر نفسها خادمة الشعب لا سيدته ، وهذه الحكومة هى التي تضمن لكل مغربى ومغربية الحقوق التالية :

أ) السكنى الطيبة الصحية

ب) العمل الشريف الذى يعيش منه

ج) المدرسة التى تقوم بتربية اولاده

د) المحكمة العادلة التى تنصفه من ظلمته

ه) الحرية التى تمكنه من التعبير عن آرائه ومبادئه

و) نظام « التأمين الاجتماعى » لحمايته فى حالات المرض واصابات العمل ، والولادة والوفاة والعجز والشيخوخة والبطالة .

ز) مبدأ « تكافؤ الفرص » الذى يتيح له أن يتبوأ المكان والعمـل الذي

ومن غير حاجة الى حسب يستحقه فى خدمة الدولة ، بفضل كفاءته ومواهبه ، أو مال أو قرابة .

اعداء الشعب

والاستبداد هذه هى الاستعمار ، والرجعية ، والاقطاعية ، والجهل ، اعداء الشعب . والاربعة الاخيرة هى التى بنى عليها الاستعمار سيطرته ، وسخرها لخدمته ، وهى معاول الخراب والفساد فى كل امة . ولن يصبح المغرب سعيدا ومستقلا كامل السيادة ، الا اذا طهر نظامه الجديد منها ، وحمى الشعب من اخطارها ، وجعل شعاره الدائم : **الحرية ، العدل ، التقدم**

هذه هى مبادئنا ، وتلك اهدافنا السامية ، ومن أجلها كنا شوريين ، وكافحنا فى ظل « حزب الشورى والاستقلال » .

المبادئ اللادينية الجديدة

ولكن المبادىء السابقة لم تعد صالحة فى نظر السيد عبد القادر ابن جلون ومشايعيه فى « **اللادينية** » لتقوم عليها سياسة حزب الشورى والاستقلال ، فى عهد الاستقلال ، ولذلك لم تكد تمضى بضعة أسابيع على سحبها من المطبعة ، حتى قام بطبع نص آخر لهذه المبادىء ، خال من كلمات « الدين » و « الاسلام » و « العروبة » وغيرها من العبارات التى تتنافى مع مبادىء « **اللادينية** » . وعمل على توزيع مئات الالاف منه على جميع فروع الحزب ، وذلك من غير أن يستشير بقية اعضاء المكتب السياسى الذين هم خارج الحكومة ، وهذا هو نصها :

حزب الشورى والاستقلال

مبادئه

الفصل الاول : حزب الشورى والاستقلال حزب الشعب المغربى ، وهو فى عمله لا يريد ان يكون فقط حزبا سياسيا بالمعنى المتداول لهذه الكلمة ، ولكنه يريد أن يكون مدرسة لتخريج الهيئات السياسية للأمة ، ولتثقيف الشعب تثقيفا وطنيا ، وحزب الشورى والاستقلال مرتكز على اساس ديمقراطى . وتتخذ قراراته باغلبية الاعضاء بعد المناقشة والمداولة .

الفصل الثاني : حزب الشورى والاستقلال يعمل للشعب بواسطة الشعب فهو في جوهره حزب الامة ، ولجميع طبقات الامة وهياتها حق الانخراط فى الحزب وفقا لانظمته وبرامجه .

الفصل الثالث : الهدف الاساسي للحزب هو ضمان السعادة الحقيقية للمغرب وللشعب وللوصول الى هذه الغاية فانه يتقدم الامة للسير بها بخطى

ثابتة وعزم قوى فى طريق التهذيب والنهوض وتحقيق الانقلاب الفكرى والاجتماعى والاقتصادى .

وحزب الشورى والاستقلال يرمى بصفة خاصة الى تحقيق الاهداف المستعجلة الآتية :

أ) نهضة مغربية على اسس عصرية ديمقراطية فى دائرة الوحدة السياسية والترابية .

ب) الغاء الحماية بالمغرب وكل نوع من أنواع السيادة الاجنبية خاصة كانت أو عامة أو دولية واسترجاع السيادة المطلقة للأمة المغربية بواسطة استقلالها السياسي والاقتصادي

ج) الغاء النظام الحالى المبني على الامتيازات الاجنبية الخاصة وألعامة وتقرير ديمقراطية شعبية سياسية واجتماعية واقتصادية « **ملكية دستورية** » تحت ظل مولانا صاحب الجلالة سيدى **محمد الخامس** محرر الوطن .

د) ضمانة الحقوق لكل مغربى ومغربية :

1 ـ القدر الحيوى الضرورى فى دائرة حياة مشرفة

2 ـ سكنى موافقة لهما ولذويهما

3 ـ تأمين اشخاصهما وامتعتهما

4 ـ تامين معاشهما عند العجز والشيخوخة

5 ـ حقوق العدالة الشاملة

6 ـ مساواة الجميع أمام القانون

7 ـ الازدهار الفكرى والمعنوى لكل انسان بانتعليم الاجبارى والحريات العامة » .

هذه هى « الطبعة الاخيرة ! » لمبادىء حزب الشورى والاستقلال كما نشرت ووزعت على اعضاء الحزب عند ما كان مشاركا فى الحكومة

الائتلافية ، ومن الجائز ان تصدر « طبعة أخرى - بعد الاخيرة - » تناسب وضعيته وهو فى المعارضة ! ، وان مقارنة بسيطة بين نص «المبادىء القديمة» و « المبادىء الجديدة » تجعلنا نـدرك بسهولة لماذا الغيت الاولى واختيـرت الاخيرة ، مع ان الاولى تتضمن خلاصة ما جاء فى الثانية ، فهـذه الاخيرة تنسجم مع مبدا « الديمقراطية اللادينية » الجديد ، لان نصها لا يشتمل الا على المبادىء المادية والاجتماعية ، وليس فيهـا ما يشير الى عقيـدة الشعب المغربى الروحية أو القومية ، بل هى خالية مما يذكر بالدين ، أو يشير الى العرب والعروبة جملة وتفصيلا !

وقد تفطنت بعض فروع الحزب الى هذه الحقائـق ، فاهملت نص المبادىء الجديدة ، وقامت بطبع النص القديم الذى يوجد فى طليعتـه « **الاسلام** » و « **العـروبـة** » كما فعل فرع فضالة والدار البيضاء واسفى وغيـرهـا . وكما فعل أعضاء شعبيون مثل السيد ابراهيم المنصورى من الدار البيضـاء حيث قام بطبع وتوزيع عدد كبير منها على حسابه الخاص ، بعد ان احس شخصيا بان هناك تلاعبا فى المبادىء التى كان يومن بها من قبل .

ولا ازال اذكر أنى اثرت موضوع « اللادينية » والمبادىءالجديدة مع أحد زملاءى فى المكتب السياسى فاجابنى كعادته فى صراحة :

كيف تريد أن تتضمن مبادىء الحزب الاسلام ، والحال ان اليهود قداصبحوا من أعضائه وهم لا يومنون بالاسلام ؟ لم يكن هناك مفر من أن تكون مبادىء الحزب ملائمة لجميع اعضائه المسلمين واليهود عـلى السواء ، والا لتحتـم أن يكون له نوعان من المبادىء احدهما للمسلمين ، والآخر لليهـود ، وهـذا غير معقول .

قلت : قد يبدو هذا صحيحا من الوجهة الشكلية لاول وهلة ، ولكنـه من الوجهة الديمقراطية والوطنية غير صحيح . فمن وجهة النظر الديمقراطية نجد نسبة عدد اليهود من المسلمين فى المغرب أقل من 02٪ فـى المائـة ، فاذا اعتبرنا ان نفس النسبة توجد داخل الحزب ، يكون من غير المعقول ان

تختصر مبادئ98٪ فى المائة من الاعضاء المسلمين فى عددها وجوهرها لتتلاءم مع مبادئ 02٪ فى المائة من بقية الاعضاء اليهود . أما من الوجهة الوطنية فان الحزب تأسس منذ عشرين عاما لمكافحة الاستعمار ، ولم يفكر اليهود فى المشاركة فيه ، ولا فى الحركة الوطنية عامة ، الا منذ بضعة اشهر ، بعد ان تأكدوا من سقوط الحماية وزوال سلطانها ، فلا يعقل ان يتخلى اعضاء الحزب المسلمون عن مبادئهم الروحية والقومية التى قادتهم الى النصر ، لان اليهود شرفوا الحزب اليوم بدخولهم فيه ! فاذا كنت تبحث حقا عن حل لمشكلة توحيد مبادئ الحزب بعد دخول اليهود فيه فيجب ان لا يكون هذا الحل على حساب مبادئنا نحن المسلمين ، على ان هذه المشكلة لا توجد الا فى اذهان الذين يريدون خلقها !

ومرة اخرى ادرك صديقي ان الجدل معى فى هذا الموضوع مهما تنوعت الوانه ، لن يصل الى نتيجة ، فبادر الى تغيير الحديث بعد ان بلغ نهاية الحرج.

«اللادينية» تقف في طريق الاتحاد

كانت الظروف التى يعيشها المغرب ، وهو فى مرحلة التحرر والاستقلال وتوحيد ترابه الوطنى ، تتطلب من الاحزاب السياسية مزيدا من التكتل والتعاون لمجابهة المواقف الخطيرة ، وكان حزب الشورى والاستقلال يبحث عن اصدقاء جدد ، ، عند ما انتهزت فرصة وجودى بطنجة يوم 26 مارس 1957 وزرت الاستاذ المكى الناصرى رئيس حزب الوحدة والاستقلال ، لاتحدث اليه فى هذا الموضوع . وقال الشيخ الناصرى : يا حبذا ما تدعونى اليه من تعاون واتحاد ، ولكن يؤسفنى ان لا يكون هذا ممكنا بعد ان اصبحتم « **حزبا لا دينيا** » واجبته على الفور : أبدا هذا غير صحيح . فقال : ان اتجاهاتكم الاخيرة ، وتصريحات المسئولين منكم فى فرنسا والمغرب حول

« **اللادينية** » لم تعدسرا ، وأقرأ فقط الخطب التى ألقيت أمس ، ثم ناولنى جريدة لاديبيش الفرنسية الصادرة بطنجة صباح ذلك اليوم ، وكانت تحتوى على وصف حفلة استقبال الاستاذ **محمد حسن الوزانى بمناسبة عودته الى المغرب** ، وعلى نص خطاب القاه الكاتب اليهودى كارلوس **دونيسرى اثر خطاب الاستاذ الوزانى اثنى فيه على** حزب الشورى والاستقلال **لانه حزب « ديمقراطى لادينى .! الخ »** وأردف الاستاذ الناصرى قائلا : **لقد كان جميع قادة الحزب حاضرين ولم يعترض على هذا الخطيب أحد. ورغمانى حاولت ان اعتذر عن مثل هذه التصريحات بانها لاغراض الدعاية فقط ، ولكنه عاد يقول : لقد قضيت حياتى فى خدمة العروبة والاسلام ، وسجل المغرب هذه الصفحة فى تاريخه ، فكيف تريدنى اليوم ان اتنكر لعقيدتى** وابدأ حياة جديدة فى خدمة « **اللادينية** » !.

وودعت الشيخ المكى وانا احمل له تقديرا خاصا ، فقد كنت مخلصا فى دعوتى له الى الاتحاد ، ولم يكن يخطر فى بالى انه سيثير مشكلة اللادينية التى كنت اتوهم انها لا تزال من اسرارنا الخاصة . فلما اثارها جادلته عمدا محاولا التقليل من خطرها ، لا لاقنعه بفكرة الاتحاد فقط ، ولكن لاعرف الى أى حد يذهب فى معارضته لمبادىء اللادينية .

المظاهر الاولى للسياسة اللادينية

وشيئا فشيئا ، اخذت « **السياسة اللادينية** » الجديدة تأخذ طريقها فى توجيه الحزب توجيها ينسجم معها ، فالخطب والمحاضرات الوطنية ، فقدت طابعها الروحى الاسلامى الذى يتجاوب مع قلوب الجماهير الشعبية ، والذى يعتبر خير وازع ومؤثر فى التربية الوطنية والاجتماعية ، وأصبحت حديثا معادا عن الديمقراطية المادية الصرفة ، التى تهتم بحاجات الانسان من حيث هو مادة وجسم ، دون ان تهتم بحاجاته من حيث هو عقل وقلب روح .

ولم نعد نقيم وزنا للاعياد والمظاهر والذكريات الاسلامية ، التى تحتل مكانا بارزا فى حياة الشعب الروحية ، وكانت هذه المناسبات هى فرصتنا الوحيدة أيام الاستعمار ، لبث الروح الوطنية ، وبعث القيم الخلقية ، وايقاظ الهمم والعزائم ، بضرب الامثلة الحية من تاريخنا الاسلامى العربى الخالد فلم نكن نتخلف مثلا فى ذكرى الهجرة النبوية والمولد النبوى ، وغيرها من المناسبات ، عن اقامة المظاهرات الوطنية المختلفة ، للاشادة بحياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وحياة الابطال والعباقرة من اجدادنا الذين انجبهم الاسلام فى الشرق والغرب ، فكانوا طليعة الحضارة البشرية . وناشرى **العلم والحرية والعدل والسلام** واساتذة العالم الاوائل فى علوم التاريخ والاجتماع والفلسفة والطب والرياضيات والطبيعيات والجغرافية والفلك .

.. الرأى العام تخضع بدورها للادينية

وظهر اثر هذا التحول فى جريدة « الرأى العام » لسان الحزب ، فلم يعد ينعكس عليها ذلك التجاوب الروحى الشعبى الذى كانت مرآة له خلال فترة طويلة من حياتها ، بعد ان سلطت عليها « « رقابة خاصة » حتى لا تنشر ما يتناقض مع مبادىء « **الديمقراطية اللادينية** » بل انها سمحت بنشر مقالات اقل ما يقال عنها انها لم تحترم المبادىء الاسلامية، ولم تكترث للشعور الدينى ، واذا كانت الظروف الحزبية قد اسكتت اعضاء الحزب ، أو جعلتهم يغضون الطرف عنها بمضض ــ وهذا عيب الحزبية الكبير ، فقد اثارت شعورا بالاشمئزاز لدى الرأى العام المغربى ، وكانت سببا فى الحملة التى قام بها الاستاذ **علال الفاسى** فى جريدة **العلم** تحت العنوان الذى كان يكتب فيه « **رأى مواطن** » . وامام هذا الدرس القاسى الذى كانت « **الرأى العام** » فى غنى عنه لو انها عملت بوحى ضمير الحزب الذى تنطق باسمه ، ولم تنحرف عن عقيدته ، كما كان شأنها ايام الكفاح الصادق، ولم تستسلم لتوجيهات دعاة « **الديمقراطية اللادينية** » .

وليست (**الرأى العام**) وحدها هى التى اثارت التشكيك فى نظريات التشريع الاسلامى حول حقوق المرأة ومساواتها بالرجل ، وقوانين الزواج والطلاق ، فان (الديمقراطية) ذهبت ابعد من ذلك عند ما طالبت باسم مستعار ، بمساواة النساء مع الرجال فى الارث ، وكان من الطبيعى أن يثور الرأى العام المغربى المسلم لهذه الحملة التى ترمى لتشكيك الشعب فى صلاحية قوانينه الاسلامية ، وخلق جو من الاستعداد الفكرى للانظمة اللادينية ، وتردد صدى هذه الثورة فى جريدة **العلم** وغيرها ، والغريب فى الامر ان تتهم الرأى العام (1) والديمقراطية الذين يغارون على الشريعة الاسلامية ، ويدافعون

(1) انظر اعداد 1957/2/23 ، و 1957/3/17

عنها بانهم دجالون منافقون يستغلون اسم الدين للاصطياد فى الماء العكر !
مع ان حملة الجريدتين كانت مباشرة موجهة ضد الدين ، للتشكيك فى سلامة احكامه وقوانينه !

وعند ما تتحدث **الرأى العام** عن اصلاح التعليم فى المغرب ، نجدها تطالب الوزارة بالتخفيض من حصص التعليم الدينى ، وتعلل طلبها هذا بما يأتى :

« ... والاباء لا ينتظرون منا ان نخرج لهم ابناء يستطيعون ان يفرقوا بين الحقة والجذعة ، ويعرفون الواجب على من قتل قملة أو ابتز عدسة فى الحج . انهم ينتظرون منا غير هذا . فاذا نحن ايدنا التخفيض من حصص التعليم الدينى ، فلسنا نفعل هذا بغضا فى الدين ، أو مروقا منه ، أو مدفوعين بتربية معاكسة تلقيناها منذ الصغر ، اننا لا نفعل هذا الا حرصا منا على مصلحة ابنائنا جسميا وروحيا ، ومصلحة البلاد التى تنتظرهم فتخصيص اربع ساعات (اسبوعيا فى التعليم الثانوى) لموضوعات اعيدت وكررت ، وسمع عنها التلاميذ كثيرا وكثيرا طيلة سنى دراستهم ليست من مصلحة التعليم فى شىء ، اذ هذا كل ما استطاعت ان تصل اليه لجنة وضع البرامج سامحها الله .

فلنكن واقعيين ، ولنتجرد من العاطفة فى مثل هذه المواقف »

هذا ما نشرته « **الرأى العام** » بالحرف فى عددها بتاريخ 58/2/2 .
والذى يقرأ هذه العبارات يخرج منهابالنتائج التالية :

1)السخرية من الدروس الدينية لانها لا تعلم شيئا آخر اهم من التفرقة بين الحقة والجذعة ، وحكم من قتل قملة فى الحج ! .

2) الدروس الدينية تضر بالتلاميذ جسميا وروحيا ، وتضر بالتالى بمصلحة البلاد التى ستخرج رجالا ضعاف الاجسام والارواح بسبب هذه الدروس !

3) من اجل ذلك ، يجب ان نتجرد من العاطفة الدينية ، وان نكون

واقعيين ، لنتخلص من هذه الدروس !

وبعد هذا يسخر الكاتب من القراء فيزعم لهم انه لا يطالب بذلك بغضا فى الدين أو مروقا منه !

فهذا الاتجاه فى محاربة التعليم الدينى ، والحط من قيمته وجدواه ، انما هو جزء من السياسة اللادينية الجديدة ، ولا يمكن للرأى العام أن تدعى ان كل ما تنشره فى هذا الاتجاه تقتضيه حرية الرأى ، فهى لسان حزب ، ولا يمكن ان تنشر الا ما يوافق الحزب ، خصوصا اذ لم تعلق عليه بأى نقد أو اعتراض ،وأكبر دليل على هذا ان ما لا توافق عليه **الرأى العام** لا تنشره ، بل تتعمد حذف جميع الافكاروالعبارات التى تتعارض مع سياستها كما سياتى،

ان الهجوم على التعليم الدينى باسم حرية الرأى ، كان يتطلب على الاقل دفاعا من « **الرأى العام** » باسم الدين المعتدى عليه ، **تقول فيه مثلا** :

- ان الاهداف التى ترمى اليها الدروس الدينية هى اسمى مما يظن كاتب المقال ، فهى أولا تربية روحية وخلقية ، وهى ثانيا ايضاح لانواع العبادات التى تربط بين الانسان وخالقه ، ثم هى قانون شامل لانظمة المجتمع البشرى ، والعلاقات الانسانية ، كما جاء بها الاسلام .

- ان الدروس الدينية وغير الدينية سواء ، لا يمكن ان تسبب ضعفا روحيا أو جسميا للتلاميذ ، الا اذا كان معلموهم يجهلون الاغراض السامية منها ، وطريقة تلخيصها وتوزيعها ، والاسلوب المشوق لعرضها عليهم ،

- ان العيب ليس هو عيب الدروس الدينية فى حد ذاتها ، أو عدد حصصها ، ولكنه عيب الكتب القديمة ، وسوء تلخيص وتوزيع المواد المقررة، وهو بالتالى عيب المدرسين غير الاكفاء .

ولما كانت **الرأى العام** لا تحس بالغيرة على الدين ، فقد سمحت لنفسها بالهجوم على دروس الدين فى مدارس المغرب الاسلامية ، دون أن تقول كلمة واحدة فى رد هذا الهجوم .

ومن حسن الحظ ان الملتمس الذى نشرته بعد ذلك رابطة معاهد التعليم

الحر (1) بالمغرب ، طالبت فيه بـ « مواصلة تعريب التعليم فى سائر المدارس والمعاهد ، وتقوية المناهج الدينية ، والزيادة فى حصص القرآن الكريم دستور الاسلام الخالد ... »

وذهبت الرأى العام ابعد من ذلك فى اخلاصها لمبدا « لادينية الحزب » عند ما جردت قلم رقابتها لحذف المبادىء الاسلامية التى تتعارض مع هذا المبدا من مقالات كتابها من اعضاء الحزب المسئولين وغيرهم ، واذكر على سبيل المثال الحادثة التالية :

بمناسبة رمضان 1376 (57/5/4) ، القيت بقاعة الافراح ببلدية مكناس محاضرة عنوانها « **الاسلام عقيدة ونظام ودولة** » **وفى 10 مايه 1957 نشرت جريدة الشعب بطنجة والعهد الجديد** بالرباط وصفا للمحاضرة بنص واحد ، وفى 13 مايه نشرت **الرأى العام** وصفا آخر لاحظت انه نفس النص السابق ، ودفعنى الفضول للمقارنة بين النصوص الثلاثة ، لاكتشف ان الرأى العام حذفت الفقرة المتعلقة بموضوع « **الاسلام دولة** » الذى هو الجزء الثالث فى تقسيم المحاضرة ، **بينما هى ثابتة فى كل** من « **الشعب** » و « **العهد الجديد** » . وهذه هى الفقرة المحذوفة :

« وفى الجزء الاخير من المحاضرة « الاسلام دولة » تصدى المحاضر الى تحليل موضوع خطير حيث انبرى للرد على دعاة « فصل الدين عن الدولة » مشيرا الى ان هؤلاء اما جاهلون ، واما متعصبون ، واما مندسون على الاسلام ، لان هذه الفكرة جهنمية صهيونية ، ولاننا لم ننجح فى كفاحنا الا بتأييد العالم الاسلامى لنا ، وفى الاسلام سر خلودنا وبقائنا »

كان على ان اتصل بجمعية اللواء الثقافى بمكناس وهى التى قامت بتنظيم المحاضرة ، ومراسلة الصحف فيما اظن ، للتأكد من أن الرأى العام تعمدت حذف الفقرة المذكورة ، وفى 1957/7/26 كتب الى الاستاذ عبد العالى المنونى

---

(1) **العلم** » 58/2/21

المدير الثقافى للجمعية ، وانا يومئذ بجنيف يقول :

« ... اما ما نشر فى الصحف المغربية عن محاضرتكم القيمة بمكناس ، فقد ارسل الى الصحف الثلاث بصيغة موحدة نشرت النص بكامله كل من صحيفتى الشعب والعهد الجديد ، اما الرأى العام فقد أبت الا أن تختزل ما يتعلق بان الاسلام دولة ، سيرا مع الفكرة اللادينية،وقدلاحظنا - كما لاحظتم - هذا العمل باستغراب ... !

وانه لعمل - فى نظرنا نحن مكتب جمعية اللواء الثقافى والشبيبة الشورية بمكناس - يدل على ان الحزب ان لم يكن قد تبنى الافكار اللادينية فهو فى طريقها ، ولو ان الخبر نشر فى الرأى العام وحدها لهان الامر ، ولكن براءة لسان الحزب من نصرة الملة السمحاء والدفاع عنها كانت مكشوفة وبادية لكل من يقارن بين ما نشر هنا وهناك ، ولو ان الرأى العام سبقت الى نشر الخبر لامكننا ان نقول : ان دعوتها اللادينية لم تتخذ طابع التعنت والتحدى ، فكيف بها وقد سبقت الى نشر ذلك ؟ أما كان فى امكانها ان تجارى على الاقل ! اللهم الا ان يكون القائمون على تحريرها لا يطلعون حتى على الجرائد المغربية وهذا لا يعقل .

واغلب الظن ان الرأى العام كانت قررت عدم نشر التعليق بالمرة ، ولكنها لما اطلعت على نشره بالصحف البعيدة عن الحزب ، عادت فنشرته وقد تخوفت من المذاهب التى يذهبها الفكر فى تأويل عدم نشر أى تعليق عن المحاضرة فى صحيفة الحزب ، فى حين انه نشر بالصحف الاخرى . »

وبالاضافة الى ما جاء فى هذه الرسالة ، ينبغى أن اشير الى ان محاضرتى كانت عن الاسلام ، لا عن الحزب أو مبادئه ، فاصرار الرأى العام مع ذلك على حذف حقيقة من حقائق الاسلام وهى انه دين ودولة ، يدل على أنها لا ترغب فى تذكير الشعب بهذه الحقيقة التى يتعارض الايمان بها مع مبدا « اللادينية » . وبعبارة اخرى ، يجب ان ينسى الشعب المغربى ، وأعضاء حزب الشورى والاستقلال خاصة ، علاقة الاسلام بالحكم والدولة ، ليسهل انقياده وقبوله لفكرة تحويل المغرب الى « دولة لا يكية » .

ويجب ان اعترف هنا باننى توقفت عن الكتابة نهائيا فى الرأى العام منذ ذلك التاريخ ، بعد ان تأكد لدى خضوعها للسياسة اللادينية عن عمد واصرار . ومثل هذا الموقف حدث لغيرى ، فبعد عودتى اخيرا للمغرب ، كنت اتحدث مع الاستاذ عبد الحى العمرانى بفاس ، عند ما اعترف لى بانه انقطع عن مراسلة الرأى العام ، لكونها كانت تحذف له كثيرا من الافكار الاسلامية من مقالاته .

ان الرأى العام اذ تتعمد التشكيك فى أحكام التشريع الاسلامى ، وكتمان حقائق الاسلام الشهيرة ، لا تخون « **الامانة الاسلامية** » التى كان من المفروض ان تعمل على تبليغها ، ولكنها تخون « رسالتها الصحفية » فى الوقت الذى تصدر فيه مطابع اروبا وأمريكا عشرات من الكتب والمقالات باقلام كبار الكتاب الغربيين عن تاريخ الرسول وحقيقة الاسلام ، وتحليل مظاهر الحضارة العربية ، وعصور الاسلام الذهبية ، باسلوب نزيه يختلف عما اعتاده الغربيون قديما من التدليس والتشويه المغرضين .

هؤلاء الكتاب الاحرار يحاولون اليوم كتابة تاريخ الاسلام ، وحقائق الاسلام ، بروح من النزاهة والانصاف ، ليتعرفوا بواسطة هذا التاريخ على الاسرار التى تختفى وراء الثورات التحريرية الاستقلالية ، التى يموج بها حاضر العالم الاسلامى والعربى ، ليندفع عن طريقها نحو مستقبل أفضل .

اليس من الغريب ان تقف الرأى العام من الاسلام ذلك الموقف ، فى الوقت الذى نرى فيه أكبر مجلة فرنسية استعمارية (بارى ماتش) المصورة التى تطبع نحو مليون نسخة ، تنشر بعددها الصادر فى 11 يناير 1958 مقالا فى خمس صفحات تحت عنوان (**محمد**) يعد من أروع ما كتب حديثا عن الاسلام والقرآن والدور الذى لعبته الحضارة العربية فى التاريخ . وفى هذا المقال تقول ماتش : « الاسلام ليس دينا فقط ، آخر الاديان التى أوحى بها فى التاريخ ، انه كذلك ، وبصفة خاصة ، مجتمع روحى واشتراكى ، ونظام سياسى ، واسلوب للعيش ، وكما حدده رونى كروسى (RONE GROUSET)

« اخوة تتوارثها الامم والاجناس ، لبشر متحد تحت رعاية الله ، لانجاز ارادة الله » .

نقد رأت بارى ماتش من واجبها الصحفى ، فى الوقت الذى تقوم فيه فرنسا بتقتيل شعب عربى مسلم فى الجزائر ، ان تذكر الشعب الفرنسى بحقائق الاسلام وانظمته ، واثره فى توجيه الحضارة الانسانية ، بينما « **الرأى العام** » تعمل لاخفاء هذه الحقائق عن شعب مسلم فى بلد اسلامى، لا يزال يعيش ثورته الاستقلالية ، ونهضته التحريرية !

ولكن ما ذنب الاسلام ؟ اليست عقيدته المتأصلة فى نفوس هذا الشعب المجيد ، هى التى جعلته يقاوم الاستعمار بحد السلاح ثلاثين عاما (1904—1934) وهى التى جعلته يستأنف هذا الكفاح فى ثورة شعبية جارفة تحت قيادة امير المومنين **محمد الخامس** منذ 20 غشت 1953 حتى 16 نونبر 1955 ، حينا عاد جلالته الى العرش مظفرا ، يحمل معه وثيقة **الحرية والاستقلال** ؟ !

احب أن يعلم دعاة « **الديمقراطية اللادينية** » ان « **التعصب الحزبى** » لن يمنعنا من العمل بالمبدا الذى ختمت مجلة ماتش مقالها بالاشارة اليه !

« ... واذا كان أخى المسلم هو الظالم ، يسأل المومن ، هل يجب على مع ذلك ان اساعده ؟ . نعم ، يجيب الرسول ، يجب ان تساعده بمنعه من فعل الشر. »

فى 21 مايه 1957 اجتمع المكتب السياسى فى جلسة عادية ، وفى اثناء المداولة لاحظ الاستاذ محمد فاضل ابن الموقت بان الحزب ابتعد كثيرا فى سياسته عن الروح الاسلامية العربية التى كانت من مبادئه الاصيلة فى الماضى ، واقترح انتهاج سياسة تحمل طابعا اسلاميا ، وتنسجم مع الروح الدينية التى يستجيب الشعب لندائها ، وتتجاوب مع ميوله الطبيعية ، واخذ الكلمة السيد محمدالشرقاوى الذى ثار لهذا الاقتراح ، فاستوى فى جلسته، وضرب كفا بكف ، وتأفأف قبل أن يقول : اذن يجب ان نعيد كل شىء من جديد ! . وانتظرت مع السيد محمد ابن الموقت ان نسمع رأيا آخر فى الموضوع ، ولكن صمتا غامضا خيم على الغرفة فترة من الزمن ، قبل ان يطلق الستار نهائيا على الاقتراح .

كنت حتى ذلك اليوم اتساءل فى قلق : هل «النزعة اللادينية» نشأت داخل المكتب السياسى بطريق «الصدفة» كأحد العوامل التى ترتبت عن الشعور باننا اصبحنا شيئا فى الدنيا منذ مؤتمر ايكس – ليبان ، وانه آن الاوان لأن نقلد هولاء الذين كانوا يحكموننا بالامس ، ام انها نتيجة «تصميم» ؟ . ولكن الموقف السابق وضع حدا لهذا التساؤل .

وفى 24 مايه المذكور كان المجلس الوطنى للحزب منعقدا باندار البيضاء عند ما وقف احد المنخرطين الجدد من جنوب المغرب يقول : اننا لم ننخرط فى حزب الشورى والاستقلال الا بعد أن قيل لنا انه متمسك بالمبادىء الاسلامية ، وتعاليمه القويمة ... » ، فى هذه اللحظة ، شعرت بوخز الضمير ، واحسست باننى اشارك بسكوتى – رغم معارضتى الدائمة داخل الحزب – فى خديعة هولاء البسطاء الطيبين ، الذين تنطوى قلوبهم على عقيدة متأصلة ، وايمان لا يتزعزع بالاسلام ، فى هذه اللحظة ، صوبت نظرى الى زميل من اعضاء المكتب السياسى اصبح من انصار «الديمقراطية اللادينية» لارى وقع كلمات هذا الرجل فى نفسه ، ولم استغرب عندما رأيته يتطلع الى فى نفس اللحظة، ليرى هو الآخر رد الفعل فى نفسى ، والتقت نظراتنا فى صراع ، كانت نظرتى تقول : هل تسمع رأى الشعب ، ورغبة اعضاء الحزب ؟ وكانت نظرته تقول : افهم هذا جيدا ، ولكنهم جهلة ، يجب أن نسوقهم معنا ، لا ان ننساق نحن فى تيارهم . !

ومرت سنة منذ ذلك التاريخ،عند ما زارنى صديق من المكتب السياسى مساء 23 رمضان 1377 (13 ابريل 1958) ، بعد عودتى من سويسرا ، وكنا نراجع حساب التصرفات الماضية عند ما قلت له :

كنت آخر شخص يمكن فى نظرى ان يؤيد اللادينية فى الحزب ، لما اعرفه من تربيتك الاسلامية ، وغيرتك الدينية ، وكم يؤلمنى انك سايرت القافلة .

قال : واى خطر فى اللادينية ؟ انها شىء ينسجم مع الديمقراطية التى نومن بها ، والاسلام نفسه لم يعارض فى منح المواطنين – بقطع النظر عن اديانهم – جميع الحقوق المدنية على قدم المساواة ، كما هو الحال فى مصر ،

وهذا ما نريد ان يتحقق فى المغرب ايضا . !

قلت : انك تناقض نفسك ، فمصر التى تحتج بها دولة اسلامية ، أثبتت فى دستورها الملكى القديم والجمهورى الجديد ، المادة التى تنص على أن « دين الدولة هو الاسلام » ، وهذه حجة عليك تثبت ان الدولة الاسلامية لا تحرم أى مواطن من حقوقه المدنية ولا السياسية ، كما هو الشأن عندنا اليوم فى المغرب ، حيث لا نزال – بحمد الله – دولة اسلامية ، على ان « اللادينية » ليست كما فسرتها ، فهى أخطر من ذلك ، اذ هى الفصل بين الدين والدولة، اى تجريد الدولة بجميع مؤسساتها من كل صبغة دينية ، هذا اذا لم تقع محاربة الدين علنا كما حدث فى تركيا . وهذا الفصل اذا كان له ما يبرره فى الدول المسيحية ، فالامر بخلاف ذلك فى الاسلام .

قال : ولكننا لا نفهم اللادينية هكذا ، ولن نطبقها بهذا الشكل .

قلت : هذه هى اللادينية كما يفهمها السياسيون ، وتطبقها الحكومات اللادينية فى العالم ، ولن يغير من هذه الحقيقة انك تفهمها بشكل متواضع بسيط

قال : ان الامر يعنينا نحن لا غيرنا ، وعند ما يحين وقت تطبيقها ، سنفسرها نحن كما نفهمها ، ونطبقها حسب مصالحنا !

قلت : فى ذلك الوقت لن تسأل انت عنها ، فالذين اوحوا بها لايجهلون حقيقتها واهدافها البعيدة ، واعتراضك أو تاويلك يومئذ سيكون متأخرا عن وقته . فالسيد عبد القادر ابن جلون يوم اعلن « لادينية حزب الشورى والاستقلال » للصحافة فى ايكس-ليبان لم يستشر الحزب فى ذلك ، ويوم يصبح فى الحكم ، ويستطيع فرض النظام اللادينى على الدولة ، لن يستشير الشعب المغربى ، ولن يأخذ رأيك فى الموضوع .

قال : ان الذى دفع الاستاذ ابن جلون لتصريحاته فى ايكس-ليبان ، هو الرغبة فى كسب عطف اليهود ، فى وقت كنا فيه محرومين من كل شىء فى بلادنا ، فهى للاستهلاك الخارجى فقط .

قلت : هكذا ظننت يومئذ ، ولكن حرص ابن جلون على نشر هذه التصريحات

فى جريدة ماروك بريص بالمغرب ، ماذا كان يعنى ؟

قال : ليطلع عليها يهود المغرب

قلت : ومسلموه ايضا فى نفس انوقت ، فهل يصح ان تقول ايضا انها للاستهلاك الخارجي فقط ؟ ! وتسرب اللادينية بعد ذلك الى مبادىء الحزب ، وصحافته ، ومحاضرات قادته وتوجيهاتهم وسياستهم ، رغم استقلال المغرب وزوال أسباب التملق والتقرب، هل كل ذلك لمجرد الاستهلاك الخارجى ايضا ؟!!!

هكذا كان الصديق المذكور يحب ان يفهم اللادينية بهذه البساطة ، أو هكذا كان يقنع نفسه على الاقل بان لا خطر منها على المغرب المسلم ! ولما رأى ان هذا الاسلوب فى الاقناع غير مجد ، التجأ الى مذكرته ليقرأ على كلمة لتشيرشل يحذر فيها من ثورة الرجل على حزبه مهما كانت الاسباب ، فقلت له:

ان ثورتى ليست على الحزب ، بل على بضعة اعضاء فى الحزب خرجوا عن مبادئه ، والحزب فى نظرى هو مجموعة مبادىء يلتف حولها الناس ، وليس مجموعة من الناس تتلاعب بالمبادىء

لعل الامثلة القليلة الماضية لا تدع شكا فى تغلغل « السياسة اللادينية» الجديدة فى حزب الشورى والاستقلال ، واثرها فى توجيهاته وصحافته واعماله وفى الفصل المقبل الخاص بالمسألة اليهودية ، سوف نزداد اقتناعا بهذه الحقيقة المؤلمة .

واحب ان أؤكد هنا أن احتجاج (الرأى العام) بالاسلام فى مناسبات سياسية ، كتزوير الانتخابات وغيرها ، لا يعنى أن الحزب تخلى عن مبدأ اللادينية ، ولكن طبيعة المعارضة التى وجد نفسه فيها بعد خروجه من الحكومة ، هى وحدها التى اضطرته للاستعانة بالحجج الدينية لتدعيم موقفه السياسى ، فاذا زال هذا السبب ، وأصبح غدا فى الحكومة ، فان الحاجة لاستغلال الشعور الدينى ، والاحتجاج باحكام الاسلام تزول طبعا .

اننى أقر الاحتجاج باصول الاسلام دون شك ، ولكننى لا اقبله ممن

يرفض الاعتراف به كشريعة للدولة ، فالاسلام « كل لا يتجزأ » والذى يريد فصله عن الدولة واقامة « حكومة لا دينية » كيف يحتج عليها باحكام قانون لم يعترف هو بصلاحيته لها ؟! ولكنه اذ يفعل ذلك ، لا يمكن أن يعتبر عمله الا استغلالا للدين ، واسلوبا من أساليب الدعاية الديماغوجية لكسب عواطف البسطاء من الشعب .

لقد كنا نقاوم شيوخ الطرق الدينية ايام الحماية لانهم كانوا يطعنون الاسلام فى الصميم بموالاتهم الاستعمار ، وفى الوقت نفسه كانوا يستغلون بساطة الجماهير وعواطفها الدينية ، لابتزاز اموال الناس ، وفرض نوع من الزعامة عليهم .

رسالة الإسلام والاستعمار الغربي

اننى لا افهم الدين على انه مطية للاستغلال - أى نوع من أنواع الاستغلال - واذا كنت اطالب بان لا يتخلى حزب الشورى والاستقلال عن طابعه الاسلامى ، وأقاوم بشدة تيار « **اللادينية** » الخطير ، فلاننى أومن بان الدين هو القاعدة الاولى للاخلاق وتقويم النفوس ، وتوجيه المجتمعات البشرية فى طريق الخير والتقدم والسعادة ، ولقد كان الاسلام آخر الاديان السماوية ، واكملها نظاما على الاطلاق ، وعرفت الانسانية فى ظله طريقها للثورة والحرية والانعتاق من عبودية الطغاة والمستغلين ، وفى عهد الاسلام تقدم الفكر البشرى ، وازدهرت الحضارة ، وعمت العلوم والفنون والصناعات ، وتطورت دعائم السلم والتسامح ، والتعايش المشترك بين المذاهب والديانات المختلفة فى جميع اطراف القارات التى استظلت بهدى الاسلام ، ولم يعرف

العالم يومئذ اى نوع من انواع الرعب والفزع الذى غمر البشرية فى القرن العشرين ، نتيجة لتسلط الروح الاستعمارية الوحشية ، وسيطرتها على مشاعر الدول الغربية اللادينية ، التى فقدت الاحساس بالوازع الدينى وصوت الضمير ، واصبحت كالوحش المفترس ، منطقه : « القوة » وقانونه « شريعة الغاب » ، وهكذا رأينا البشرية كلها تعانى آلام حربين عالميتين فى أقل من ربع قرن ، وتحت شعار « **المدنية والتقدم** » زحفت هذه الدول على القارتين الاسيوية والافريقية ، تشنها حربا شعواء ضد شعوب وادعة مسالمة ، لاحتلال اراضيها ، واستغلال خيراتها ، واستعباد ابنائها . وتبارت قوات الاستعمار الغربى فى الفتك بهذه الشعوب ، فلم يتورع العسكريون الامريكيون من رمى قنابلهم الذرية على مدينتى « ناكازاكى » و « هيروشيما » باليابان ، وابادة مئات الالاف من النفوس البشرية البريئة فى بضعة دقائق ، كما لم تتورع الحكومات الفرنسية اللادينية عن قتل 45.000 من الجزائريين فى حوادث سطيف سنة 1945 ، و 80.000 من سكان مدغشقر فى حوادث سنة 1947 ، ونصف مليون جزائرى ، خلال ثلاث سنوات فقط من بدء الثورة الجزائرية ، لمواصلة حكمها الاستعمارى للجزائر . هولاء الذين يفتكون بالانسانية فى عصر النور والعلم ، وباسم الدفاع عن الحرية والديمقراطية والسلام ، لم يعودوا بشرا بقلوب وضمائر ، منذ فقدوا الوازع الدينى ، وعاشوا فى ظل انظمة لادينية ، وانما اصبحوا وحوشا كاسرة فى ثياب الآدميين .

هذا الطغيان الغربى المسلح ، كان لا بد ان يخلق رد فعل قوى . فمن اقصى القارة الاسيوية ، ظهرت الشيوعية العالمية لتخاطب الغرب بلغته ومنطقه ، لغة العنف والقوة ، ومنطق اللادينية المادية المتطرفة ، وحلت سنة 1957 فدخل العالم فى عصر الصواريخ والاقمار الصناعية ، ووجدت الانسانية نفسها مهددة من قوتين خطيرتين ، احداهما لا تحترم تعاليم الاديان ، والاخرى لا تومن بها ، وفى هذا العالم الذى لا يخضع لغير القوة ، ولا يحتكم الا للقوة ، ويستعد لان يدمر فى ايام ما بنته الاجيال فى قرون ، تعيش اليوم شعوبه

المسالمة ، تحت وطأة كابوس من الرعب يجثم على صدرها .

ومع ذلك فهل نيأس ؟ هل نستسلم للتيارات التى تجرفنا يمينا وشمالا ؟ هل نسير فى اذيال الشيوعية ، أو نتعلق بعجلة الغرب المستعمر ؟

اعتقد أن صلة الارض بالسماء لم تنقطع ، بل هى اليوم أقرب لها من أى وقت مضى ، وان الرسالة الاسلامية التى جاء بها **محمد عليه السلام** رسالة خالدة مع الزمن ، وصالحة لكل زمن . وان الكوارث التى مرت بالشعوب المومنة جديرة بأن تقوى فى نفسها هذا الايمان ، لتدفعها فى طريق الكفاح والنضال ، من اجل خدمة السلام ، وسعادة الانسانية ، وخير العالم .

هذا الايمان وحده ، هو الذى دفعنا بالامس فى ميدان المقاومة لاثبات وجودنا ، وانتزاع حريتنا واستقلالنا ، وسوف يدفعنا غدا لاثبات قوتنا ، وتعزيز قيمنا الخلقية . واذا كنا قد استطعنا ان نكسب المعركة ألاولى ، ونطيح بسلطان الاستعمار واعوانه ، فان الفضل فى ذلك يعود لعقيدة هذا الشعب الراسخة ، ولايمان قائده الاكبر **محمد الخامس** الذى لا يتزعزع وثقته فى عدالة القضية التى كان يدافع عنها ، وضحى فى سبيلها بعرشه ، وان الله ناصره فى النهاية ان هو ثبت للحق ، وصمد فى وجه الباطل ، « **ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم** »

ويوم ان عادت للشعب كرامته ، وللوطن سيادته ، وعاد الى العرش بطل المقاومة ظافرا منصورا ،واستعادت الدولة المغربية وجودها السياسى ، ومكانتها الدولية ، كان علينا قبل أن نشرع فى بناء ما هدمه الاستعمار من معالم وطننا ، وما حطمه من معانى انفسنا ، وما شككنا فيه من محاسن ثقافتنا ، ومزايا ديننا ، كان علينا قبل ذلك ان نفكر فى الاسس التى سنقيم عليها هذا البناء الجديد ، للدولة الجديدة .

كان المفروض بعد سقوط الحماية ، واعلان الاستقلال ، وفى نهاية المرحلة التى اجتازها **الشعب المغربى فى حياته** ، ان يعقد **حزب الشورى والاستقلال** مؤتمرا عاما ـ كما فعل **حزب الاستقلال** فى دجنبر 1956 ـ ويتيح الفرصة لجميع المفكرين من اعضائه ليتعاونوا على وضع فلسفة وروح جديدة للحزب ،

تنبعث من تاريخ الامة وعقيدتها ، وتكفل لها النمو والازدهار فى اطار قوميتها العربية ، وشريعتها الاسلامية ، ولكن الذين انتحلوا مذهب « **الديمقراطية اللادينية** » كانت تزعجهم فكرة انعقاد هذا المؤتمر ، ورغم مضى أكثر من سنتين ونصف على هذا « الوليد » الذى تمخض عنه مؤتمر ايكس ـ ليبان ، والذى قضى عامى رضاعه تحت رعاية تامة وتربية صامتة ، ليكون قادرا على « الفطام » وتستطيع قدماه الحبو والنهوض ، فقد كانوا يخشون عليه من غوغاء المؤتمر الذى لا يبدو ان اعضاءه على نصيب كبير من الفهم والنضوج السياسى مثل قادته . ومرت الاشهر والسنون ، وبحت الاصوات المطالبة بعقد هذا المؤتمر ، ولكن عملية تنويمه كانت ناجحة ، لم يستطيع ان يستيقظ بعدها .

كان دعاة « **الديمقراطية اللادينية** » يدركون ان البرنامج السياسى الجديد الذى فرضوه على حزب الشورى والاستقلال ، وصنعوا منه عقيدته الجديدة ، لا يمكن اعلانه فى مؤتمر عام ، لان الرأى العام ـ سواء داخل الحزب أو خارجه ـ لم ينضج بعد لقبوله ، وما يمكن ان يثمر عنه المؤتمر من تحديد لسياسة الحزب واهدافه ، قد يتعارض مع البرنامج الحقيقى المرسوم ، والذى يمكن اعتباره جاهزا ، ولا يتوقف تنفيذه الا على وصول الحزب الى الحكم ، لا فى حكومة ائتلافية ، فسيظل عاجزا مع ذلك عن تنفيذه ـ بيد انها مرحلة ضرورية ـ بل فى حكومة يستقل فيها بالحكم .

وهذا البرنامج يتلخص ـ كما هو واضح ـ فى اقامة « دولة مغربية عصرية لا دينية » على أساس نظام « فصل الدين عن الدولة » وتجريد الدولة من كل صبغة اسلامية ، ووضع دستور ينسجم مع هذا النظام ، يجب ، مبدئيا ـ أن يكون خاليا من المادة التى تنص على ان « دين الدولة الرسمى هو الاسلام » . ولما كان أعلان هذا البرنامج فى مؤتمر عام للحزب ، وفى بلد شديد التمسك بالاسلام كالمغرب ، يعد « شيئا سابقا لاوانه » فمن الخير عرقلة انعقاد مثل هذا المؤتمر ، اذ قد يتخذ سياسة ترمى الى هدم هذا البرنامج ، أو عرقلة الاهداف البعيدة التى يرمى أليها .

ومن جهة أخرى فان تحقيق مثل هذا البرنامج ، يتطلب عدة مراحل ،

واولها اقتناع اعضاء الحزب انفسهم - قبل غيرهم - بصلاحيته ، وحيث ان الفكرة اصطدمت بمعارضة بعض اعضاء المكتب السياسى منذ اعلانها فى ايكس - ليبان فقد كان من الضرورى التغلب على هذه الصعوبات بسلوك نوع من المراوغة والغموض ، مع التدرج شيئا فشيئا فى خلق الاستعداد الفكرى لاستدراج الاغلبية لقبول مبدا « فصل الدين عن الدولة » . وفى فصل سابق أوضحت كيف ظهر اثر هذه السياسة فى صحافة الحزب ومحاضراته وتوجيهاته المختلفة ، بل وفى معالجة المسائل الاقتصادية وسياسته الداخلية والخاجية كما سيتضح مما ياتى .

المعنى السياسي للادينية

اشرت فيما مضى الى ان جماهير الشعب المغربى تجهل تماما التفسير السياسى لكلمة لايك « *LAIC* » بالفرنسية التى تعنى « لادينى » بالعربية و « علمانى » حسب الاصطلاح الشرقى ، ولذلك تستطيع ان تقول فى خطاب سياسى أمام جمهور من الشعب : « ان احسن نظام للمغرب المستقل هو النظام اللايكى الذى يضمن للمغاربة جميع الحقوق الديمقراطية ... » مثلا ، دون ان تخشى نقمة هذا الجمهور الذى لا يعطى لكلمة « لائكى » اى اهتمام ، اذ لا يتصور معناها انسياسى على حقيقته ، مع انها من أخطر الكلمات السياسية ، واعمقها اثرا فى حياة الشعوب ، واشدها اتصالا بالثورات ألتاريخية فى العصور الحديثة .

وفى القاموس الفرنسى لاروس نجد الشرح اللغوى التالى لفعل (*LAICISER*) (جرد من صبغة الدين) : أحل رجالا لا دينيين محل رجال الدين ، ومدرسة لايكية (لادينية) خالية من برنامج التعليم الدينى .

اما فى الاصطلاح السياسى المعاصر فقد أصبحت جملة «**دولة لادينية**» عبارة عن نظام سياسى كامل ، يقوم على اساس فصل الدين عن الدولة ، ويتناول تبعا

لذلك جميع ميادين الحياة الاجتماعية والقضائية والثقافية والسياسية للدولة.

ولعل احسن تفسير عملى لطبيعة هذا النظام ، يمكن ان يقدم للقارىء المغربى ، الذى يهتم بمستقبل بلاده ، هو القاء نظرة على الحالة التى آل اليها الاسلام فى « **تركيا اللادينية** » بعد ان كانت دولة الخلافة الاسلامية . لنتمكن من الحكم - عن ادراك وروية ، لهذا النظام أو عليه ، ولنزن خطواتنا السياسية المقبلة ، ونحن نبنى مستقبل بلادنا ، بموازين العقل والحكمة ، حتى لا ننزلق فى الطريق التى يستدرجنا اليها الاستعمار الفكرى ، ويغرينا جاهدا بسلوكها.

تركيا اللادينية

تعتبر تركيا الدولة الاسلامية الوحيدة التى قلدت نظام « **اللادينية** » الغربى تقليدا أعمى ، وترجع أسباب ذلك الى عدة عوامل تاريخية واجتماعية ونفسية واستعمارية ، لست بصدد بحثها الآن . وكانت تركيا قد ورثت الخلافة الاسلامية بعد العباسيين ، وظلت تحكم العالم الاسلامى أكثر من أربعة قرون (922-1343هـ 1516-1924م). بيد ان هذه الخلافة اصبحت خلال القرن الاخير من حياتها نهبا موزعا امام اطماع الدول الاستعمارية ، ولم تحن الحرب العالمية الاولى حتى خسرتها تركيا مع حليفتها المانيا ، وفقدت البقية الباقية من امبراطوريتها ، وكادت تسقط هى نفسها فريسة للاستعمار الغربى ، لولا زعامة قائد عسكرى ، كافح لتخليصها ، ولكنه لم يكد يستتب له الامر ، حتى ألغى الخلافة الاسلامية ، وأقام النظام الجمهورى ، واعلن لادينية الدولة التركية الجديدة ، وهكذا اشتهر **مصطفى كمال** فى العالم

وكان **مصطفى كمال** قد تعلم فى المدارس الفرنسية منذ صغره ، فلما خرج منها كان يومن بأربع نظريات :

1) افضلية نظام « **الدولة اللادينية** »

2) تقديس المادة ، واعتبارها اساسا للعلاقات الدولية .
3) اعتبار فرنسا وانظمتها ، امثلة عليا جديرة بان تقلدها الشعوب .
4) الازدراء بالحضارة العربية ، وانكار فضلها على الانسانية .

وكان مما ساعد **مصطفى كمال** على الاقتناع بهذه النظريات ، حالة التدهور والانحلال التى شاهد عليها الخلافة الاسلامية فى أواخر ايامها ، وكانت قد بلغت درجة قصوى من الفساد والرشوة واستغلال النفوذ ، بالاضافة الى الموقف الذى وقفه العرب من تركيا فى الحرب العالمية الاولى – وهى يومئذ دولة الخلافة – عند ما ثاروا عليها مطالبين بحريتهم واستقلالهم . ومن الجدير بالذكر ، ان المدارس الفرنسية لا تزال تعلم تلاميذها هذه النظريات فى كل بلد توجد فيه ، ولا يزال الكثيرون من امثال مصطفى كمال يتخرجون منها؛ مع فارق واحد ، هو انه قلما تتاح لهم الفرص والظروف التى هيأتها الاقدار لمصطفى كمال .

ولم يكد أتا تورك يقبض على زمام الامر فى تركيا حتى ادار ظهره للعروبة ، وتنكر لتاريخ بلاده العريق فى الاسلام ، وحول تركيا من « دولة اسلامية شرقية » الى « دولة لادينية غربية » . وهكذا وضع النظريات والتعاليم التى تلقاها فى المدارس الفرنسية موضع التنفيذ !

وفى خلال ثمان سنوات (1924 – 1932) كانت عملية تحويل تركيا الى « دولة لادينية غربية » طبق النموذج الفرنسى قد تمت ، ونفض مصطفى كمال يده من هدم ماضى بلاده ، تاركا توجيه مستقبلها بيد اساتذته الغربيين، الذين قبلوا حينئذ ان يجعلوا منها دولة غربية تدور فى فلكهم .

تقول مجلة الدراسات الاسلامية (1) لسنة 1955 ، التى تصدر سنويا باللغة الفرنسية ويديرها المستشرق الاستاذ ماسينيون بباريس ، فى تحقيق خاص عن الاسلام فى تركيا :

« ان القوانين المختلفة التى قادت مصطفى كمال الى فصل الدين عن

(1) *Revue des études Islamiques Année 1955, Paris.*

الدولة ، واقامة « اللادينية » فى تركيا معروفة جدا ، وتتلخص فيما يلى :

I) الغاء « الخلافة الاسلامية » و « مشيخة الاسلام » وتعويضهما بادارة فرعية للشعائر الدينية بانقرة ، اصبحت منذ ذلك التاريخ تسمى « رئاسة الشئون الدينية » (I)

2) نقل سلطة المحاكم الشرعية الى الغرف المدنية

3) الغاء الطرق الصوفية واغلاق الزوايا

4) التخلى عن التقويم الاسلامى كتقويم شرعى وتعويضه بالتقويم الغريغورى

5) تشريع قانون مدنى ينص - من بين ما ينص عليه ، على منع تعدد الزوجات ، ومساواة الرجل والمرأة

٥) اغلاق المعاهد الاسلامية ، واقامة المدارس العصرية أللادينية والديمقراطية .

7) التخلى عن الحروف العربية وتعويضها بالحروف اللاتينية ، والغاء تعليم العربية ، واصلاح اللغة التركية بحذف ما فيها من الكلمات العربية والفارسية جهد الامكان

8) منع الاذان باللغة العربية (2)

وتعلق مجلة الدراسات الاسلامية على هذه القوانين فتقول :

« لا شك ان الاسلام الذى بقى فى تركيا بعد الثورة الكمالية قد تغير بهذه القوانين ، فلا يمكن مثلا فى آن واحد الامتثال الى القرآن والى ألقانون التركى فيما يتعلق بالميراث ، ولكن بالرغم عن هذه التقييدات فقد بقى له جزء غير مهمل . فاذا كانت ارادة الحكومة الثورية تعمل على اخفائه ، كما قال بعض الملاحظين ، فان صعوبات اخرى كانت تعترض سبيلها ، مثلما لواريد اغلاق بعض المساجد . وفيما بين سنة 1932 و 1938 وهو تاريخ وفاة

(I) الغيت ايضا وزارة الاوقاف ووزارة الشرعية والمحاكم الشرعية التابعة لها

(2) هناك قوانين اخرى لم تذكر منها : لبس القبعة ، وتحويل عطلة الاسبوع من الجمعة الى الاحد . لمعرفة التفاصيل انظر كتاب « تركيا الحديثة » لمحمد عزة دروزة

مصطفى كمال ، كان لديه الوقت لسن قوانين جديدة ، ولكنه لم يفعل ، وهذا دليل قاطع حسبما نرى على انه لم يكن يريد شيئا غير التقليل من سلطته المطلقة وابعادها ـ مؤقتا ـ لتحقيق تجديد تركيا .

ومع ذلك ، فمنذ نهاية الحرب ، وقع بعض التراجع الذى لم يلبث ان تشدد ، ذلك ان حزب الشعب الجمهورى حتى قبل ان يقع اسقاطه من طرف الديمقراطيين ، فتح لهم طريق العودة الى الحياة الدينية ، هذه العودة التى ستصبح سنة 1950 احدى قواعد سياستهم ، ولكن الامر لم يكن طبعا يتعلق بالنسبة للواصلين الجدد الى الحكم ، بقطع العمل الذى شرعه أتاتورك ، والذى ظلوا مخلصين له ، ولكن كان يجب فقط عدم ترك الايمان يموت ، كان يجب ايقاظه ، واعطاء اطار أكثر ثباتا ، لهذا الذى أصبح « اسلاما مصلوحا » . ولن يوضع من جديد على بساط المناقشة ما اعتبر كسبا رئيسيا : فصل السلطات ، والغاء الخلافة ، والقانون المدنى الخ الخ .. ، بل بالعكس يمكن الرجوع لبعض النقط الثانوية التى لم تعد تمثل حاليا أى خطر على الاطلاق ، مثلا لم يعد من النافع مطلقا اقامة الدليل على النفور الكبير المبالغ فيه تجاه اللغة العربية : فاللغة التركية التى كانت تخسر كل يوم ميدانا تحت النظام القديم (نظام الخلافة) هى اليوم قوية بكفاية بحيث تحتمل امتزاجا خفيفا باللغة العربية .

امريكا تنصح تركيا بالعودة الى الدين !

وليس هناك أى شك فى ان رد الفعل الدينى (الذى أصبح ممكنا بواسطة ما بقى حيا من الايمان لدى الجماهير الشعبية ، وبسبب الحالة المتقدمة بكفاية للتطور السياسى والاجتماعى الذى يؤذن للقادة الاتراك بعدم الخوف ، لا من العودة للوراء ، ولا من اختفاء النتائج الهامة المحصل عليها) رد الفعل الدينى

هذا رخص فيه وشجع من طرف السلطات ، على اثر الاتحاد المنعقد بين الولايات المتحدة وتركيا . فالجمهورية التركية التى اصطفت فى معسكر الديمقراطيين الغربيين . فكرت ، بعد النصائح الامريكية ، بأن عدم الايمان يجعل الباب مفتوحا للماركسيسية ، وان احسن دفاع ضد اندفاع شيوعى محتمل ، هو اشتراك أكبر فى أسلوب دينى ، وهذا الاسلوب الدينى لا يمكن ان يكون سببا آخر غير الاسلام التركى .

وبناء على هذا ، فان ما نشاهده ليس فقط رد فعل راجع للشعب ، كان رخص فيه بسبب موجة من الاستعداد الحسن ، أو بفضل تسامح كبير من السلطات ، ولكن الى احياء منظم عن قصد . »

وبعد هذا يشير المستشرق الاستاذ جان بول روكس(JEAN-PAUL-ROUX) الذى قام بهذا التحقيق للمجلة المذكورة ، الى :

1) **تدابير التسامح التى اتخذت تجاه بعض المظاهر الدينية** ، ويذكر من بينها العودة الى العربية كلغة دينية ، فالحكومة التركية رجعت فى قانون 1932 الذى كان يمنع الاذان بالعربية ، وبمجرد ذلك بدأ المؤذنون يلقون الاذان بالعربية والتركية ، وفى السنة الاخيرة (1954) لم نسمع الاذان فى انقرة واسطنبول الا بالعربية .

والترجمة التركية للقرآن كانت هى التى تباع فى المكاتب ولكننا سألنا بعض هذه المكاتب عن النسخ العربية فاخبرتنا بان ما تبيعه منها أكبر عددا مما تبيعه بالتركية .

وفى الدور العديدة التى دخلنا اليها وكذلك فى المكاتب لاحظنا اطارات معلقة تتضمن آيات أو احاديث مكتوبة بالعربية وفى زيارتنا الطويلة للمقابر لاحظنا عددا من شواهد القبور الحديثة مكتوبة باللاتينية والعربية .

2) **التدابير الانشائية .**

أ ـ النظام الدينى

ان الاسلام التركى لم تعد له أية سلطة عليا منذ الغاء الخلافة ومشيخة الاسلام ، ومن الوجهة الادارية اصبح يوجه بواسطة « رئاسة الشئون

الدينية » وهى الادارة الفرعية القديمة للعبادة ، وهذه الرئاسة تعين المفتين والاجور ، ولم يعد هناك المفتى الاكبر . اما الائمة والمؤذنون فان المفتى هو الذى يؤدى لهم اجورهم ، والامام هو وحده من بين جميع السكان الذى رخص له بلبس العمامة التى تعتبر لباسه الدينى.

وقبل الحرب كانت ميزانية « ادارة الشئون الدينية » تبلغ نسبتها ١٨،٠٪ من الميزانية العامة . ومنذ اصبح الحزب الديمقراطى فى الحكم أرتفعت هذه النسبة ، وكانت هذه أول علامة مميزة للمصلحة التى اصبحت تركيا تعلقها على الشئون الدينية . وابتداء من سنة 1950 ارتفعت النسبة الى ٣٦،٠٪ وفى 1951 الى ٤٩،٠٪ ، (وهو المستوى المحافظ عليه منذ ذلك الحين) ، وفى نفس الوقت ، نجد نسبة الادارة العامة للصحافة والسياحة ، رغم مجهود تركيا الكبير لجلب السياح اليها ، وتطوير دعايتها ، ارجعت من ٤٨،٠٪ ، (1948) الى ٢٥،٠٪ (1950) و ٢٨،٠٪ (1951)

ب – مدارس الائمة والوعاظ

وهى مدارس مكلفة باعدادائمة ووعاظ ، يعنى الاطار المقبل للدين الاسلامى فى تركيا ، وهى تعتبر كمدارس تقنية ، بمعنى ان التلاميذ يتلقون فيها تكوينا عاما (اللغة التركية والجغرافية والتاريخ والحساب) باضافة تكوين تقنى ، ويقصد به هنا ، تكوين دينى ، وانشاء هذه المدارس حديث جدا ، فبعد مرحلة من التردد والتجارب بين 1946 و 1950 (تحت الحكومة الجمهورية) قبلت نهائيا بمجرد وصول الديمقراطيين ، وعددها لم يتوقف عن الارتفاع ، وقد نظمت تبرعات شعبية لتأسيسها ، وهناك شباب كبير العدد بكفاية يدخل اليها ، مدفوعا بطبيعة الحال بايمان حار ، ويوجد الآن فى تركيا 16 مدرسة للامامة ، ويقدر لها مدرسة لكل ولاية (بتركيا 63 ولاية) .

وبعد ان ذكر الكاتب بعض التفاصيل عن هذه المدارس ، اشار الى ان اكبر عقبة تقف فى طريق فتح مؤسسات جديدة منها يرجع الى صعوبة انتقاء المدرسين ، ورغم ان تركيا لا يعوزها رجال الدين الذين يستطيعون ان يعلموا ولكن يجب ان تكون عندهم شهادة علمية ، وللجواب على هذه الصعوبة انشئت الكلية الالاهية .

ج – الاهيت فاكولتسى (1) « الكلية الالاهية »

وقد تأسست فى نونبر 1949 فى فرع لكلية الحقوق بانقرة ، وشرعت فى عملها بخمسة اساتذة وبعض المساعدين ، فقهاء وعلماء لغويين أو علماء آثار ، وكل هؤلاء لهم اتجاهات مذهب العقليين (2) ، وبعضهم لم يكن يتردد فى الاعتراف لنا بالحاده ، وقد مات هؤلاء جميعا اليوم (باستثناء واحد أحيل على المعاش) .

ويوجد الآن فى الكلية 13 استاذا و12 مساعدا و 3 محاضرين ، وثلاثة منهم اجانب : المانى بروتستانتى اسلم منذ بدأ يعلم فى الكلية « تاريخ الاديان » ومغربى مالكى من طنجة « فلسفة الاسلام » ويوغسلافى مسلم « الحديث »

وبعد أن أشار الكاتب بتفصيل الى برنامج هذه الكلية الموزع على أربع سنوات ، تابع قائلا : ان هذه الكلية لا تزال غير معروفة الا قليلا جدا بتركيا ونخبتها متوسطة ، ولا يقبل عليها من الشباب الا قليل (بالنسبة للكليات الاخرى) وهولاء الذين ينخرطون فيها ليس لهم هدف دينى ، فبعضهم يعترف بانه غير مومن ، وانه يتابع الدروس ليحصل على المنحة مثلا ، ولكن يظهر فى نهاية الدراسة ، ان جميع المحصلين على شهادة الليسانس منهم ، لهم ايمان قوى . وبعد ذكر بعض التفاصيل الاخرى يزيد الكاتب قائلا : ان مديرى الكلية الذين يظهرون الآن انهم مدفوعون بايمان شديد الحرارة ، يبذلون جهدا لزيادة تعريف الناس بوجودهم واساليب تعليمهم ، وهم يريدون تكوين الآف من الطلبة فى السنوات المقبلة ، وينشرون فى هذا الموضوع مجلة مهذبة جدا يطبعون منها الف نسخة وتباع بأقل من الثمن الذى تكلفه ، وهى من أحسن المنشورات الموجودة حاليا بتركيا .

د – معهد الدراسات الاسلامية

وقد تأسس فى اكتوبر 1954 فى كلية الاداب بجامعة اسطنبول بمشاركة نشيطة لعدة كليات اخرى (الطب والحقوق والاقتصاد والفنون الجميلة) .

---

(1) هذا هو الاسم التركى ويلاحظ ان الكلمة الاولى عربية والثانية فرنسية من FACULTE

(2) هم الذين يعتقدون بكفاية العقل دون الوحى

ومن السابق لاوانه اعطاء معلومات فى موضوعه الآن ، اذ هو لم يخرج من مرحلة التنظيم ، ويهدف الى دراسة مساعدة المسلمين فى جميع نواحى الحياة .

ويظهر بوضوح ان الشعب التركى استفاد من الحريات التى أعطيت له، ومن التشجيعات الكثيرة للاسلام ليمارس باشد حرارة الدين الاسلامى ،وان جميع الملاحظين وجميع الاتراك كيفما كان رأيهم ، يعترفون بهذا سواء منهم من يتأسف له ، أو يغتبط به . ومع ذلك فمن الصعب جدا معرفةما هو تماما الاسلام فى تركيا وكيف يطبق ، فجميع الملاحظات التى تستطيع الادلاء بها ليس لها الا قيمة الاشارات . ورغم اننا قمنا ببحثنا هناك بكل عناية ، فانه لم ياخذ الوقت الطويل الكافى ، ونعرف جيدا الصعوبات التى تكتنفه .

I) قليل من المساجد كان أغلق من طرف الحكومة الجمهورية ، ففى اسطنبول 4 أو 5 من بينها (جامع أيا صوفيا (I) لاسباب معروفة جدا (رمز الكفاح بين الاسلام والمسيحية) وهو الكنيسة البيزنطية القديمة . والجامع الملكى (ضلمة بهجة) الذى أصبح متحفا أيضا ، واشار الكاتب بعد ذلك الى ان نشاط الهندسة الدينية على العكس من ذلك لم ينقطع ، وان المساجد الجديدة التى بنيت بالتبرعات الشعبية اكثر عددا جدا من التى أغلقت،وفى اسطنبول حيث العمارات الدينية لا يمكن احصاؤها (2) ، يزداد عددها ارتفاعا .

2) اذ كانت تشيد مساجد جديدة ، فليس ذلك فقط لتزويد الاحياء الجديدة بل لان القديمة اصغر من ان تحتوى جمهور المومنين غالبا ، ففى اسطنبول ذهبنا لجامع « الفاتح » فى وقت صلاة الظهر فاذا كثير من الحاضرين اضطروا

(I) كان فى الاصل كنيسة عظيمة بناها الملك قسطنطين سنة 320 م ، وبعد انفتح العثمانيون الاتراك اسطنبول سنة I453 م حولت الى جامع الى أن جعلها مصطفى كمال متحفا ، و *AGHIA SOPHIA* معناها باليونانية : الحكمة المقدسة.

(2) فى اسطنبول ما يقرب من I000 مسجد ، وتحتل بشموخ قببها ، وكثرة مآذنها أجمل شوارع المدينة ، وهى من أروع واعظم مساجد العالم الاسلامى هندسة وزخرفا وجمالا .

للبقاء فى الساحة ، وفى عيد الفطر كان مسجد السلطان سليمان قد امتلا تماما فى صلاة الفجر ، وفى انقرة حيث كنا اثناء الايام الاولى لرمضان كانت المساجد لا تنقطع عن الامتلاء ، وفى وقت الصلاة (وبصفة خاصة صلوات المساء) كان عدد الناس فى الساحة وفى الطريق أكثر مما فى الداخل ، وبصفة خاصة فى الجامع الشهير حاجى بيرم .

3) كان عندنا الحظ ان نكون فى تركيا اثناء رمضان ، لناخذ بعض معلومات أكثر تحديدا . وبعد ان ذكر الكاتب عدة امثلة عن الصائمين فى شرق تركيا وغربها ، والتحقيقات التى اجراها بين ابناء الشعب وطبقة (البرجوازيين) المترفين لمعرفة نسبة الصائمين قال : ان هذه النسبة تبلغ 80٪ وان اضعفها يصل الى 60٪ وا عدد الصائمين هذه السنة أكثر من السنة الماضية .

4) ان الحج الذى ظل ممنوعا عن الاتراك مدة طويلة قد رخص فيه الان ، وفى السنة الماضية (1954) بلغ عدد الذين قاموا بزيارة الاماكن المقدسة نحو 20.000 ، وكانوا يمثلون احد الوفود الكبيرة ، وبدون شك ، كانوا الوفد الثانى الاكبر عددا بعد الوفد المصرى .

5) بعض العادات من أصل اسلامى لا تزال موجودة بصفة شبه عامة ، بعضها دينى خالص ، والآخر خرافة زائدة ، والقانون الاسلامى الصارم محترم فى مصانع اللحوم المصبرة وفى ذبح الحيوانات ولا يعثر على الخنازير أما الخنازير الوحشية فلا تزال تكون كارثة ، لان الفلاحين يتقززون من ذبحها ، اذ لا يستطيعون الانتفاع بها ،

واذا كنا فى المدن الكبيرة قلما نسمع التحية الاسلامية ألقديمة « ألسلام عليكم » فانها دائما هى العبارة الاكثر استعمالا عند القرويين وسكان المدن الصغيرة ، وقد صدمنا بصفة خاصة باستعمالها فى كيسيرى .

6) فى تركيا خصوم صرحاء للاسلام ، وفيها محايدون ، ولكن 20 أو 40٪ فى المائة من الذين لا يمارسون شيئا لا يلزم ان يكونوا بهذا الاعتبار، معدودين فى صف هولاء ، وكثير من المسلمين يعتذرون لعدم احترام رمضان بسبب اعمالهم ، وآخرون يحاولون صيامه متفرقا ، بينما غيرهم يظهرون رغبتهم

فيه ويمكن الاعتقاد بانهم لا يقاومون وقتا طويلا بالمثل الذى يعطونه ، فالايمان بدون تطبيق موجود جدا فى تركيا ، ولكن لاجل تطبيقه تستأنف قوة جديدة ، ورغم رصانة المسلمين الكبيرة فان الوسط اندينى شديد الاحساس ، ويظهر من المعقول التفكير بان الاسلام سيحسن مواقفه عن شعور فى السنوات المقبلة.

ومن الآن فمن المستحيل القول بان تركيا ليست بلادا دينية ، اذ يمكن انها ليست بلاد الاسلام بمعنى أن اسلامها يمثل خصائص لا تقبل النزاع، ولكن الحياة الدينية تظل متوهجة . فهذا الضابط من الحامية بضواحى اسطنبول الذى يقوم باداء صلاته بعيدا عن جميع الانظار ، وهولاء الصيادون الراكعون فى جانب من صحراء شواطىء البوسفور ، من بين عدد آخر سواهم ، يشهدون لنا بذلك . »

هذه خلاصة ما جاء فى تحقيق باحث من المستشرقين الاجانب عما آل اليه الاسلام فى بلاد « الخلافة الاسلامية » بعد ان حولها مصطفى كمال « دولة لائكية » وأقر هذا المبدأ فى المادة الثانية من الدستور التركى الذى نص على ان الدولة التركية هى جمهورية علمانية (لادينية) وانقلابية . وهو تحقيق فريد فى نوعه ، قلما يتاح لكاتب عربى ان يهتم بمثله ، ولقد قمت فى صيف سنة 1956 بزيارة تركيا ، وامكننى ان ألمس كثيرا من الحقائق التى وردت فى هذا البحث الذى اهتمت بنشره مجلة مختصة بالدراسات الاسلامية، ومعروفة بدقة بحوثها . ونعل من المفيد ان اضيف اليه هذه الشهادة التى جاءت على لسان وزير معارف تركيا :

فى 16 يوليه 1957 كان وزير معارف الجمهورية التركية السيد حليم جيل يجيب على اسئلة اعضاء المؤتمر الدولى العشرين للتعليم العمومى المنعقد بجنيف - وكنت احضر بعض جلساته لوجودى يومئذ بجنيف واهتمامى بمشاكل التعليم - عند ما القى عليه مندوب الباكستان الدكتور امداد حسين السؤال التالى :

ان الباكستان التى تربطها بتركيا روابط وثيقة تاريخية وروحية وسياسية ، آخرها حلف بغداد ، يهمها ان تعرف شيئا عن التعليم الدينى فى

تركيا ، واجابه وزير المعارف التركى بما خلاصته (1)

« بعد استقرار « النظام اللايكى » اثر اعلان الجمهورية فى تركيا أصبح التعليم الدينى مبدئيا ملقى على عاتق العائلات والمؤسسات الخصوصية وحدها(2) ومنذ خمسة أو ستة أعوام طالب الاباء بادخال تعليم دينى فى اطار المدارس وعندئذ قررت الحكومة (3) اضافة درس اختيارى للتعليم الدينى مرة فى الاسبوع بعد ظهر يوم السبت ، وذلك فى المدارس الابتدائية خاصة ، وقد وقع اقبال شديد على هذا الدرس من طرف التلاميذ رغم كونه اختياريا (وفى وقت تعطل فيه المدارس) ولكن هذا الدرس يقوم به الاساتذة ، ولم يعط ابدا من طرف كاهن (يريد رجل دين !) . »

واجاب الوزير التركى بعد ذلك على سؤال لمندوب تونس السيد أحمد نور الدين حول تعليم اللغة العربية بتركيا قائلا : « ان المدارس الثانوية تعلم ثلاث لغات اجنبية وهى الفرنسية والانجليزية والالمانية ، اما العربية فلاتعلم الا فى مؤسسات خاصة ، وبعض الكليات الجامعية » .

ولم يشر الوزير التركى فى جوابه لمندوب الباكستان الى مدارس الائمة السابقة الذكر ، لكونها غير تابعة للدولة بل تدخل فى اطار الهيئات الدينية

---

1) انظر أيضا صفحة 101 من التقرير العام لهذا المؤتمر
XXe Conférence Internationale de l'Instruction Publique , 1957, GENEVE

(2) جاء فى كتاب « تركيا الحديثة » لدروزة المطبوع سنة 1946 ص 73 بعد الحديث عن قانون الغاء المعاهد الدينية ، ما يلى : « ان التعليم الدينى فى المدارس بعد هذا القانون قد رفع بالمرة ، بل وصار الطالب يوجه توجيهات مضادة نوعا ما ، ويلقن بان الثقافة والتقاليد الاسلامية هى من اسباب تأخر التركى وجموده ، وما اصابه من كوارث وتعرض له من دسائس ، كما هى من اسباب ضعف البنية القومية والثقافية واللغوية التركية ، وأصبحت مسألة تعليم القرآن وامور الدين للاولاد مسالة شخصية ، هى الاخرى منوطة بجهد من يريدها ، وهذا قليل وآخذ فى القلة يوما بعد يوم ،.. »

(3) يلاحظ ان هذا القرار جزء من السياسة الجديدة القاضية باحياء الاحساس الدينى وقد جاء عقب النصائح الامريكية لتركيا بعد قيام الحلف الاطلسى سنة 1950 كما وقعت الاشارة اليه فى التحقيق السابق .

المحضة ، واسست بتبرعات الشعب ، وكل عمل الحكومة لا يعدو السماح فقط بتاسيسها ، كما انه لم يشر الى معهد الدراسات الاسلامية أو الكلية ألالاهية وكلاهما حديث العهد بالتأسيس ، لان الاسلام يدرس فيهما لا على انه شريعة الدولة أو دينها ـ اذ الدولة لا دينية ـ بل كتاريخ ضمن اطار التخصص فى فلسفة الشرائع والاديان والتصوف ، تماما كما يدرس فى الجامعات الغربية المسيحية نفسها فى كل من اوربا وامريكا .

لم اكن المغربى الوحيد الذى سمع تصريحات الوزير التركى عن حظ التعليم الدينى فى تركيا ، فقد كان الوفد المغربى ضمن وفود هذا المؤتمر ، وعلى رأسه وزير التهذيب الوطنى السابق الاستاذ محمد الفاسى ، والوفد التونسى وعلى رأسه الاستاذ الامين الشابى وزير التربية التونسية .

ان واجباتنا الوطنية المقدسة ، تحتم علينا اطلاع شعوب المغرب ألعربى المتحدة على حقيقة « النظام اللادينى » والآثار التى تترتب حتما عن « فصل الدين عن الدولة » فى مختلف مؤسسات الدولة بل وفى تفكيرها وسياستها وشهادة الوزير التركى السابقة لا تدع شكا فى ان هذا النظام يحرم «ألتعليم الدينى » فى مدارس الحكومة ومعاهدها كما هو معروف . ولكن الحكومة التركية بعد ان منعت هذا التعليم مدة ربع قرن فى بلادها ، تساهلت ، نزولا عند رغبة الاباء ـ أو نصائح الامريكيين على الاصح ـ فى السماح باضافة درس اختيارى للتعليم الدينى بعد ظهر يوم السبت من كل اسبوع !

واذا كنت قد حرصت على القاء نظرة شاملة على حقيقة نظام (اللائكية)، فلكى اقدم للقارىء المغربى مثلا حيا ، وتفسيرا عمليا لطبيعة هذا النظام ، الذى بدأ انصاره ينشطون فى الدعوة اليه بعد استقلال المغرب وتونس . مستغلين بساطة الجماهير ، وحيرة الشباب الثائر ، وانحلال التربية الخلقية ، وفساد الاوضاع الاجتماعية ، وغير ذلك من مخلفات الاستعمار . وقبل ان نستخلص العبرة مما حدث فى « تركيا اللادينية » يجب ان نشير الى الحقائق التالية :

كان مصطفى كمال قائدا عسكريا ، وزعيما وطنيا ، ولقد كان أهلا ـ بهذه

الصفات – لانيعمل على تحرير بلاده، وتطهيرها من الفساد والرشوة والاستغلال واصلاح اجهزتها الادارية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، وأنشاء دولة عصرية قوية . ولكن مصطفى كمال لم يكن رجل عقيدة وفلسفة ، أو صاحب رسالة خاصة فى الحياة ، ومن ثم لم يكن أهلا – بانعدام هذه المؤهلات – لانيهاجم رسالة الاسلام التى حملتها امته طوال قرون فى العالم ، فلما حاول ذلك وقع فى الاخطاء ، وظهر عجزه ، وأضر ببلاده ومستقبلها ، من حيث ظن انه يعمل لصالحها .

فهو عند ما هاجم (رسالة الاسلام) فى بلاده ، لم يكن يحمل معه (رسالة تركية أو كمالية) جديدة تقوم مقامها فى سد الفراغ الهائل الذى ستخلفه ، فثورته تقوم على عنصر واحد ، هو تقليد الانظمة الغربية ، وجعل تركيا دولة اروبية روحا وشكلا (I)

وعند ما هاجم « ألكلمات العربية » التى كانت تمتلىء بها اللغة التركية لم يحمل معه كلمات تركية ، وانما عوضها بمفردات فرنسية وانجليزية والمانية ، كما نرى فى اسم الكلية الالاهية السابقة « الاهيت فاكولتسى » ظلت الكلمة الاولى عربية وعوضت الاخرى بكلمة فرنسية !

(I) اكد هذه الحقيقة الاستاذ دروزة فى كتابه « تركيا الحديثة » فى عدة مناسبات . وعند ما ذكر تعليل الاتراك لتحويل عطلة الاسبوع من الجمعة الى الاحد بكون تركيا الحديثة مضطرة للانسجام مع عادات الغرب ، قال : ان هذا التعليل غير شاف ، فقد فرضت عطلة الجمعة عشر سنوات وسار الامر على ما يرام ، وان عطلة الاحد فى اوربا ليست فى الاصل مدنية وانما هى دينية ، بينما غالبية الاتراك العظمى أى نحو 98٪ فى المائة مسلمة تقدس الجمعة ، وتعتبرها عيدها الاسبوعى منذ اكثر من الف سنة ، ثم زاد قائلا :

ومهما يكن من امر ، فمما لا ريب فيه انهم قد انساقوا فى التبديل وراء الفكرة العامة التى بدلوا بتأثيرها كثيرا من العادات والتقاليد ، وهى قطع صلات الشعب التركى بتاريخه الدينى والثقافى العربى أو توهينها من جهة ، وتوجيهه نحو الغرب باوسع ما يمكن من جهة اخرى . »

وعند ما هاجم (الكتابة العربية) لم يبتكر حروفا تركية وانما نقل الحروف اللاتينية التى حلت محل الحروف العربية ، ليمنع الاجيال التركية الجديدة من قراءة تاريخها وثقافتها المكتوبة بالعربية ، ويفصل حاضر تركيا عن ماضيها فصلاأبديا .

لم يكن مصفى كمال – كما نرى – اهلا لان يمنح تركيا « عقيدة » تركية أو « رسالة فلسفية أو اجتماعية او اقتصادية » تركية ، أو « حروفا » تركية، او حتى « مفردات لغوية » تركية ، يمكن ان تبرر عداوته للعربية والاسلام فى بلاده تبريرا قوميا ، ولكنه بفضل الزعامة الوطنية ، وامتلاك زمام الجيش ، استطاع فقط ، أن يجعل من بلاده نسخة–غير مطابقةللاصل–من الدول الغربية، وكان هذا العمل – فى نظره – المثل الاعلى الذى يمكن ان يطمح اليه زعيم تركى . !

ويجب الاعتراف بان النظام اللادينى شرع ونفذ بالقوة ضد ارادة الشعب التركى المسلم ، ولذلك تاسست جمعيات وأحزاب للقيام بمعارضته فى نطاق الوسائل المشروعة كالمنشورات والمظاهرات ، ثم تألفت الجمعيات السرية ، واخيرا نشبت الثورة المسلحة ، ولكن مطصفى كمال قاوم بالقوة جميع هذه الحركات ، وقضى تسعة اشهر فى قمع الثورة والتنكيل برؤسائها، وأنشأ المحاكم العسكرية ، والقوانين الصارمة ضد حركات ألاخلال بأمن الدولة ، ونظامها السياسى الجديد ، وفى هذا الجو الملىء بالرهبة والتنكيل والمشانق ، والذى استمر نحو سنتين (1924 و 1925) كان اتاتورك يواصل اصدار قوانينه اللادينية للقضاء على « المخلفات البغيضة » !

فروق جوهرية بين الاسلام والمسيحية

ولكن ، هل كل ما يصلح للغرب المسيحى ، يمكن أن يكون صالحا للشرق الاسلامى ؟ ان هناك فروقا كبيرة بين طبيعة الاسلام وطبيعة المسيحية، ومن ثم فان حاجات ومصالح شعب مسيحى قد تختلف عن مصالح وحاجات امة اسلامية اختلافا بينا ، فالنظام أو القانون الذى تشعر امة مسيحية بحاجتها اليه ، فتشرعه لنفسها ، قد يكون نسخه وتطبيقه على امة اسلامية ضربا من « التقليد الاعمى » ، ولا يدل ، ان حدث ، الاعلى الجهل بطبيعة تلك الفروق ، أو الشعور بالنقص ، والرغبة فى تقليد الاقوياء والتشبه بهم . واذا كانت الدول الغربية المسيحية اضطرت بعد عصر النهضة الى تطبيق نظام « لادينية الدولة » فمن الجائز انها كانت على حق فى ذلك ، فطبيعة الدين المسيحى ، وأثره فى فى الحياة الاجتماعية لتلك الشعوب ، خصوصا بعد عصر النهضة ، جعل هذه الشعوب تشعر بالحاجة الى اقامة نظام «اللادينية» للتخلص من المشاكل والكوارث التى اصابتها بسبب « حكومات رجال الدين المسيحى ».

وبخلاف ذلك ، نجد ان الشعوب الاسلامية لم تشعر بمثل هذه الحاجة، لاختلاف طبيعة الاسلام ، وتأثيره فى المجتمعات الاسلامية ، ولعل من المفيد ان اشير فيما يلى الى بعض الفروق الجوهرية بين طبيعة الديانتين :

I) لقد كانت المسيحية ديانة خلق وانسانية ، هدفها تهذيب النفوس ، وتقويم الاخلاق للاجيال التى عاشت خلال القرون الستة التى سبقت الاسلام، طبق استعدادها النفسى والاجتماعى والفكرى فى ذلك العهد ، فاذا عرفنا ان

هذه الاجيال كانت تعيش فى جهالة وبداوة أقرب الى الطبيعة الحيوانية ، منها الى الحياة المدنية ، ادركنا السر فى ان الله تعالى لم يزود السيد المسيح بأكثر مما اشتملت عليه ديانته وقتئذ ، فلما جاء الاسلام بعد هذه القرون الستة ، كان نضوج الفكر البشرى ، وتطور الحياة الاجتماعية ، قد بلغا مستوى اصبحت معه المجتمعات البشرية على اتم استعداد لتلقى وتطبيق تعاليم وانظمة ، كاملة ودقيقة ، لبناء حياتها على اسس علمية جديدة ، وفى اطار اتحاد وتعاون أكبر ينسجم مع تقدم الفكر ، وتطور الحضارة .

وعلى خلاف المسيحية، جاء الاسلام شريعة كاملة خالدة « ولم يكن دينا فقط آخر الاديان السماوية التى أوحى بها فى التاريخ ، انه كذلك ، وبصفة خاصة مجتمع روحى واشتراكى ، ونظام سياسى ، واسلوب للعيش ، وكما حدده رونى كروسى : اخوة تتوارثها أمم وأجناس ، فى مجتمع متحد تحت رعاية الله لانجاز ارادة الله » (I) .

ويمتاز الاسلام ببساطة عقيدته ، ومرونة احكامه ، وتأتى هذه المرونة من كون الاسلام عنى بوضع القواعد الاساسية للاخلاق والحرية والعدالة، والاصول التى يقوم عليها نظام الحكم والمجتمع ، والعلاقات الفردية والدولية ، تاركا للامة « حق الاختيار » فى تطبيق احسن الوسائل – حسب امكانياتها وظروفها الزمنية والمكانية – لبلوغ هذه الاهداف . ولكى تظل هذه (المرونة) حية مع الزمن اعتبر الاسلام « الاجتهاد » احد اصوله الاربعة فى التشريع . وفى عصور الاسلام الذهبية كان علماء الاجتهاد يسيرون جنبا الى جنب مع التطور الاجتماعى، ويجدون حلولا للمشاكل الجديدة ، ولم يداخلهم أى شك فى ان الاسلام يمكن ان يعرقل هذا التطور ، فى وقت من الاوقات .

فمن تلك البساطة ، وهذه المرونة ، ينبعث سر عظمة الاسلام ، وسر النجاح الذى عرفه فى العالم ، خلال قرون طويلة من التاريخ ، كما اعترف بذلك كثير من المستشرقين والنقاد .

(I) عبارة مجلة « بارى ماتش » السائفة

2) ان بعض ما اشتملت عليه المسيحية من التعاليم فى الحياة الاجتماعية والمدنية اذا كان صالحا للقرون الستة الاولى للميلاد ، فقد اصبح التقيد به عسيرا بعد عصر النهضة ، فالزواج مثلا تعتبره المسيحية عقدة دائمة بين الزوجين مدى الحياة ، لا يمكن فسخها مهما كانت الاسباب ، وهذا القانون لا يتطابق دائما مع حاجات الناس ، ولا ينسجم مع طبيعة العلاقات الزوجية ، وقد تخلصت منه بعض الشعوب المسيحية بتطبيق « النظام اللادينى » بينما ظلت الدول الخاضعة للسلطة المسيحية كاسبانيا وفية له حتى الآن ،ونتج عن ذلك انهيار خطير فى بناء الاسرة ، فعند ما ينفصل الزوجان عمليا ويصبح التفاهم مستحيلا بينهما،ثم يمنعان من الطلاق رغم ارادتهما المشتركة ، يندفعان بطبيعة الحال ، الى ربط علاقات أثيمة ، يبيحها العرف ، ويمنعها القانون .

ومن جهة اخرى نجد ان القيود الشديدة التى وضعتها الدول أللادينيةنفسها ضد الطلاق ، لم تحم الاسرة من هذا الخطر ، بل ربما لم تؤثر حتى فى التقليل من نسبته ، فالاتحاد السويسرى الذى يعتبر مثلا فى الازدهار والاستقرار السياسى ، تفوق نسبة الطلاق فيه حد التصديق ، وتتجاوز بكثير نظيرها لا فى فرنسا وامريكا ، بل فى مصر الاسلامية ،

وبخلاف ذلك فان الاسلام لم يجعل عقدة الزواج دائمة مدى الحياة ، ـ وان كان يتمنى ذلك ـ ولكنه اباح الطلاق بقيود معروفة ، ورغم ما تتهم به هذه القيود من السهولة فى التطبيق ، بالنسبة للقيود التى وضعها « النظام اللادينى » فاننا عند المقارنة بين نسبة الطلاق فى مصر وفى فرنسا مثلا ، نجد انها تكاد تكون متشابهة ، مع العلم بان مستوى الحياة الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ـ وهو دون نظيره فى فرنسا ـ من شأنه أن يبرر ارتفاع هذه النسبة فيها

3)إن المسيحية لم تكن فى اصولها الحقيقية المنزلة ـ تشتمل على انظمة سياسية للدولة ، ولا على قوانين مفصلة للحكم ، كما هو الحال فى الاسلام ، وانما كانت دين محبة ورحمة واخلاق ، اما ما يوجد فيها اليوم من هذه الانظمة ،

فانما هو من الاشياء الموضوعة التى اضيفت للمسيحية بعد زمن السيد المسيح ، فالخضوع للنظام « اللايكى » كان معناه استبدال انظمة سياسية وقضائية وضعها رجال الدين ، وفرضوها على الشعوب المسيحية باسم الدين، بانظمة جديدة تحريرية اخرى من وضع رجال السياسة ، وباسم المصلحة الوطنية ، فالخطر فى هذا التحول ليس عظيما بالنسبة لاصول الديانة المسيحية المنزلة من السماء .

بينما نجد الاسلام ، فى اصوله المنزلة : القرآن والسنة ـ يشتمل على انظمة كاملة ، لسياسة الدولة ، واصول الحكم ، واحكام المعاملات الاقتصادية والتجارية والفلاحية ، وقوانين الحرب والسلم ، والعلاقات الدولية ، وغير ذلك مما تمتلىء به الشريعة الاسلامية ، فاستبدال هذه الانظمة والاحكام الالاهية، بقوانين « النظام اللادينى » الموضوعة ، معناه الحكم بغير ما انزل الله ، والله تعالى يقول : « **ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون** » ثم يكرر : « **ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون** » ثم يعيد : « **ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الظالمون** » ويقول : « **وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله** » ويقول : «**افحكم الجاهلية يبغون ، ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون** » .

4) ان المسيحية فى طبيعتها تقوم على اساس الرهبنة ، ونظام «البابوية» الذى يمنح « البابا » السلطة الدينية العليا ، (I) ويقع تتويجه رسميا

(I) للبابا دولة مستقلة تسمى « الفاتيكان » وتقع فى اطراف روما الشمالية الغربية . وقدتكونت سنة 1929 بموجب معاهدة اللاتران،التى وقعهاموسولينى مع البابا واعترف فيها باستقلال الفاتيكان . مساحتها 44 هكتارا ، وعددسكأنها 1000 نسمة

ويعتبر « البابا » أو « الحبر الاعظم » الرئيس الروحى الاعلى للمسيحيين الكاثوليكيين المنتشرين فى العالم . ويمثل الفاتيكان لدى الدول الاجنبية اكثر من 80 مبعوثا ومندوبا دبلوماسيا كما يتبعها 1358 اسقفا وبطريكا فى الكنائس

بمقتضاها ، ويقوم البابا بتعيين نوابه فى جميع البلاد المسيحية ، والاشراف على جميع المصالح والمؤسسات الدينية ، وهذا معناه ان المسيحية تتوفر فعلا على اطار كامل لسلطتها الخاصة يترأسه « البابا ». واذن فالنظام اللاديني انما أقر الفصل بين سلطتين موجودتين مختلطتين ، احداهما دينية ، والاخرى دنيوية ، وحدد اختصاصات كل منهما .

وبعكس ذلك ، فان الاسلام لا رهبنة فيه ، وليس لرجال الدين فيه أى تمييز أو سلطة أو اطار خاص ، بل ان التفرقة بين رجال الدين ورجال الدنيا من الاشياء التى لا يعرفها الاسلام ولا يقرها ، فكل رجل فى نظر الاسلام يجب ان يكون رجل دين ودنيا ، ولا يمكن فصل احدهما عن الآخر ، لان الانسان يتكون من جسد وروح ، والجسد جزء من الدنيا يجب ان يعترف بها ، ويخضع لقوانينها ، والروح جزء من (عالم الغيب) الذى هو عالم الدين ، لا يمكن ان تتنكر لمالك يوم الدين . وما دامت الروح جزءا لا يستغنى عنه الجسد ، فيجب التوفيق بين حاجاتهما ، واقرار الانسجام والتعاون بين سلطتيهما ، وعلى هذا الاساس قامت فلسفة الدين الاسلامى ، وظهرت الحكومة الاسلامية التى هى حكومة دين ودنيا ، والتاريخ يشهد بالنجاح العظيم الذى لقيته هذه الحكومة ، خصوصا فى العصور الذهبية للاسلام .

ولذلك فان تخلى الحكومة الاسلامية عن سلطتها الدينية ، مع العلم بانه لا يوجد فى المجتمع الاسلامى ونظامه من يمثل هذه السلطة – كما هو الحال فى المسيحية – لا يعنى الا شيئا واحدا هو الغاء هذه السلطة بالمرة ، لعدم وجود من يمثلها عمليا ، وخصوصا فى المغرب الذى لا توجد فيه ، لا

الكاثوليكية .

وفى الفاتيكان مكتبات تحتوى على اكثر من مليون مجلد ، وعدد ضخم من المخطوطات النادرة التى لا نظير لها فى العالم . ويقوم البابا الى جانب عمله الدينى بوظيفة وزير خارجية الفاتيكان ، ويشرف بنفسه على اعمال الدولة اشرافا دقيقا . ومما يلاحظ ان الدول الغربية كثيرا ما تستشيره فى الشئون السياسية

(مشيخة الاسلام) ولا (مفتى الديار المغربية) ولا (مشيخة القرويين) ولا حتى « شيخ الجماعة » وهو آخر لقب كان قبل عهد الحماية ، وانما تتمثل فى حكومته الاسلامية ، وفى رئيس الدولة الاكبر جلالة الملك **محمد الخامس** ايده الله ، على ان مثل هذه السلطة ليست مما يصنع باليد ، أو يخلق خلقا . ولقد حاولت تركيا أن تصنع « اطارا لرجال الدين الاسلامى » لتقلد بهم القساوسة والرهبان المسيحيين فأخفقت ! وكان هذا أبلد أنواع التقليد التى حاولتها تركيا تحت شعار « اللايكية » !

5) ان المسيحية تشتمل على مذهبين رئيسيين متعارضين أشد التعارض ، وهما مذهبا الكاثوليكيين والبروتستانتيين ، وقد بلغت العداوة بين الطائفتين حدا جعل تاريخ العلاقات بين ملوكهما وامرائهما عبارة عن سلسلة من الحروب الدينية الطاحنة ، اذ ان عقيدة كل منهما كانت تدفعها – فى تعصب جارف مع قساوة ووحشية – لاستئصال الطائفة الاخرى والتقرب الى الله بسفك دمائها ، وبلغ هذا العداء قمته خلال القرنين السادس والسابع عشر (I) . ورغم ان الملك هانرى الرابع بذل كل جهوده لوضع حد لهذه الحروب ، واصدر فى أواخر القرن السادس عشر قرارا يرخص للبروتستانيين بمزاولة شعائر دينهم ، فانه لم يحن عهد لويس الرابع عشر حتى عاد لعداوتهم واصدر سنة 1685 م قرارا بنقض قرار سلفه ، فلم يسع البروتستانيين الا ان يهاجروا من فرنسا باموالهم ومعاملهم ، واخذ العداءبينهما سبيله للظهور والانتشارفى اوربا من جديد

ولعل هذه الحالة الأليمة التى عاشها المجتمع المسيحى فى اوربا ، وعانى من عذابها الامرين ، كانت من أهم العوامل التى جعلت الرأى العام المسيحى بعد ذلك يدرك خطر استمرار سلطتين دينيتين متعاديتين ، ودفعت قادة الفكر

(I) ان من اتيح له ان يشهد الفلم التاريخى : الملكة ماركو *LA REINE MARGOT* يستطيع وحده ان يتصور فظاعة الحرب الدينية ومجازر التقتيل والتعذيب التى كانت بين الطائفتين بأروبا

الاروبى لابتكار نظام « اللادينية » – وقد ظهر فعلا فى القرن السادس عشر – كوسيلة للتخلص من حكم رجال الدين ووضع حد للحروب والعداوات التى أصبح من المستحيل استتباب سلام حقيقى ودائم معها ، طالما كان على رأس الحكم ممثلو احدى الطائفتين .

والذى يعرف الاسلام ، لا يشك فى ان هذه الحالة لم يكن لها نظير فى المجتمع الاسلامى ، فليس فى الاسلام مذاهب دينية تتعارض عقائدها ، ويتناحر رجالها بهذه الدرجة ، والحروب الداخلية التى نشأت بين طوائف المسلمين كالتى جرت بين الامام على ومعاوية ، وما تلاها من ظهور الشيعة والخوارج وغيرهما ، لم يكن مبعثها الخلاف فى أصل من اصول الدين ، ولكنها كانت حروبا سياسية ، اثارها التنازع على الحكم واستحقاق الخلافة ، وعززتها العصبيات القبلية ، التى اتخذت لتبرير مواقفها اشكالا دينية .

ومن مجموع هذه الفروق بين طبيعة كل من الديانتين ، نشأ فرق آخر فى المدلول اللغوى لكلمة الدين عند المسيحيين يختلف عن نظيره عندالمسلمين ، وهذا الفرق الدقيق أشار اليه الاستاذ علال الفاسى فى بحثه القيم الذى نشرته أخيرا مجلة « دعوة الحق » عدد يونيه 1958 بعنوان : «التفكير الاجتماعى » حينما قال :

« فاذا نحن اخذنا الكلمة التى نستعملها عادة مقابل الدين وجدناها هى رليجيون (RELIGION) ولكن هذه تعنى معانى اخرى غير ما اسلفناه ، فهى تشير قبل كل شىء لنظام كهنوتى فيه الراهب ، وفيه الاعتراف ، وفيه سيطرة البشر على اخيه ، وتحكمه فى غفران ذنبه وقبول توبته ،ورليجيوزيتى (RELIGIOSITE) تعنى استسلاما كاملا لهذا النوع من العبودية ، واشراكا فى العبادة نفسها بالله عن طريق الامتثال لكل ما يأمر به رئيس الديانة أوينهى.

وطبيعى ان هذا النوع من الفهم الغربى لمدلول الدين ، طبقا للمحتويات التى كونتها ظروف المسيحية الاولى ، والتى كان الاسلام ثورة عليها واصلاحا لها ، كان له اثر متناقض فى نفوس الغربيين منذ بداية الاصلاح الدينى

البروتستانتى، ثم اثر أخطر منذ ان طغى رجال الدين على أهل الدين ، يمنعونهم من الدراسة ومن المعرفة ، ويحولون بينهم وبين التطور فى نظام الحياة والاخذ باسباب الرقى المادى ، ونشأ عن ذلك ان أحس المجتمع بضرورة التحرر من الدين ، بالمعنى الغربى ، أى بالثورة على سيطرة الكنيسة وتحكم الرهبان ، والتحرر من الارستقراطية الاقطاعية التى ما كانت تبحث عن مرضاة الشعب وربه ، بقدر ما كانت تبحث عن غفران ألاب وربط أحسن الصلات بالبابا »

وبعد ان أشار الاستاذ علال الفاسى الى ان هذه الحالة كانت من أسباب الثورات المختلفة التى عملت للتحرر من الكنيسة ، ودفعت بالدولة للانفصال عنها ، والحلول محلها فى جميع مظاهر الحياة الاجتماعية ، وضرب لذلك مثلا بالطلاق ، تابع قائلا :

« فأما عندنا ، فقد نسينا مدلول (الدين) بالمعنى الاسلامى ،وهو مجرد تشريع ، وملأنا الكلمة بما تدل عليه الترجمة الفرنسية ، فاصبحنا بطبيعة الحال نفهم من معنى الدين ما تحتويه كلمة رليجيون (RELIGION) واصبحنا نفكر فى أمر الدين بما يفكر به الغرب ، وما نقرأه من آدابه الموجهة قبل كل شىء ، لنقد مجتمع مبنى على تحكم الكنيسة ، وصعوبة الطلاق ، ولو فى حالات تلبس احد الزوجين بالزنا ، وقيام ارستقراطية اقطاعية يحميها رجال الكنيسة وتستعبد معها الشعوب . **وهكذا وجدت عندنا مشكلة فصل الدين عن الدولة مثلا ، ومشكلة الطلاق ، وما اشبه ذلك مما هو بعيد عن أن يكون مشكلا فى وطننا .**

فالدين بالمعنى الغربى لا وجود له فى بلادنا ، والدولة والدين شىء واحد، لان الدولة لا بد ان تقوم على عقيدة أو على خلق ، ولا بد أن تكون حامية لقانون ، وهى المسئولة عنه وعن ايجاده اذا لم يكن موجودا ، وكل ما هى مطالبة به ان تكون موافقة لرغبات الامة فى تصرفاتها وفى اعمالها ، فالدولة الاسلامية ليست دولة «اكليركية»(كهنوتية) بالمعنى الذى يفهمه الغرب،بل يمكننا أن نقول انها « لايكية » بطبيعتها ، لا لانها منفصلة عن الكنيسة ، ولكن لان

الكنيسة غير موجودة وليست من طبيعة الدين الاسلامى ولا جزءا منه »

هكذا وضع مفكر مغربى كبير اصابعه بلطف على الجرح الدامى للمشكلة التى برزت لميدان السياسة العربية فى الشرق ، ثم ظهرت عندنا فى المغرب ليلة اعلان الاستقلال ، والتى قاومتها فى صمت منذ ثلاث سنوات دون ان اجد سندا ادبيا من كاتب أو مفكر مغربى يواجهها بصراحة ، حتى تعرض لها الاستاذ علال الفاسى فى آخر لحظة بينما هذا الكتاب تحت الطبع

والواقع أن عدم ادراك هذا الفرق الكبير فى مدلول كلمة الدين عند المسيحيين وعند المسلمين ، كان عظيم الخطر فى تضليل الكثيرين من العرب الذين تلقوا تعليما غربيا دون ان يحصلوا بجانبه على دراسة صحيحة تمكنهم من معرفة الاسلام على حقيقته ، ولما كانت الكلمات اللغوية انما تعيش فى المعانى الحية التى يلبسها الناس لها بالاستعمال كل يوم ، فان كلمة « الدين » لم تعش فى ذهن هذه الطبقة من المثقفين الا بمدلولها الغربى الذى أشار اليه الاستاذ علال الفاسى اذ هو الذى تتحدث عنه الاداب والثورات والكتب والصحف الغربية ، التى تعيش عليها وفى جوها هذه الطبقة .

وكما ضل الكماليون الاتراك فى فهم الدين الاسلامى على حقيقته ، فسلكوه مسلك الدين المسيحى ، واصدروا حكما واحدا عليهما ، فان هذا التيار الغربى المضلل لا يزال جارفا حتى اليوم ، ولا يزال يجرف معه كتابا ومفكرين وسياسيين يقعون فى خداعه غير شاعرين ، ففى ابريل 1958 كتب الاستاذ محمد النقاش فى مجلة الاداب اللبنانية مقالا علق فيه على الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة (1) الذى لم ينص فيه على دين الدولة ولا

---

(1) لقد كان كل من دستور الجمهورية المصرية والجمهورية السورية ينص على أن دين الدولة الرسمى هو الاسلام ، فلما تمت الوحدة بين الدولتين فى يبراير 1958 ، وقع الاعلان عن دستور مؤقت للجمهورية العربية المتحدة لم ينص فيه على هذه المادة ، وقبل ذلك بايام تحدث الرئيس جمال عبد الناصر أمام مجلس الامة المصرى عن دستور الجمهورية المصرية فقال : انه دستور الشعب والثورة وما كان لنا ان نتخلى عنه أبدا ، لانه يحتوى عصارة مبادئنا وسياساتنا

دين رئيسها قائلا :

« وانها لخطوة مباركة ، فالدين دستور سماوى ، يقرر علاقة الانسان بالله بينما دستور الدولة دستور دنيوى يقرر علاقة المواطنين بعضهم ببعض .. والدولة الديمقراطية الحق تفصل بينها وبين الدين ، وتبيح حرية المعتقد لجميع مواطنيها ، ولا تفرق بينهم على اساسه . »

وهذه العبارات هى نموذج مهذب لعبارات الكماليين التى سنذكرها فيما بعد ، فالدين الذى يقول عنه الاستاذ النقاش انه يقرر علاقة الانسان بالله دون علاقة المواطنين بعضهم ببعض ليس هو الاسلام ، لان الاسلام يقرر جميع هذه العلاقات ويحددها ، والدين الذى لا يبيح حرية المعتقد لجميع المواطنين ، ويفرق بينهم على اساسه ليس هو الاسلام فهذا يقول : « **لا اكراه فى الدين** **قد تبين الرشد من الغى** » وانما هو الدين المسيحى الكاثوليكى الذى حرم على البروتستانتيين ممارسة شعائرهم واحل تقتيلهم وتعذيبهم ، وأعلن الحروب الصليبية على المسلمين ، واضطهد اليهود وأحرقهم ، فى الوقت الذى عاش فيه المسيحيون واليهود فى الشرق العربى ، وفى اسبانيا الاسلامية متمتعين بكامل

وبعد ان أطال فى شرح الاهداف السامية التى قام عليها هذا الدستور ، تأسف لكون ظروف الاتحاد مع سوريا تتطلب انشاء دستور جديد موحد للدولة الجديدة ، فلما أعلن الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، كان خاليا من المادة التى تنص على أن دين الدولة الرسمى هو الاسلام ، ولم يكن هذا معقولا خصوصا وانها كانت مثبتة فى دستور الجمهوريتين المتحدتين فاتحادهما اليوم غير مبرر لحذفها , واذا كان هذا الموقف غامضا أو متناقضا ، فان التفسير الوحيد يرجع عندى لعاملين :

الاول : ان حزب البعث السورى الذى أصبح أكبر الاحزاب السورية ـ قبل حلها ـ هو صاحب الاقتراح لانه يقول بفصل الدين عن الدولة ، ولما كان هذا الحزب من أشد انصار الاتحاد مع مصر ، ومن دعاة القومية العربية ، وصاحب الاغلبية فى الحكومة التى حققت الاتحاد مع مصر ، لم يكن فى وسع هذه أن تتشدد فى مثل تلك الظروف الدقيقة من مفاوضات الوحدة .

الثانى : ان انضمام لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة أمر فى منتهى الضرورة ، لا للقضاء فقط على الدسائس الاستعمارية التى تفرخ وتبيض فى

حرياتهم الدينية ، ،

هذه بعض امثلة للفروق الجوهرية العديدة بين طبيعة الاسلام والمسيحية ، تجعلنا ندرك الآثار التى يخلفها كل من الدينين فى المجتمع الذى يومن به كماندرك ـ نتيجة لذلك ـ ان ما يصلح لمجتمع مسيحى ، ليس من الضرورى ان يكون صالحا لمجتمع اسلامى ، وبالعكس ، لان حاجاتهما الاصلية ليست ـ فى الواقع ـ متساوية .

فاذا كانت هناك عوامل دينية واجتماعية وتاريخية وحتى سياسية ، لفائدة الاستقرار والسلام الداخلى ، تبرر ـ كما رأينا ـ اخذ الدول المسيحية الغربية بنظام « فصل الدين عن الدولة » ، فان هذه العوامل تعتبر مفقودة بالمرة فى الدول الاسلامية ، ولذلك ، فانه رغم الانقلابات والثورات المختلفة التى ظهرت فى الاقطار الاسلامية منذ مطلع هذا القرن ، سواء فى البلاد العربية ، أو فى ايران واندونيسيا وغيرهما ، لم تقم اية حركة سياسية ترمى لفرض « النظام اللادينى » وانتهاج سياسة مصطفى كمال فى تركيا ، وهى البلد الاسلامى الوحيد الذى فرض عليه هذا النظام .

ويجب أن لا ننسى هنا أن الحملة التى يواجهها الاسلام من أعدائه انما هى اثر من آثار الهجوم العنيف الذى وجه ضد الاديان عامة من طرف الماديين ،

هذا البلد العربى ، وتكيد فيه للعروبة كيد الماكرين ، بل لان جميع الاسباب والاهداف التى قامت من أجلها الجمهورية العربية المتحدة ، وفى طليعتها القضاء على اسرائيل ، تفرض انضمام لبنان اليها ، ولما كان نصف سكان لبنان مسيحيين ، وهولاء يخشون ان يذوبوا فى الاغلبية الاسلامية ، فقد كان من المفيد تطمينهم بصورة أو باخرى . والرغبة فى هذا التطمين جاءت معززة للعامل الاول .

على ان الدستور المؤقت انما هو مشروع حكومى ، وسوف يقول شعب الجمهورية العربية المتحدة كلمته النهائية ، يوم يجتمع مجلس الامة الموحد ، وهذا المجلس لن يطالب بأكثر من الوفاء للمبادىء التى نصت عليها مواد الدستور الاول ، وقال عنها الرئيس جمال عبد الناصر : انه يعز علينا ان نتخلى عنها . خصوصا اذا كانت « الظروف المؤقتة » قدزالت ، وأصبح من الاكيد اعادة الامور الى أوضاعها الطبيعية ،

ولقد كانت المسيحية ، ـ فى الواقع ـ هى السبب المباشر ، والهدف الاصيل الذى وجه اليه هذا الهجوم ، ولكن الحملة جرفت معها سائر الاديان ، وكان من نتيجتها زعزعة الايمان بالدين ، واعداد الرأى العام المسيحى لقبول النظام اللادينى ، ولكى ناخذ فكرة عن هذا الهجوم ، لنستمع الى الاستاذ امرى ريفز وهو يحلل اسباب فشل المسيحية فى كتابه « تحليل السلام » فيقول :

« ان القتل الواسع النطاق ، والتعذيب ، والاضطهاد ، والضغط , التى شهدناها فى منتصف القرن العشرين ، لادلة قاطعة على الافلاس الكامل ، للمسيحية ، كوسيلة لترويض الانفعالات الانسانية الغريزية ، ولتحويل الانسان ، من حيوان الى مخلوق اجتماعى معقول .

وان بعث البربرية ، والاستعمال المطلق للقتل الجماعى ، فى العالم باسره، لا يمكن اعتباره كعمل قلة من الافراد الذين لا يومنون بالله ، اصابهم مرض التلذذ بالتعذيب (السادزم) ، أو جماعة من المتعصبين للشنتوية اليابانية .

لقد قتل ملايين من الابرياء ، دون ان تهتز شعرة فى جسم من قتلوهم ، كما نهب عشرات الملايين من البشر ، وجردوا مما يملكون ، ونفو عن بلادهم واستعبدوا ، وقد لقوا هذا المصير على ايدى مسيحيين انحدروا من اصلاب أسر مسيحية ، انتسبت منذ قرون ، الى الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، أو الى الكنيسة الشرقية الارثوذكسية أو الكنيسة البروتستانتية .

ولقد ارتكبت فظاعات ومآس مفزعة ، ومجردة من كل مظهر انسانى ، لا على يد ألمان ويابانيين فحسب ، بل على ايدى اسبانيين وطليان ، وبولنديين ورومانيين ، ومجر ، وفرنسيين ، وصرب ، وكروات ، وروس، ولقد اغضت عن هذه الفظاعات ، واغمضت عينها ، كل المجتمعات المسيحية على اختلاف مذاهبها .

وليس قصدى هنا ، ان اتهم او اصدر حكما على أى دين منزل (منظم) لاغضائه عن هذه الانفجارات الوحشية الشبيهة بحيوانية انسان ما قبل

التاريخ ، ولكن مجرد حصول هذه النكسة أو وقوع تلك الرجعة ، قاطع الدلالة على عدم كفاية الوسائل المسيحية ، فى تكييف الاخلاق الانسانية ، والتأثير عليها وحمل الانسان على ترك ما توحى به غرائزه ، والاهتداء بالمثل الروحية

انه من العبث نكران ان المسيحية عجزت عن التسرب الى نفس الانسان ، وعن غرس جذورها فى تلك النفس ، لقد اقتصر نجاحها فقط على خلق قشرة رقيقة من السلوك الخلقى ، وطبقة خفيفة من الحضارة ، لم تلبث القلاقل الاجتماعية التى شهدها القرن العشرون حتى مزقتها قطعا »

ثم يتابع تحليله قائلا :

« ان ألفى سنة ، لزمن كاف ، للحكم على جدوى اية طريقة بصرف النظر عن المذهب الذى تطبقه هذه الطريقة . وخلال هذه القرون العشرين ، خيل الى النـاس ان المسيحيـة نجحت فى تأنيس الحيوان الراقد فى صدر الانسان ، وفى ضبط وتقييد النزعات والخصائص الانسانية المدمرة ، ولكن منذ حـادت الكنائس عن رسالتها الانسانية العالمية ، متحولة الى (منظمات وطنية) مؤيدة أثر الوطنية الوثنية القبلية ، كم هى ضعيفة قبضة المسيحية على العالم الغربى

ذلك لانها من اجل عرض الدنيا ، قد تخلت عن تعاليمهـا الـروحيـة مستسلمة أمام غرائز الانسان البركانية،التى يحطم بعضها بعضاما لم يتداركها القانون ، ويلزمها حدها .

ان ما فى المسيحية من قدسية ، وبواعث للحضارة ، هو توحدها وعالميتها اى تعاليمها القائلة ان الناس خلقوا متساوين امام الله ، وانهم عبيد لاله واحد يحكمهم قانون واحد ، فتلك هى التعاليم المنطوية على الفكرة الثورية حقا فى تاريخ الانسانية .

ولكن لسوء الحظ المسيحية كدين منظم ، تحولت شيئا فشيئا ، الى منظمة، ذات سلطة رآسية مطلقة ، وقد ادى هذا الى *SHISM* ثم الى التفرق . وبـذلك انحدر القانون الواحد العالمى الى ديكتاتورية من ناحية ، والى انتشـار الفـرق والمذاهب على اوسع نطاق ، من ناحية اخرى ، وفى هذه اللحظة ، بدأت الاوطان

والقوميات الحديثة تتبلور ، كما بدأ الشعور الوطنى يسود العالم الغربى ، ويتفوق على الشعور المسيحى ، فانقسمت الكنائس المسيحية فيما بينها الى عدد جديد من الفرق المذهبية ، وجعل كل فريق منها يؤيد المثل الاعلى الجديد الناشىء ، اعنى المثل الاعلى الوطنى .

وما لبثت المسيحية ان تشابهت بالوطنية ، وفى كل وطن اعتبرت السياسة الوطنية ، **كأنها سياسة مسيحية ، لمناهضة الاتجاهات الاشتراكية والنزعات الحرة »**

هذا نموذج للمطاعن التى وجهت للمسيحية ، وهو غنى عن كل تعليق

فهل الاسلام كان كذلك ؟ وهل يمكن ان يؤاخذ بمثل ذلك ؟ ان وقائع التاريخ وحقائق الاسلام تجيب بالنفى ، ولكن الاسلام مع ذلك تأثر من هذه الحملة ، كما تأثر من طغيان الافكار الوطنية والقومية عليه ، ليس فقط ، لان الغربيين أصبحوا ينظرون اليه ويكتبون عنه ، باعتبار انه نسخة من المسيحية كما يفهمونها ، بل لان المسلمين الذين تعلموا فى مدارسهم اللايكية ، أصبحوا يعتقدون ذلك بدورهم ، وينظرون اليه بنفس المنظار . !

التجربة التركية بعد ٣٠ عاماً

ان نتائج « التجربة التركية » بعد 30 عاما هى وحدها الحجة على الفشل الذريع الذى منيت به ، وهو فشل يعود الى تلاشى القيم الروحية والخلقية لتركيا كدولة ، وهو ما سأوضحه فيما بعد ، الى جانب الانحلال والانهيار الاجتماعى البالغ الخطورة ، واقل ما يوصف به العمل التركى انه « تقليد اعمى » للغرب من غير دراسة ولا تمحيص ،مبعثة الشعور بالنقص ، والرغبة فى تقليد **الاقوياء**.

فلناخذ القانون المدنى السويسرى مثلا ، وقد نقل من سويسرا المسيحية ليطبق فى تركيا الاسلامية تطبيقا « اعمى » وصدر قانون من الحكومة الكمالية بتسميته « القانون المدنى التركى » ، هذا القانون غير جميع أحكام الميراث الاسلامية ، وكل ما يتعلق بالاحوال الشخصية ، كما منع تعدد الزواج بدون قيد ولا شرط ، فهل نجحت هذه التجربة ؟ ان الاستاذ دروزة ، وهو مؤرخ نزيه يقول عن هذا القانون فى كتابه « تركيا الحديثة » ما يلى :

« ولا يستطاع القول انه نجح نجاحا تاما أو قريبا من ذلك مع انه مر على تنفيذه تسع عشرة سنة . وقد سمعنا شكايات من مختلف الطبقات ، من صعوبة وثقل تطبيقه من الوجهات المادية والادبية والنفسية ، وما فيه من تعقيدات ، وما يؤدى اليه من مشاكل غير متسقة مع الحياة الاجتماعية والفكرية التركية .

وقد قرأنا فى صحف 1945 ان نحو نصف مليون زيجة (زوجية) جرت خارجة عن نطاق القانون واساليبه منذ سنة 1935 حيث ظلت مكتومة ، فرأت الحكومةاستصدار تشريع يجعلها قانونية والسماح بتسجيلها ، واعفاء المخالفين

من الرسوم ، وهذه الزيجات جرت على الطريقة الشرعية الدينية المعروفة فقط
وقد صدر عفو آخر فى سنة 1935 عن المخالفات الكثيرة المماثلة التى وقعت منذ صدور القانون .

وننبه على ان المقدار المكتوم بين سنتى 1935 و 1945 قريب من ضعف الزيجات المسجلة فى مراكز الاقضية والولايات فى المدة نفسها ، حيث يستفاد من احصائية رسمية ان العدد المسجل فى هذه المراكز بين سنتى 1932 – 1942 هو (306،062) .

ولم يكن من شأن القانون ان يمنع التعدد ، وكل ما كان من أمر انه اصبح يسمى « التخالل » (مترس بالفرنسية) وهذه التسمية اخذت تشيع فى المدن والقصبات والقرى ككلمة سر ، وفتوى للتعدد ، وأكثر حادثاته يعقد بها عقود شرعية لها ، وكثيرا ما سكنت الحليلة والزوجة فى بيت واحد ، حيث ترى هذه ان الامر سائغ وشرعى . اما الاولاد فاما أن يظلوا مكتومين أو يسجلوا فى سجل الزوجية القانونية ، وقد قيل فى اثناء البحث فى وجوب استصدار قانون عفووتسجيل انه يوجد الى جانب نصف مليون الزواج المكتوم ، مليون ولد مكتوم ، هذا مع ان القانون مرن جدا فى مسألة التعدد والنسب ، مما يوحى ان المرونة قد قصدت مسايرة للعادات من جهة ، ولنتائج الانقلاب النساءى الذى جر معه الاختلاط وما نتج عنه من تزايد الصلات الجنسية غير الشرعية من جهة اخرى ، فليس فى القانون عقوبة على التعدد ، وهو يعتبر صحيحا ما لم ترفع ضده قضية ويحكم ببطلانه ، وهذا نادر جدا حيث لم تذكر احصائية الحكومة المذكورة آنفا الا ثلاث قضايا فسخ بسبب التعدد »

« وقد قال لنا احد المحامين اللامعين ان دعاوى التركات والارث والوصايا والتصرفات المالية الاخرى التى احتوى احكامها القانون كثيرا ما تظل معلقة عدة سنين ، بسبب تعقيد القانون وصعوبات تطبيقه »

هذا مثل واحد للارتباك والفوضى اللذين سببهما القانون المدنى السويسرى للاسرة التركية ، فصدع بناءهافى المجتمع الاسلامى التركى، مع ان هذاالقانون لم يصلح الاسرة السويسرية نفسها التى تعد من أشد الاسر الغربية انحلالا (I) وفسادا ، لدرجة ان بعض السويسريين حدثنى فى لوزان ان نسبة الطلاق عندهم تقارب 25٪ فى المائة من مجموع الزيجات .

والذين عاشوا فى اروبا وسويسرا خاصة يعرفون هذه الحقيقة ، ولو ذكرت بعض ما حدثنى به صديق ايرانى بلوزان تخرج فى الحقوق من جامعتها ، واقام فى سويسرا I3 سنة ، عن انهيار الاسرة السويسرية ،وتصدع بنائها الاجتماعى والخلقى ، لما اتسعت له هذه الصفحات.

ان مجرد نقل انظمة وقوانين دول اجنبية ، ليس هو الذى يبعث الشعوب من مرقدها ، ولكنه الايمان بمثل أعلى ، والتصميم على العمل والكفاح ، فى ميادين البناء والانشاء والابتكار ، ولن تستطيع القوانين ان تصنع شيئا ، اذا لم تكن للامة رسالة خاصة فى الحياة ، واذا لم تقم هذه الرسالة على دعامة من الايمان ، واساس من الاخلاق . ولو ان مصطفى كما نقل من سويسرا مصنعا للساعات ، وعلم مواطنيه كيف ينتجونها ، لكان هذا ـ فى نظرى ـ اجدى لهم من نقل القانون السويسرى وتطبيقه عليهم بالقوة ضد ارادتهم .

وفى الميدان الاقتصادى والثقافى والسياسى الدولى . هل حدثت « المعجزة » التى كان يحلم بها مصطفى كمال وانصاره عند ما قرروا « النظام اللادينى » وفتحوا بلادهم للاحتلال الفكرى . والخضوع السياسى للقوات الاستعمارية الغربية ؟! ان الذى حدث هو :

I) ان مستوى الحياة الاجتماعية فى تركيا لم يرتفع عن نظيره فى سوريا ولبنان ومصر مثلا.

2) ان تركيا لم تصبح دولة صناعية أو زراعية بالمعنى الحديث كما كان يظن.

(I) يجهل الكثير من الناس ان الدستور السويسرى لم يمنح المرأة السويسرية حتى الآن حق المشاركة فى الانتخابات النيابية ، وان حركة المطالبة بهذا الحق فى الوسط النساءى السويسرى ضعيفة

3) ان مستوى التعليم فى تركيا احط من نظيره فى الجمهورية العربية المتحدة مثلا كما وكيفا .

4) ان تركيا التى قطعت صلتها بتاريخها المجيد ، ورسالتها الاسلامية ، اصبحت تحس بالفراغ الروحى والفكرى فى حياتها ، وتبحث عبثا عن « مثل اعلى » جديد تومن به فلا تجده .

5) ان تركيا فقدت الطابع اللامع لشخصيتها ، بعد ان ذابت جميع قيمها الروحية والانسانية ، التى ضحت بها لكى تصبح دولة غربية .

وهكذا اتيح للعالم ان يشاهد الحكومةالتركية – عديمة الايمان والضمير – تقف فى جمعية الامم المتحدة بجانب الدول المستعمرة ، وضد حرية شعوب افريقيا وآسيا التى عرضت قضاياها على هيأة الامم . ولن ننسى أبدا أنها صوتت ضد العرب فى فلسطين ، واعترفت باسرائيل وتعاونت معها ، كما صوتت ضد حرية واستقلال شعوب المغرب وتونس والجزائر العربية ، فى جميع الدورات التى عرضت عليها قضايانا فى هيأة الامم ! وصوتت بجانب الاستعمار الهولاندى ضد حق اندونيسيا فى سيادتها على اريانا الغربية ، كما وقفت ضد مصر فى تأميم قناتها !

وتقف تركيا هذه المواقف المخزية ، فى الوقت الذى كانت فيه دول مسيحية ، بل وبرهمية تعبد البقر كالهند ، تصوت بجانب حريه هذه الشعوب، وحقها فى السيادة وتقرير المصير ، ذلك لان هذه الدول تومن برسالة روحية ، وتقدس شيئا فى الحياة غير « المادة » ، ولكن تركيا اللادينية عند ما اضاعت الاسلام ، انما اضاعت سر شخصيتها ، وفقدت رسالتها المقدسة ، ومثلها الاعلى ، هذا المثل ، الذى لم يعد شيئا آخر فى نظرها غير «الدولارالامريكى» ان دولة اسلامية يستحيل ان تصوت ضد حق شعب فى الحرية والسيادة ، مهما كانت الاضرار المادية التى قد تلحقها من وراء هذا التصويت .

ولن انسى ابدا يوم قام وفد من الصحفيين الاتراك بزيارة

المغرب سنة 1954 ، بدعوة من الحكومة الفرنسية . وكان الشعب المغربى قد دخل فى معركته الحاسمة ضد الاستعمار منذ ابعاد جلالة الملك **محمد الخامس** الى مدغشقر ، وكان هذا الوفد يمثل اهم الصحف التركية ، فلما حاولنا الاتصال به لتعريفه بحقيقة القضية المغربية ، وشرح وجهة النظر الوطنية ، رفض بعض اعضائه مقابلتنا خوفا من مضايقة الفرنسيين ، وقبل الآخرون ، لكن لا ليستمعوا الى وجهة نظرنا ، ومعرفة ما يجهلونه عن حاضر المغرب وماضيه ، بل ليبدوا استغرابهم من جحودنا للنعيم الذى اغدقته علينا فرنسا . ! كانوا مقتنعين بان المغرب كان قطعة من الصحراء ، يسكنها شعب من البدو والرعاة ، احالته فرنسا بفضل احتلالها ، الى جنة فيحاء ، وكان يبدو انهم غير مستعدين لمعرفة الحقيقة ، أو الاقتناع بغير ما وقع تلقينهم اياه فى « مطابخ » الاقامة العامة بالرباط ، ولست اذكر اننى شعرت يوما باحتقار احد ، مثلما كان شعورى يومئذ نحو هولاء الصحفيين ، فقد نحس نحو صحفى فرنسى استعمارى بالعداء ، لكن لا بالاحتقار ، طالما هو يدافع – بطبيعة الحال – عن مصالح بلاده الاستعمارية ، ولكن الصحفيين الاتراك عند ما يهاجمون الكفاح الوطنى المغربى يدافعون عن قضية من ؟ هل هى قضيتهم ؟ هل هى قضية حق وعدالة وانسانية ؟ الم يدركوا انهم يؤيدون فقط مصالح الاستعمار الفرنسى ؟! واذا جاز لحكومتهم ان تقف هذه المواقف فى هيأة الامم ، افهل كان يجوز ذلك لهم بالذات ، والمفروض انهم يمثلون الرأى العام فى بلادهم ، ويقومون باداء رسالة نبيلة ؟ !

الحقيقة ، ان هولاء الصحفيين انما هم نماذج حية للجيل الذى رباه اتاتورك بين احضان « اللادينية » فى تركيا ، وهذه التربية جديرة بان تفرغ الرجل التركى من قيمه الروحية ، ومثله الانسانية ، لتملاه بحب المادة ، وتملق الاقوياء .

ان الشىء الوحيد الذى حققته « تركيا اللادينية » على حساب تاريخها ودينها وكرامتها الوطنية ، هو تقوية جيشها الذى انهك اقتصادها وماليتها ،

وهذه التقوية من جانب حلفائهم لم تهدف لحماية استقلالها ، بقدر ما كانت تهدف للدفاع عن المعسكر الغربى ، والواقع ان امريكا لم تقم بمنح تركيا القروض الضرورية ، لتجهيزها الاقتصادى ، ورفع مستوى حياتها ، كما فعلت مع اسرائيل ، رغم ما قدمته تركيا من شواهد الاخلاص والطاعة لامريكا ، ولسياسة حلفائها الغربيين ومصالحهم الاستعمارية، فى جميع المواقف الدولية.

ومن الطريف ـ وانا اكتب هذا الفصل ـ ان اقرأ فى افتتاحية جريدة«لوموند» (58/1/31) اليومية الباريسية الكبرى تعليقا على مؤتمر حلف بغداد بأنقرة جاء فيه ما يلى :

« فى نفس الوقت الذى توافق فيه موسكو على قرض 200 مليون دولار لمصر وحدها ، نجد السيد فوستردولس ـ الذى قام بالسفر الى تركيا ليقوى بحضوره ميثاق بغداد ـ يعلن بان الولايات المتحدة توافق على قرض 10 ملايين دولار لمجموع الدول المشاركة فى المؤتمر (يعنى الدول الاسلامية الاربعة العراق وايران وباكستان وتركيا) !

ان خيبة الامل هذه التى قام الدليل عليها فى انقرة ،والتى لم تقع محاولة اخفائها ، توشك ان تكون لها نتائج ثقيلة ، فالاتراك منذ ثلاث سنوات وهم يتمنون بيأس قرضا بـ 300 مليون دولار لانعاش اقتصادهم الذى امتصت دماءه التكاليف العسكرية الساحقة، ولم يتركوا اية فرصة لاظهار اخلاصهم لزملائهم الغربيين ، بل ان الصحف التركية بدافع تفاؤلها الذى برره حضور السيد دالس اكدت بان بلادها ستنال 500 مليون دولار وليس 300 فقط » . وبعد ان اكدت « لوموند » فشل حلف بغداد ومذهب ازنهاور فى الشرق الاوسط ، وعودة نورى السعيد خائبا الى بلاده ،ختمت تعليقها قائلة : « يظهر ان الحكومتين الانجليزية والامريكية عاجزتان عن العثور على شىء آخر ، واذن فلا يدهش الغرب لرؤية مواقفه تذوب ، الواحدة تلو الاخرى » .

والغريب انه فى نفس اليوم الذى امتنعت فيه امريكا من منح دول حلف بغداد الاربعة اكثر من 10 ملايين دولار ،كان كايار رئيس الحكومة

الفرنسية السابق يعلن ان امريكا وافقت على منح فرنسا 655 مليون دولار !

(لوموند 1/2/58)

هذا واحد من عشرات الامثلة ، يظهر بجلاء القيمة التى تساويها تركيا عند امريكا وحليفاتها بعد ربع قرن من التضحيات الغالية ، قدمت خلاله على مذبح الاخلاص للغرب ، شرقيتها ، ودينها ، وتاريخها ، ومثلها العليا وصلاتها الوثيقة بالعالم العربى منذ الف سنة ، وحتى مبادىء الحرية ، وحق الشعوب المستعبدة فى تقرير مصيرها ! .

وهو واحد من عشرات الدروس التى ارجو ان يعيها دعاة « الديمقراطية اللادينية » الذين يجعلهم الشعور بالنقص تجاه الدول الاستعمارية ، يعتقدون بان سلخ المغرب العربى من حظيرة الاسلام والعروبة ، ومسالمة الصهيونية ، والارتماء فى احضان الغرب على « الطريقة التركية » ، سيجعل منه دولة ترفل فى حلل السعادة ، وينمحى منها الفقر والجهل والمرض ، بفضل رضا هده الدول ورعايتها الكريمة !

ان التجربة « اللادينية التركية » ، بعد 30 عاما ، برهنت لنا على أن ما خسرته تركيا بسبب انقطاع صلتها بتاريخها ، وضياع رسالتها الدينية والانسانية ، وقيمها الخلقية ، وبعبارة ، جميع العناصر البارزة لشخصيتها القومية ، لم تنل فى مقابله حتى الارباح المادية التى كانت تطمح فى الحصول عليها ، ولكن المدهش حقا — وهو ما لم يكن مصطفى كمال وانصاره يتوقعون حدوثه بعد ربع قرن من اعلان نظامهم — ان تكتشف امريكا « الفراغ » الذى خلفته سياسة « تنويم الاسلام » فى قلوب الاتراك ، هذا (الفراغ) (1) الذى سيجعل الباب مفتوحا للشيوعية ، ولا تجدى معه قوات الجيش التركى شيئا

---

(1) هذا غير « الفراغ » الذى اكتشفته فى الشرق الاوسط بعد تأميم قناة السويس ، واقترحت لسده مذهب ازنهاور . ولا شك انها ستعارض جلاء الجيوش الاجنبية عن اقطار المغرب العربى حتى لا يحدث «فراغ» جديد فى هذا الركن من العالم طالما هى مولعة بسد جميع « فراغاته » !!, فاذا تحقق هذا « الفراغ » رغم ارادتها، فسيكون من الطريف ان نعرف بأى «مذهب» سوف تسده!!

فى دفعها ، طالما كانت القلوب متفتحة لها ، ولسد هذا الفراغ ، نصح الامريكيون الحكومة التركية بعدم ترك « الايمان » يموت فى قلوب الاتراك ، حتى لا تحتلها المبادىء الشيوعية !

والحقيقة ، هى ان تركيا **اللادينية** فى نظامها السياسى ، **الضعيفة** فى جهازها المالى والاقتصادى ، **المتأخرة** فى مستواها الاجتماعى ، لا يمنعها من ان تصبح « ديمقراطية شعبية شيوعية » الا النفوذ الامريكى والحلف الاطلسى ، الى جانب بقية من « الايمان القديم » الذى لم يستطع الكماليون القضاء عليه ، ولذلك فانه يكفى ان يقوم بداخل تركيا انقلاب عسكرى سياسى ليتحطم هذا الحاجز الذى يفصل بينها وبين الشيوعية ، وهذا هو الخطر الجاثم الذى احست به امريكا – ولم تتفطن له الحكومة التركية ! – فدفعها لنصح هذه الاخيرة بالعودة الى الدين ، لحمايتها من الداخل بكيفية أجدى ، ضد غزو المبادىء الماركسية **للشعب التركى**

وتعمل الحكومة التركية اليوم بنصيحة الامريكيين فى « ايقاظ الايمان » من جديد فى قلوب الاتراك . ولذلك سمحت لهم باداء فريضة الحج بعد ان كان ممنوعا عليهم ، ورخصت للهيئات الدينية فى جمع التبرعات لبناء المساجد ، وتأسيس مدارس الائمة والوعاظ . ولاول مرة ، منذ الثورة الكمالية يمنح الشعب التركى حريته الدينية المحدودة ، لا بفضل حكومته المقيمة فى انقرة ، ولكن بفضل الحكومة العليا التى تقيم فى واشنطن . !

هذه هى « المعجزة » التى حدثت بعد التجربة التركية بربع قرن ، ومن البديهى أن امريكا لم تؤيد الاسلام فى تركيا حبا فيه ، بل خوفا من ان تحل الماركسية محله (I)

(I) هذه هى أمريكا ! تحالفت بالامس مع روسيا – العدوة – لمحاربة المانيا وايطاليا واليابان ، وهى اليوم حليفة هولاء – الاعداء – ضد روسيا ، وهذا يعنى ان امريكا تعيش وتتجر بالحروب وليس لها فى هذا العالم غير الاعداء ، ولكنها تجعل من حلفاء اليوم اعداء الغد ، فى انتظار تغيير الادوار ، وتبديل المشاهد !

ومع ذلك فنحن مغتبطون لهذه الخطوات الرشيدة ، ونرجوا مخلصين لصالح تركيا التى عاشت مع العرب جنبا الى جنب ، أكثر من الف عام ، ولصالح الروابط الروحية والاخوية التى تربطنا بها ، ان تعيد النظر فى سياستها الاسلامية والعربية،بما يتطابق والتطورات العالمية الاخيرة ، وينسجم مع مصالحها الحقيقية ، فى تمتين روابط الاخوة الاسلامية ، والصلات التاريخية المجيدة .

اللادينية كما فهمتها تركيا وطبقتها..

فى سنة 1925 كان جو الارهاب والتنكيل خانقا فى تركيا ، عند ما اصدر مصطفى كمال « القانون المدنى » الذى حل محل القوانين الاسلامية التى كانت تصدرها مجلة الاحكام العدلية ، ويعتبر هذا القانون من اخطر القوانين اللادينية التى مست المجتمع التركى ، وغيرت الاسس التى كانت تقوم عليها حياته ، وصدر مع القانون تقرير يشرح الاسباب الموجبة له ، وكان من بين هذه الاسباب **ما يلى :**

« ان اساس مجلة الاحكام وخطوطها الرئيسية هو الدين ، فى حين ان الاديان تحتوى احكاما لا تتغير ، والحياة معرضة لتحولات مستمرة ، واذا كان عدم تغيير الدين ضرورة من ضروراته ، فليس الامر كذلك بالنسبة الى الحياة ، وهذا ما يوجب **ان يبقى الدين وجدانيا .** وان تكون نظم الحياة مستلهمة من مقتضياتها فى التحول والتطور،وما يقوم على الاسس الدينية منها من شأنه ان يحولدون ترقى الامة التى تطبق عليها، لانه يربطها بروابط بدائية من وجهة نظم الحياة .

« وليس من شك فـي ان وقوف الامة التركيـة فى مستوى دون مستوى غيرها،وحياتها حياة القرون الوسطى فى العصر الحاضريرجع الى كونهاتعيش تحت تاثير قواعد مستمدة من أحكام دينية ومقدسة لا تتغير ، ولا يجوز أن يظل الامر كذلك فى حال ، وان تبقى الجمهورية التركية محرومة من قانون مدنى مستلهم من مقتضيات الحياة والعصر الحديث ، كما ان هذا غير متسق مع الثورة الاجتماعية التركية ايضا .

« هذا عدا ما يقع فيه الحكام من مشاكل وتناقض وبلبلة ، سواء فى استنباط الاحكام من كتب فقهية متنوعة ، ام فى كونهم غير مقيدين بمواد ثابتة معينة ، بحيث كثيرا ما يصدر حكمان فى بلدين مختلفين مع وحدة الحادث ، وهكذا تكون مصائر الناس وامورهم غير قائمة على اسس عدل معينة ومستقرة ، بل على الصدفة والطالع ، ومنوطة بقواعد فقهية متناقضة تمت الى القرون الوسطى .

« وهذا ما اوجب على الحكومة الجمهورية ان تخلص الامة من موقف بداءى بائس ، وان تضع قانونا مدنيا متسقا مع الثورة التركية ، ومع مقتضيات المدنية الحاضرة بكل سرعة ممكنة »

هذه الفقرات نموذج لما جاء فى ذلك التقرير الرسمى من الحملة الصريحة على اسس الشريعة الاسلامية لانها فى نظر الكماليين سبب تأخر الامة التركية ، وتخلفها فى مستوى الحياة عن غيرها ، ولذلك وجب ان يبقى الدين وجدانيالا علاقة له بالحياة والمجتمع والدولة.وهذا ما دفعهم الى محاربة الدين ومطاردة المومنين ومحاكمتهم بتهمة الخيانة ، والاخلال بامن الدولة وسلامتها

والواقع ان الكماليين عند ما كانوا يوجهون هذه التهم ضد الاسلام وشريعته، انماكانوا يرددون ـ بسذاجة وغرور ـ اقوال المستعمرين والمبشرين الغربيين، ومما زاد فى انخداعهم ان مثل هذه التهم كانت توجه من دعاة اللادينية الغربية ضدالدين المسيحى وغيره من الاديان تبعا له ، ولما كان الكماليون يجهلون رسالة الاسلام الحقيقية ، والفروق الجوهرية بينها وبين المسيحية ، فقد هاجموا بنفس

الاسلوب الذى استعمله اللادينيون الغربيون ضد المسيحية . ولما كانوا عاجزين عن بذل أى جهد عقلى أو فكرى لاصلاح انظمة القضاء الاسلامى ، واجراءاته العدليةفى محاكمهم ، وانشاء « مدونة للقوانين الاسلامية »باسلوب يساير التطور الحديث ، وتستمد من الاجتهاد — الذى هو احد اصول التشريع الاسلامى — احكاما جديدة تتضمن حلولا عملية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحديثة ، ولما كانت ثورتهم ثورة عسكرية ، ويقوم تفكيرها فى اصلاح المجتمع التركى ، وبناء « تركيا حديثة » لا على اساس علمى أو فلسفى ، بل عسكرى ، فانه لم يكن بامكانهم ان يصنعوا شيئا غير هدم القوانين والاحكام الاسلامية جملة وتفصيلا ، ومحاربة الدين الذى صدرت عنه ، واحلال القانون المدنى السويسرى محلها فى محاكمهم .

وبعبارة ، فان التفكير العسكرى الكمالى قام على اساس ان كل شئ يوجد بتركيا فاسد ، وبداءى من مخلفات « القرون الوسطى » وان طبيعة الثورة تقتضى تعويضه حالا ببضائع غربية « حديثة الصنع » ، وهكذانشأت « تركيا الحديثة » من مجموع الواردات المختلفة : قبعات المانية للرءوس ، وحروف لاتينية للكتابة ، ومفردات فرنسية للغة ، ولادينية غربية للدولة ، وقانون سويسرى للمحاكم،وعطلة الاحدالمسيحية للشعب،وتقويم غربى للتاريخ، ودبابات امريكيةللجيش ، وهكذا.! ولو ان المصانع الاروبية كانت تنتج رءوسا بشرية مفكرة ، لسهلت مهمة « الثورة الكمالية » بكثير ، ولصدر قانون تغيير الطرابيش بالقبعات مقرونا بتغيير الرءوس معها .!

بيد ان التحليل الطبيعى لاسباب هذه « الثورة » التى استعملت السلطة الدنيوية للقضاء على سلطة الدين ووجوده باسم « الفصل بين السلطتين » يعود بنا لعوامل تاريخية ونفسية وتربوية . فقد كانت الدول الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر واوائل هذا القرن ترى فى اقطار الخلافة العثمانية مجالا للتوسع والسيطرة والاستغلال ، ورغم انها استطاعت ان تحقق كثيرا من احلامها ، وان تقتسم تركة هذه الخلافة فيما بينها ، فقد ظل الاسلام فى

نظرها يكون خطرا على مصالحها ، ويهددها دائما بالثورة للتحرر والاستقلال فلما جاء مصطفى كمال ، كان يعلم ان راية بلاده ظلت تخفق فوق ثلاث قارات ، خلال اربعة قرون ، وان تركيا باسم الاسلام ، دخلت فى التاريخ كدولة عظمى . ولما كان اتاتورك قد تربى تربية لادينية جعلته يشعر باليأس والكراهية تجاه العرب والشرق والاسلام ، ويحس بالنقص تجاه الغرب والدول الكبرى المسيحية ، التى كان يرغب فى الانضمام اليها ، والسير فى ركابها ، فقد عمل على ادخال الاسلام فى « قمقم » وغلقه غلقا محكما باسم (لادينية الدولة) ، ليعدم القوة التى ترعاه ، ويصبح عقيدة تتلاشى فى اذهان الاتراك بالاهمال والنسيان ، ولم يتردد فى اغلاق عدد من المساجد ، وتحويل جامع « أيا صوفيا » الشهير الى متحف ، ويوم زرت هذا (المتحف) اخذتني الرهبة، وتساءلت هل كان مصطفى كمال يومن بالله ! وهل نسى جهاد الالاف من شهداء المسلمين الذين سالت دماؤهم تحت ابواب اسطنبول ايام فتحها ، لا لاستغلال خيراتها ، ولكن ليعبد فيها الله ! وتذكرت عشرات المساجد التى زرتها فى الجزائر ، بعد ان حولتها « فرنسا اللادينية » الى كنائس .!

.. وكما فهمها الغرب وطبقها

كانت « اللادينية » اذن ، فى نظر الكماليين الاتراك تعنى محاربة الدين ، والقضاء على سلطته وجميع مؤسساته ، فهل فهمتها الدول الغربية الاستعمارية هكذا ؟ ام أخذتها على انها فصل بين سلطتين يعترف سلفا بوجودهما واستمرار نفوذهما . ؟

ان الدول المسيحية تعترف بسلطة « البابا » ومملكته ونفوذه الكبير على جميع المسيحيين ، واذا كان البابا لا يملك جيشا فان جيوشها الاستعمارية كانت تفتح الطريق لجيشه التبشيرى من الدعاة والرهبان والاخوات ، ففى آسيا وافريقيا السوداء ، كما فى المغرب العربى وصحرائه ، نجد جيش التبشير التابع للبابا ، يبدأ دائما عمليات « التمسيح » فى البلاد المحتلة ، بمجرد ما تنتهى الجيوش العسكرية من عمليات « الاحتلال » ، وسواء كانت هذه الجيوش فرنسية أو ايطالية أو انجليزية أو هولندية او بلجيكية او اسبانية أو برتغالية . فجيش البابا يوجد دائما خلفها ، ويعمل معها فى « تعاون تام » ويقوم بمهمته (الانسانية) فيضمد الجروح ، ويتبنى اليتامى ، ويوزع الحلوى على الاطفال ، ويفتح الاديرة والملاجىء لارشاد المسلمين الضالين وهدايتهم للايمان بالسيد المسيح وديانته السامية !

ولا نزال نذكر ان « فرنسا اللادينية » لم تكتف فى المغرب بعد احتلاله بافساح المجال امام جيش المبشرين ، وبناء الكنائس فى جميع المدن والقرى النائية ، بل انها استعملت سلطتها كدولة حاكمة ، لاملاء « الظهير البربرى » الذى كان يهدف لفصل البربر المسلمين عن حكم الشريعة الاسلامية ، كمرحلة أولى لتنصيرهم ، واعدت لهذه الخطة 500 مبشر اختصاصى فى « فن التمسيح »، وضعوا تصميما شاملا للهجوم على الاسلام بالمغرب ، بتعاون تام مع السلطات

العسكرية ، ولولا يقظة الشعب المغربى الذى جعل من ذكرى 16 مايه 1930 يوم « **المقاومة الاسلامية للاحتلال المسيحى** » وتاييد العالم الاسلامى كله لنا لكانت الخطة الاستعمارية قد نجحت .

ولاعطاء مثل واحد لنشاط الجالية المسيحية الحديثة العهد فى المغرب ، بالنسبة لنشاط السكان المسلمين ، يكفى ان نذكر ان مدينة الدار البيضاء ، وهى أكبر مدينة مغربية ، تتوفر على 18 كنيسة لـ 200،000 من السكان المسيحيين ، منها 15 كاثوليكية ، وواحدة بروتستانية ، وواحدة أرثذوكسية ، وواحدة انجليزية ، بينما لا يوجد فيها الا 14 مسجدا لـ 700،000 من السكان المسلمين . اى بمعدل كنيسة واحدة لكل 11،111 من المسيحيين ، فى مقابل مسجد واحد لكل 50،000 من المسلمين .! هذا بالاضافة الى انه توجد كنائس فخمة فى قرى آهلة بالسكان المسلمين، وخصوصا فى المناطق البربرية، لا يكاد يوجد فيها مسجد واحد بالمعنى الصحيح ، كما هو الحال فى افران وامزار . !

اما فى الجزائر ، فلم تترك الحكومة الفرنسية اية وسيلة للقضاء على الاسلام ومؤسساته ومعاهده ، بما فى ذلك الاوقاف التى صادرتها ، والمساجد التى حولت الكثير منها الى كنائس ، والمدارس الاسلامية الحرة التى اغلقتها وتشرف السلطات الفرنسية بنفسها على ادارة الشئون الدينية الباقية ، فتقوم بتعيين الخطباء والمفتين والائمة من قدماء المحاربين الجهلة ، بل ان الذين يفتحون المساجد ويشرفون عليها ، ويحملون عصا الخطيب يوم الجمعة هم جنود الشرطة البلدية بلباسهم الرسمى !

ولقد اتيح لى ان اشارك فى مؤتمر حزب البيان المنعقد بتلمسان سنة 1949 واستمع الى الصرخات التى كانت تنطلق مزمجرة من حناجر قادة الكفاح الوطنى والاسلامى السادة : فرحات عباس واحمد بومنجل والدكتور احمد فرنسيس وممثلى جمعية العلماء المسلمين : رئيسها الشيخ البشير الابراهيمى

ونائبه الشهيد الشيخ العربى التبسى (I) قدس الله روحه والاستاذ احمد توفيق المدنى وغيرهم ، ورافقت الشيخ الابراهيمى الى الجزائر حيث اطلعت على الكفاح الشاق الذى كانت تواصله جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ عهد المرحوم الشيخ عبد الحميد ابن باديس ، فى مقاومة الحرب الصليبية التى اعلنتها « فرنسا اللايكية » على الاسلام فى الجزائر ، والمحافظة على « شعلة الايمان » حية متوهجة فى قلوب الجزائريين الابطال . كما اتيح لى ان احضر الندوة الصحفية التى عقدها بباريس سنة 1951 وفد جمعية العلماء وعلى رأسه الشيخ الابراهيمى والشيخ التبسى عندما اجتمع الصحفيون حول موائد الشاى العربية فى مطعم «الهكار» الجزائرى بالحى اللاتينى ، وتكلم الابراهيمى عن مأساة الاسلام فى الجزائر ، وكيف حاربته فرنسا اللايكية حربا لا هوادة فيها ، وقال : ان كل ما نطلبه من فرنسا اليوم ان تحترم « اللادينية » التى هى اساس نظامها ، فتعامل الاسلام فى الجزائر كما تعامل المسيحية ، وتسحب سلطتها المباشرة على مساجدنا ، وتترك لنا حرية التصرف فى ادارتها ، واختيار من نرضاه نحن المسلمين ، – لا مصالح الشرطة والبلدية – للامامة والخطابة بها ، وكان يتكلم بلهجة مؤثرة ، وبليغة تسيل عبرات من يحمل فى قلبه ذرة من الايمان . وختم حديثه طالبا من الصحفيين ان يبلغوا شعب فرنسا حقيقة المأساة الدينية لمسلى الجزائر ، ويدافعوا عن حقهم الطبيعى فى حرية العبادة التى ضمنها لهم الدستور الفرنسى .

وفى اليوم التالى بحثت عبثا فى الصحف الباريسية عن حديث الندوة ، أو التعليق عليها ، ولم تكن الثورة يومئذ قد بدأت ، ولذلك لم يكن فى فرنسا رجل واحد يهتم بالآم الجزائريين أو صيحاتهم السياسية ، اما المأساة الدينية فى الجزائر ، فلم تكن تتجاوز جريدة « البصائر » وقراءها ، واحساس الجزائريين العام المضطرم ، بل كانت آخر شىء يمكن ان يكترث له

(I) اختطفه جنود المظلات من بيته بكيفية وحشية خلال سنة 1957 ، ولم يسمع عنه شىء بعد ذلك ، ولا شك انه مات تحت العذاب .

موظف فرنسى صغير فى فرنسا أو الجزائر .

وفى الهند ، نجد الرئيس نهرو يقول عن الكنيسة فى كتابه « حياتى » ما يلى :

« فى الهند لا يمكن تقرير الفصل بين الكنيسة والحكومة ، فالقساوسة الانجليز الذين يقبضون مرتبا (من دخل الهنود) هم فى الواقع رموز السلطة الاستعمارية ، مثلهم تماما كمثل اعلى الموظفين فى الدولة ، فالكنيسة عموما قوة محافظة ورجعية فى السياسة الهندية ، معارضة للاصلاح والتقدم . »

ولم يكن نفوذ الكنيسة الكاثوليكية فى ايطاليا واسبانيا والبرتغال مثلا باقل منه ، فى فرنسا ، بل لا يمكن القول بأن اسبانيا وايطاليا ليستا دولتين دينيتين متعصبتين للمسيحية ، والدول الغربية اللادينية مليئة كلها بالاحزاب المسيحية ، والجمعيات والمؤسسات والصحف والمجلات المسيحية التى لا تحصى .

ففى انجلترا ينص الفصل الاول فى برنامج حزب المحافظين وهو الحزب الحاكم بها على ضرورة العمل لاقامة حضارة مسيحية ، ومن الالقاب التى يحملها ملك أو ملكة بريطانيا رسميا لقب « حامى المسيحية »

وفى فرنسا يوجد الحزب الديمقراطى الكاثوليكى المعروف باسم الحركة الجمهورية الشعبية ، وهو احد الاحزاب الاربعة الكبرى وله 75 نائبا فى البرلمان وزعيمه روبير شومان هو احد رؤساء الحكومات السابقين .

وعلى اثر استيلاء الجنرال دوكول على الحكم بفرنسا ، قام جورج بيدو احد رؤساء الوزارات السابقين أيضا ، ومن زعماء الحزب المذكور ، وطالب يوم 13 يونيه 1958 بضرورة انشاء حركة ديمقراطية مسيحية تضم جميع هولاء الذين يرغبون فى بقاء الوجود الفرنسى فى الجزائر ، وقال فى تصريحه : ان هذه الوحدة تحتاج الى تأييد جميع المنظمات الدينية والروحية ، والهيئات السياسية لتضمن انقاذ الوطن ، وحفظ الاسس الديمقراطية والحريات . وفى 3 يوليه 1958 أعلن فعلا عن تأسيسها وظهورها الى الوجود

وفى المانيا الغربية يعتبر الحزب الديمقراطى المسيحى أكبر الحزبين

الموجودين بها وزعيمه هو رئيس الحكومة الحالى المستشار اديناور ، وقد فاز فى الانتخابات العامة للمرة الثالثة خلال شهر غشت 1957 باغلبية ساحقة ، بفضل تأييد الكنيسة له ، ومعارضتها للحزب الثانى « الديمقراطى الاشتراكى» نظرا لميوليه اليسارية ،

كما أن الحزب الديمقراطى المسيحى بايطاليا هو أكبر احزابها وقد حصل على اغلبية الاصوات فى الانتخابات الايطالية خلال شهر مايه 1958 ، بفضل تأييد الكنيسة أيضا ، مثلما حدث فى المانيا بالذات ، وكان هذا سببا فى استنكار الحزب الاشتراكى الايطالى من تدخل رجال الكنيسة فى الحملة الانتخابية ،

ويعد الحزب الاشتراكى المسيحى فى بلجيكا الحزب الاكبر بها ، وقد نجح فى انتخابات مايه 1958 نجاحا باهرا ودعى رئيسه كاستون ايسكنس لتأليف الحكومة . ولا تخلو الدول الغربية الاخرى من هذه الاحزاب المسيحية التى تخضع للكنيسة ، وتعمل بوحيها، وتؤيدها الكنيسة علنا رغم استنكار الاحزاب الاخرى، واحتجاجها بقوانين الدستور والمعاهدة البابوية التى تمنع الكنيسة من التدخل فى الشئون السياسية . وتسيطر اغلب هذه الاحزاب على الحكم فى بلادها ، وتوجه سياستها الداخلية والخارجية بالروح التى لا تتعارض مع الكنيسة ، ولا تتعرض لسخط « البابا » ، بل انها تحرص دائما على الفوز ببركته ورضاه .

يضاف الى هذا ، ان الشعوب المسيحية تمارس فى مجموعها الشعائر الدينية ، وتملا الكنائس والاديرة فى اقطارها جميع المدن والقرى والجبال ، بل انها تزدحم فى بعضها ، وتتلاصق لكثرة عددها ، وفى بعض هذه الدول كاسبانيا وايطاليا مثلا ، تفتتح المدارس دروس الصباح بتلاوة النشيد الدينى ولا يكاد يوجد فيها رجل أو امرأة او فتاة او طفل يتخلف عن حضور صلاة الكنيسة صباح الاحد ، وتخصص اغلب محطات الاذاعة الغربية ذلك الصباح لاذاعة الخطب والصلوات والتراتيل والاناشيد الدينية ممزوجة بالحان موسيقية عذبة . وتأخذ عطلة يوم الاحد فى المدن والقرى المسيحية الغربية ، الى جانب هذه الاحتفالات ، صورة من القداسة الدينية ، لا يزعج هدوءها وسكينتها الا رنين الاجراس المدوى الذى لا يكاد ينقطع .

ومن جهة اخرى فان بعض الدساتير الاروبية والامريكية ، تحتوى على نصوص دينية مسيحية، ففى بريطانيا مثلا ينبغى ان يكون رئيس الدولة مسيحيا ينتمى الى الكنيسة الانجليكانية ، وفى الدانمارك والنرويج ينبغى أن يكون رئيس الدولة مسيحيا ينتمى الى الكنيسة اللوثرية ، وفى السويد ينبغى أن يكون مسيحيا منتميا الى الكنيسة الكاثوليكية ، وفى اليونان ينبغى أن يكون منتميا الى الكنيسة الارثوذكسية الشرقية ، وهكذا .

هذه الحقائق كلها ، لا تدع شكا فى أن (السلطة الدينية) لا تزال قائمة الوجود فى الدول المسيحية رغم نظامها اللادينى الذى ظل معترفا بوجودها ممثلة فى « البابا » وكنيسته ، وان كل ما حدث هو الفصل بين سلطتين اعترف سلفا بوجودهما معا ، وبحقهما معا فى ممارسة نفوذهما،داخل البلاد وخارجها ، كل فى دائرة اختصاصه ، ولكن بتعاون تام مع الآخر ، خصوصا فى السياسة الخارجية،وعندما يتعلق الامربالشئون العربيةوالاسلامية وفى المستعمرات والمحميات بصفة خاصة . ولا تكتم الحكومات الغربية ولاء شعوبها للبابا ، ففى البرقيات التى يرسلها رؤساء هذه الحكومات فى 12 مارس من كل سنة ، بمناسبة الاحتفال بتتويج الحبر الاعظم « البابا » لايفتأون عن تأكيد اخلاص شعوبهم ، وولائها لقداسته ، ومما يدل على النفوذ الكبير الذى يتمتع به « البابا » لدى هذه الحكومات « اللادينية » انها تعتمد على مشورته ورأيهوتعضيد كنيسته فى كثير من الشئون السياسية البحتة فضلا عنالمسائل التى لها علاقة بالدين ، وتتسرب اخبار هذه الاستشارات السرية ، فتعلنها الصحافة احيانا ، ونذكر على سبيل المثال ان الحكومة الايطاليةعلى اثر الضجة التى قامت عليها بسبب استدعائها للرئيس جمال عبد الناصر فىأوائل هذه السنة 1958 ، اضطرت للتصريح بانها لم تقدم على هذه الخطوة الا بعد استشارة الدول الغربية الاعضاء فى « الحلف الاطلسى » وكذلك « البابا » ، وعلى اثر هذا التصريح ، خفت حملة المعارضة التى تعرضت الحكومة بسببها لخطر السقوط .

واكبر دليل على رسوخ الروح المسيحية فى الدول الغربية اللادينية ،

يبدو جليا فى حرصها وتواطئها على خلق « اسرائيل » فى قلب الوطن العربى الاسلامى ، وهذا الاسلوب الاستعمارى المسيحى الماكر أقوى حجة على أن « الحرب الصليبية » لم تنته ، وان مأساة فلسطين ومأساة الجزائر ليستا الا استمرارا لهذه الحرب فى صور مختلفة ، تبرهن على روح الحقد والعداء الذى تضمره هذه الدول للعروبة والاسلام (1) ، وان المرشال « اللنبى » الانجليزى الذى قال عند دخول الجيوش البريطانية الى القدس سنة 1917 « اليوم فقط تنتهى الحروب الصليبية » – يعنى باحتلال فلسطين ثانية – مع العلم انه قائد عسكرى فى دولة لادينية ، انما كان يعبر عن حقيقة الشعور المسيحى لدى الحكومة البريطانية ، ذلك الشعور الذى قادها الى التفكير فى السماح للصهيونية باحتلال فلسطين والاماكن المقدسة بعدما اصبح من الضرورى ان تنسحب هى منها

ولعل احدث دليل عالمى يقدمه لنا الغرب اللادينى على استمرار تعصبه

---

(1) هذه الحقيقة يعترف بها كثير من الكتاب والمفكرين الغربيين ، يقول الكونت هنرى دكاسترى فى كتابه « الاسلام » :

« لست ادرى ما الذى يقوله المسلمون لو علموا اقاصيص القرون الوسطى، وفهموا ما كان ياتى فى أغانى المنشدين المسيحيين ، فجميع اغانينا حتى التى ظهرت قبل القرن الثانى عشر صادرة عن فكر واحد ، كان السبب فى الحروب الصليبية ، وكلها محشوة بالحقد على المسلمين للجهل الكلى بديانتهم ، وقد نتج عن تلك الاناشيد تثبيت هاتيك القصص فى العقول ضد ذلك الدين ، ورسوخ تلك الاغلاط فى الاذهان . ولا يزال بعضها راسخا الى هذه الايام ، فكل منشد كان يعد المسلمين مشركين غير مومنين ، وعبدة أوثان مارقين »

ويقول ليبولد فايس فى كتابه « الاسلام على مفترق الطرق » :

« ان النهضة أو احياء العلوم والفنون الاروبية باستمدادها الواسع من المصادر الاسلامية والعربية على الاخص ، كانت تعزى فى الاكثر الى الاتصال المادى بين الشرق والغرب، لقد استفادت اروبا اكثر مما استفاد العالم الاسلامى، ولكنها لم تعترف بهذا الجميل ، وذلك بان تنقص من بغضائها للاسلام ، بل كان الامر على العكس ، فان تلك البغضاء قد نمت مع تقدم الزمن ، ثم اصبحت عادة . ولقد كانت هذه البغضاء تغمر الشعور الشعبى كلما ذكرت كلمة « مسلم » ودخلت فى الامثال السائرة عندهم حتى نزلت فى قلب كل اروبى رجلا

الدينى ، يتمثل فى الموقف الهائج الذى وقفته الدول الغربية فى اوربا وفى هيأة الامم ، لتاييد الشعب الهنغارى ضد التدخل الروسى فى ثورة اكتوبر 1956، وفى المساعدات الهائلة التى نظمتها لفائدة اللاجئين والمنكوبين الهنغاريين الذين لا يتجاوزون بضعة الآف ، بينما موقفها من الثورة الجزائرية ، ومن حرب الابادة التىقضت على مئات الآلاف ، ونكبت الملايين من الجزائريين، على العكس من ذلك، كان تاييدا سافرا للدولة المعتدية ، دبلوسيا فى هيأة الامم ، واقتصاديا وعسكريا فى الميادين العملية ، ولم ينل الشعب الجزائرى من عطفها حتى كلمات الرثاء والاشفاق ! ترى هل هذا الموقف يكون كذلك لو ان الامر كان يتعلق بشعب مسيحى مضطهد ؟

هذه هى « اللادينية » كما فهمتها الدول الغربية ، وكما طبقت نظامها السياسى ، فهل كان الامر كذلك فى تركيا ؟

ان التجربة التركية خلال 30 عاما ، أقامت الدليل على ان تطبيق هذا النظام فى دولة اسلامية ، معناه القضاء على الاسلام كعقيدة حية مزدهرة ، ورسالة انسانية خالدة ذلك ان تجريد الحكومة من السلطة الدينية ، ومن صبغة

كان أو امرأة ، واغرب من هذا كله انها ظلت حية بعد جميع عهود التطور الثقافى ، ثم جاء عهد الاصلاح الدينى حينما انقسمت اوربا شيعا ، ووقفت كل شيعة مدججة بسلاحها فى وجه كل شيعة أخرى ، ولكن العداء للاسلام كان عاما فيها كلها . وبعدئذ جاء زمن اخذ الشعور الدينى فيه يخبو ، ولكن العداء للاسلام استمر ، وان من ابرز الحقائق على ذلك ان الفيلسوف والشاعر الفرنسى فولتير ، وهو من الد اعداء النصرانية وكنيستها فى القرن الثامن عشر ، كان فى الوقت نفسه مبغضا مغاليا للاسلام ولرسول الاسلام ، وبعد بضعة عقود جاء زمن اخذ علماء الغرب يدرسون الثقافات الاجنبية ويواجهونها بشىء من العطف ، اما فيما يتعلق بالاسلام ، فان الاحتقار التقليدى اخذ يتسلل فى شكل تحزب غير معقول الى بحوثهم العلميه . وبقى هذا الخليج الذى حفره التاريخ بين اوربا والعالم الاسلامى غير معقود فوقه بجسر ، ثم اصبح احتقار الاسلام جزءا اساسيا فى التفكير الاروبى » .

الدين ، مع العلم بانه لا يوجد فى المجتمع الاسلامى من يمثل هذه السلطة – كما هو الشأن فى المسيحية – لا يعنى الا انقراض سلطة الدين الاسلامى بالمرة ، وهذا عين ما حدث فى تركيا ، فان الكماليين عند ما فصلوا دولتهم عن كل سلطة أو صبغة اسلامية ، لم يجدوا بين الهيئات الدينية من يمثل هذه السلطة،ولم يكونوا راغبين فعلا فى وجودها ، ولذلك عمدوا الى انشاء ادارة صغيرة للشئون الدينية ، تشرف على المساجد ، وهى المظهر الوحيد الذى بقى للاسلام فى تركيا . ومن البديهى ان هذه الادارة لم تكن لها اية سلطة دينية، لانها فى الواقع مصلحة حكومية صرفة ، ولا يمكن – بحال من الاحوال – مقارنة نفوذ هذه الادارة بسلطة « البابا » الروحية العظيمة فى العالم المسيحى ، وسلطاته المستقلة تماما فى ادارة الكنائس والمؤسسات والمصالح المسيحية كلها .

ومن هذا يتضح لنا ان نظام « لادينية الدولة » اذا كان ينسجم مع المسيحية، ولا يقضى على سلطتها وانما يحدد اختصاصاتها بالنسبة للسلطة الدنيوية ، فان هذا النظام يتعارض تماما مع طبيعة الاسلام ، ويكون خطرا مباشرا عليه كشريعة كاملة للحياة ، ويعطل اجهزته المتحركة عن القيام بوظيفتها ، ويحيله بالتالى ، الى عاطفة وجدانية نائمة فى قلوب الناس .

ولذلك فان المغرب العربى المسلم لن يسمح باعادة « التجربة التركية » فوق أراضيه الطاهرة ، ولن يصبح « لايكيا » الا عندما ترغب شعوبه فى التخلى عن عقيدتها وايمانها ، والتنكر لتاريخها ورسالتها ، وهذا ما لم تسمح به للاستعمار فى الماضى ، ولن تسمح به للذين وقعوا تحت سيطرته الفكرية فى المستقبل باذن الله .

الرئيس بورقيبة ضد اللادينية

مادمنا نعتبر وحدة المغرب العربى حقيقة تاريخية وقومية ودينية ، فى انتظار جعلها حقيقة سياسية ، فان ما يجرى بتونس يهمنا كما يهم الجزائريين وكذلك العكس ، وليس من حق احد منا بعد اليوم ان يبرم قرارا ، أو يتخذ رأيا فى سياسة بلاده الداخلية أو الخارجية ، دون أن يفكر فى آثاره وعواقبه فى مجموع اجزاء الوطن العربى ، مشرقه ومغربه على السواء . وهذا الشعور العميق بوحدة أوطاننا ، ووحدة كفاحها واهدافها ، هو القوة التى يتحطم عليها الاستعمار ، وتتطاير أشلاؤه فوق صخورها . فهل توجد فى تونس اتجاهات نحو « اللادينية » كما هى فى المغرب ؟

ان الصحافة الغربية يلذ لها كثيرا ان ترى قطرا عربيا يلتحق بتركيا اللادينية وسياستها الغربية ، ولكن « النموذج التركى » لم يتكرر لحسن الحظ حتى الآن بين الدول الاسلامية ، فلما استقلت تونس واتجهت لاصلاح شئونها الاجتماعية . اخذت الصحف الغربية تقول ان الرئيس الحبيب بورقيبة يريد ان ينهج طريق مصطفى كمال فى تحويل بلاده الى دولة عصرية « لادينية » ! وكثرت هذه الشائعات حتى بدأت تأخذ صورة التصديق عند الكثيرين ، ومع ذلك فان بعض الصحف المعروفة بدقة التحرى كجريدة « لوموند » الباريسيه تنفى وجود الاتجاه اللادينى فى الجمهورية التونسية ، ففى سلسلة تحقيقاتها عن « تونس المستقلة على عتبة السنة الثالثة » نجدها تنشر فى الفصل المعنون « بين الغرب والاسلام » بتاريخ (29/I/58) ما يلى :

« لقد وضع السيد الحبيب بورقيبة حدا لتعدد الزوجات ، (تم ابطاله فعلا) وللطلاق الانفرادى (عوض بالطلاق العدلى) ، وللاستبداد الزوجى . وجعل قبول الزوجين معا اجباريا . هذا التحرير العائلى يتضاعف بتحرير

سياسى واجتماعى ، فالنساء منذ الآن ناخبات ومنتخبات (II مستشارة بلدية انتخبن فى السنة الماضية) ويدخلن فى جميع الوظائف ، ويوجد من بينهن فعلا نحو مائة فى التعليم ، و I،500 فى الادارات و 7000 فى المشاريع المختلفة.

ان تونس فى هذا الميدان تظهر بمظهر الامة المرشدة ، لقد نهجت الطريق المفتوحة من طرف تركيا الكمالية ، فالتطور فى تونس ذو احساس دقيق بصفة خاصة ، فالحجاب اخذ يقل خصوصا عند الفتيات : وظهور الازواج فى الازقة اصبح اكثر عددا ، ويزداد يوما عن آخر جلوس الرجال والنساء جنبا الى جنب فى الاجتماعات السياسية ، وفى البوادى حيث المعارضة أقوى نجد التقدم اقل سرعـة .

ان بورقيبة لم يحاول ان يفرض هذا التطور ، بل انه يفضل ان تسقط هذه « الخرق الشنيعة » من ذات نفسها . **وهو يدافع عن نفسه ايضا ضد « اللادينية » وبالاحرى ان يريد الانفصال عن الاسلام** ، ولكنه يبذل جهوده للتوفيق بين الحضارة العصرية . الضرورية والتقاليد الدينية ، ويهتم بالتدليل على ان اصلاحاته اذا كانت لا تحترم دائما النصوص الحرفية للقرآن ، فانها لا تخون روحها . وبهذا الاعتبار فان الاتجاه التونسى اقرب لنظيره فى النظام المصرى منه للنظام الكمالى ، فبالنسبة للتعليم التقليدى نجد بورقيبة يقيم الدليل على نفس التحديد ، بل وعلى نفس المرونة ، فقد تجنب مهاجمة الجامع الكبير (الزيتونة) وجها لوجه ، ولكنه منذ سنتين يحدد بالتدريج دوره ومهامه ، ويفكر ، كما قيل لى ، فى تحويله الى مجرد كلية لعلم اللاهوت فى اطار الجامعة التونسية . !

هذه الاصلاحات المختارة كنماذج من بين غيرها ، تفصح عن نوايا جد مؤكدة : تحويل تونس الى دولة عصرية ، وجميع الشباب التونسى يصادق فى هذه الناحية ، على عمل الرئيس ، بل ان افرادا يجدونه شديد البطء ، شديد الخجل ، ولكن بورقيبة يفضل ، هو أيضا ، احترام « المراحل » ، ومع ذلك فمن رأى بعضهم ان « التحضير » (اقتباس الحضارة) لا يعنى بالضرورة

« التغرب » (التحول غربيا) ويقولون : لماذا نرتبط بهذه الشدة مع الغرب ، ونعلن ذلك بهذا التكرار ؟! وهكذا فان اتجاها يتكون حاليا عند بعض المثقفين لفائدة نوع من الاصلاح والحياد على « الطريقة المصرية » .

هذا ما قالته « لوموند » فى شرح الموقف التونسى ازاء المسالة التى تهمنا الآن ، ونحن نسجل باغتباط نفى الرئيس التونسى تهمة اللادينية عن نفسه ، فهو ولا شك أول من يدرك ان « الموديل الكمالى » لسنة 1924 اصبح سنة 1958 جديرا بان يوضع فى المتاحف ، لا ان يعرض على الناس من جديد .

فى عهد مصطفى كمال ، كان الاستعمار الاوربى قد بلغ اوج عظمته ، وكانت اقطار افريقيا وآسيا تئن تحت وطأته ، وخاصة منها العالم العربى والاسلامى ، لدرجة ان مصطفى كمال حاول ان يتخلص من الانتساب لآسيا والشرق كله ، ويندمج فى اروبا والغرب اندماجا كاملا ، لو استطاع معه ان يطوى نصف بلاده الاسيوى فوق نصفها الاروبى لكى تتم غربيتها جغرافيا ، لما تأخر لحظة . !

ولكن العالم فى عهد **الرئيس بورقيبة** ، هو غير عالم **الرئيس اتا تورك.** فاذاكان اتا تورك عاش ايام الاستعمار العاتية ، فان بورقيبة لا يعيش فقط ساعات احتضاره الاخيرة ، ولكنه يساهم فى الاستعدادات العالمية للاحتفال بجنازته ، واذا كان اتاتورك قد خلف جيلا من العبيد يقفون على منبر هيأة الامم المتحدة ليصوتوا ضد استقلال تونس أولا والمغرب ثانيا والجزائر أخيرا ، من غير أن يحسوا بالعار يصفع وجوههم ، بينما « **الحبيب بورقيبة** » فى السجن وشعبه يعيش تحت العذاب ، و « **محمد الخامس** » واسرته فى المنفى ، وامته تعانى الارهاب والتقتيل ، و « **احمد بن بلا ورفاقه** » فى السجن ، والجزائر كلها ، بنسائها وشيوخها واطفالها تجابه النار والابادة والخراب ، فان الاجيال التى بعثها « **محمد الخامس** » فى المغرب ، و « **الحبيب بورقيبة** » فى تونس ، و « **جبهة التحرير** » فى الجزائر ، جديرة بان تعطى اليوم دروسا فى « المثل العليا » لخلفاء مصطفى كمال الذين افتقدوها . !

هولاء « اللايكيون » الذين كفروا بالشرق ليومنوا بالغرب ، وتنكروا للحرية ليرضى عنهم الاستعمار والصهيونية ، ما احوجهم اليوم لان يتلقوا « درس الحرية » من بطلة الجزائر « **جميلة بوحريد** » وهى تقول لقضاة المحكمة العسكرية قبيل نطقهم بحكم الاعدام عليها :

« ايها السادة ، اننى اعلم انكم ستحكمون على بالموت ، لان هولاء الذين تخدمونهم متعطشون للدماء .

ومع ذلك ، فاننى بريئة ، ولكى تعلنوا ضدى حكم الاعدام فانكم لم تستطيعوا أن تستغلوا الا تصريحات مريضة ، رفضتم لغرض خاص شهادة خبير الامراض العقلية المعارضة ، وعملتم على اخفاء تقرير وضعه البوليس وجنود المظلات لغاية اليوم الاخير من المحاكمة .

الحقيقة هى اننى احب بلادى ، واريد ان اراها حرة ، ولذلك فانى اؤيد كفاح جبهة التحرير الوطنية . فهل من أجل هذا فقط ستحكمون على بالموت بعد ان قاسيت العذاب ، كما قتلتم اخوتى ابن مهيدى وبو منجل وزدور .

ولكن عند ما تقتلوننا لا تنسوا ان تقاليد الحرية فى بلادكم هى التى تغتالون ، وشرفها هو الذى تغامرون به ، ومستقبلها هو الذى تعرضونه للخطر ، وانكم لن تمنعوا الجزائر من استقلالها ان شاء الله .

وقبل ختام هذا الموضوع ، أرى أن تعليق جريدة « لوموند » السابق يستدعى ابداء الملاحظات التالية :

1) يعتقد الغربيون ان الحالة التى توجد عليها المرأة العربية فى كثير من الاقطار المتأخرة ، هى الحالة التى يفرضها الدين عليها ، ولذلك فهم يرون كل اصلاح يهدف لتدعيم مركز المرأة المسلمة ، ورفع مستواها الاجتماعى خصوصا فى اجراءات النكاح والطلاق ، خروجا على الدين ، وتعلقا بالانظمة الغربية ، لانهم يجهلون ان الاسلام هو أول من حرر المرأة فى العالم ، ومنحها جميع الحقوق ، ورفع مكانتها الاجتماعية والانسانية ، وان العودة لاقرار هذه الحالة التى شوهتها التقاليد ، انما هى عودة الى روح المبادىء الاسلامية الاولى ، لا الى تقليد الغرب .

2) ما قيل لمبعوث « لوموند » من ان الرئيس بورقيبة ينوى تحويل « الزيتونة » الى مجرد كلية لعلم اللاهوت ، نرجو ان لا يكون صحيحا ، لانه سيفقد « الزيتونة » رسالتها التاريخية التى ظلت تقوم بادائها بجانب « القرويين » فى المغرب العربى ، مثلما تقوم بها « الازهر » فى الشرق العربى بل فى العالم الاسلامى كله ، واذا كانت تونس تنهج طريق مصر فى الاصلاح والتجديد ، لا طريق تركيا ، فالنظام المصرى الجديد لم يحاول ان يقلل من اهمية الازهر كجامعة عريقة ، رغم الصراع القائم بينها وبين الجامعات العصرية الثلاثةالتى احاطت بها فى مصر ، ولتأكيد هذه الحقيقة انقل الفقرة المتعلقة بالازهر من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر الذى القاه فى أول اجتماع لمجلس الامة المصرى ، وقدم فيه الحساب عما حققته الثورة خلال خمس سنوات، وقد جاء فيها ما يلى :

« وفى التعليم الدينى كانت ميزانية الازهر 550 ،1،391 جنيها ، أصبحت 2،053،600 (اى مليارين وثلاثة وخمسين مليونا وستمائة الف فرنك مغربى) وكان للازهر 25 معهدا اصبحت الآن 37 ، وكان فيه 22،135 طالبا ، وفيه الان 31،556 طالبا ، وكان له فى البلاد العربية والاسلامية 73 عالما مبعوثا وله الآن فيها 200 عالم مبعوث ، ويبنى الازهر الآن مدينة للبعوث الاسلامية تتكلف مليونى جنيه (مليارين من الفرنك المغربى)

3) ان منع تعدد الزوجات بدون قيد أو شرط ، يتعارض ولا شك مع نص القرآن ، وروح التعاليم والاهداف الاسلامية ، ذلك ان الاسلام لم تكن تخفى عليه الحاجات البشرية، والغرائز الجنسية، وخصوصا عند سكان المناطق الحارة، اضف الى هذا انه كان يعلم ان عدد النساء فى كل جيل اكثر من عدد الرجال بسبب الحروب التى هى سلسلة متصلة فى حياة البشر , وقد ازدادت هذه النسبة بعد الحروب العالمية ، وفى الاحصاءات التى اعلنت بفرنسا بعد الحرب الاخيرة ، تبين ان عدد النساء بها اكثر بمليونين من عدد الرجال ، ولما كان الاسلام يحرم الزنا والمخاللة ، فقد وضع حلا مزدوجا لمشكلتين اجتماعيتين

خطيرتين : مشكلة اشباع الغرائز الجنسية وما يتبعها من الرغبة فى الاولاد أو تكثير النسل . وغيرها من المشاكل الزوجية . ومشكلة النساء اللواتى يزدن فى العدد عن الرجال ويصبحن – بسبب البطالة الزوجية – خطرا على ازواج الاخريات وأسرهم ، وعليهن انفسهن بسبب مآسى الحمل والاجهاض الخطيرة ، الى جانب شعورهن الدائم بالشقاء والحرمان ، وكان هذا الحل هو ترك نافذة تعدد الزوجات نصف مفتوحة ، فمع توفر الشروط وزوال الموانع ياذن الاسلام باتمام فتحها ، وفيما عدا ذلك يامر باغلاقها تماما . هذه هى مرونة الاسلام الكبرى .

وفى نظرى ان الاسلام لو حرم الزنا وحرم معه تعددالزوجات، لكان متناقضا مع نفسه وخياليا بعيدا عن واقع الحياة . فهنالك حالات نشاهدها فى جميع اقطار العالم مسلمها وكافرها تفرض على المتزوج ان يعاشر أمرأة اخرى . ويعاشرها فعلا باسم الحب او المصلحة ، او الرغبة فى الاولاد او غير ذلك ، وهذه الحالات لا يفكر فيها القانون الغربى الا بعد ان تتحول الى جريمة أو جرائم ، وترفع الى المحكمة ، بينما الاسلام يوجه هذه الحالات فى طريق شرعى ، ويعالجها بقانونه الواقعى قبل ان تصبح جريمة .فبدلا من أن تكون هذه المرأة الثانية خليلة تعمل بطرق منافية للقانون والاخلاق على تحطيم مركز المرأة الاولى ومستقبلها وبيتها ، ومنافسة هدامة لها ، لم لا تكون شريكة شرعية لها اذا رضى الطرفان ؟

ثم ان « الخليلة » فى المجتمع الغربى لو رخص لها القانون فى ان تصبح « زوجة ثانية » لما ترددت فى القبول لان ذلك اضمن لمركزها ومستقبلها .واذكر ان اجتماعا ضمنى فى سويسرا مع بعض الشرقيين والسويسريين ، وكنا نعالج هذه المشاكل ، عند ما القيت على آنستين فى نحو الثلاثين من عمرهما هذا السؤال : ايهما تفضلن اذا كنتن مضطرات للاختيار بين حالتين : البقاء عوانس، أو مشاركة امرأة اخرى فى زوجها ، وبينما كانا يترددان فى الجواب ، رجوت منهما ان يقولا الحقيقة التى يشعران بها ، وعندئذ قالا انهما يفضلان

الزواج رغم ذلك.لانه فى نظرهما أهون الشرين،وهذا صحيح ، فالمرأة الشابة لا تستطيع أن تعيش بدون رجل ، فاذا اعياها ان تجده زوجا ـ وفى هذا اكتمال لوجودها الانسانى وتلبية لجميع رغباتها ـ فلن تتردد فى قبوله صديقا أو خليلا ، لسد بعض تلك الرغبات على الاقل . ولكنها على كل حال لن تعيش بدونه حتى لو كانت راهبة دير .

اننى لا اتصور كيف يمكن ان يصدر فى تونس الشقيقة قانون بمنع تعدد الزوجات اذا توفرت الشروط التى نص عليها القرآن ، خصوصا بعد الفشل الذريع الذى منى به هذا القانون فى تركيا ! (I) مع ان الحكومة المصرية التى هى حكومة ثورة عسكرية ، ومتهمة بالديكتاتوريةلم تحاول ان تفرض اصلاحات من هذا النوع ، دون موافقة الشعب ورضاه ، وفى التحقيقات التى اجرتها جريدة « لوموند » نفسها عن السياسة المصرية ، ذكرت ان الحكومة عرضت اخيرا على مجلس الامة المصرى مشروع قانون لمنع تعدد الزوجات ، وتنظيم الطلاق ، فرفض هذا المشروع بالاجماع ، وبدون مناقشة . (2)

وبعد ، فلعل القارىء المغربى ، وقد اخذ فكرة عن حقيقة « اللادينية » من خلال الفصول السابقة ، لا يراوده شك بعد الآن ، فى خطورة هذا المبدأ الهدام ،على كيان الشعب المغربى ، ومستقبل دولته الاسلامية ، ولو ان اللادينية كانت عقيدة شخصية لما التفتت اليها ، ولكنها ـ كما رأينا ـ نظام سياسى كامل يقوم على الاسس التالية :

I) تجريد الدولة من صبغتها الدينية ، ولا يتحقق ذلك الا بقلب نظامها السياسى ، مثلما حدث فى الدول المسيحية ، وفى تركيا الاسلامية ،

2) الغاء التعليم الدينى من مدارسها الغاء تاما

3) الغاء واغلاق جميع المعاهد والمؤسسات الدينية

(I) انظر صحيفة 74 الماضية

(2) « لوموند » 9 يبراير 1958

4) الغاء المحاكم الشرعية،وتعويض جميع القوانين والاحكام الدينية بالقوانين المدنية الغربية

5) الغاء وزارة الاحباس ، وتعويضها بمديرية عامة ، وتنمية اموالها وفقا لاصول المصارف

6) تقليد الغرب فى لباسه وعاداته وتقاليده وعطلته الاسبوعية وتقويمه التاريخى ، والتقرب اليه ، واخيرا ، الاندماج فيه

7) اعتبار الدين عاطفة وجدانية ، لا علاقة له بالسياسة والدولة ونظامها ، لانه يحول دون ترقى الامة التى يطبق عليها !

هذه هى اللادينية باختصار ، فهل يقبلها الشعب المغربى ؟ بل هل يقبلها اعضاء حزب الشورى والاستقلال ؟ !

الزعيم علال الفاسى ضد اللادينية

لم اكن بحاجة الى هذا الفصل ، بعد ما نقلته فى فصل سابق (I) عن بحث الاستاذ علال الفاسى المنشور بمجلة « دعوة الحق » من الاراء الصريحة ضد فصل الدين عن الدولة ، ولكنى عثرت ـ بعد طبع الفصول السابقة ـ على دراسات هامة للاستاذ علال الفاسى فى كتابه القيم « النقد الذاتى » تعرض فيها لنقد النظام اللادينى ، وأدلى بعدة نظريات من شأنها أن تعزز ما سبق من آراء ، فضلا عن كونها تشرح جوانب اخرى من الموضوع . ففى فصل « الفكر الدينى » نجده يقول :

« واذا نحن تعمقنا الفكرة التى تقول بفصل الدين عن الدولة نجد انها انما تسعى لخلق دولة داخل الدولة، وقد بين «طارديو» فى كتابه (العاهل المأسور): ان منشأها التاريخى لم يكن الا رد فعل من بعض الرهبان الالمان لمقاومة الاضطهاد الحكومى للمسيحية فى المانيا . ونزيد نحن بأن مصدرها الاساسى هو هذه الفكرة الاساسية التى قالها الانجيل : « يجب ان يبقى ما لله لله وما لقيصر لقيصر » ، واذن فالذين يدعون انها ثورة على المسيحية انما يزعمون باطلا ، لانها أصل من اصول المسيحية ، واعتقد أن المسيح لم يقبلها أولا الا للتحرر من تدخل القياصرة الرومانيين الذين لم يكونوا تمسحوا بعد ، وان قبوله لها

(I) انظر صفحة 66 الماضية

كان تدرجا فى الاستيلاء على السلطة ليصبح لمثله من بعد الحق فى تتويج من يشاء من القياصرة . واذا كان الاسلام فى التاريخ لم يضطر قط لتكوين مثل هذه النظرية فلان السلطة الكنيسية غير موجودة بالمرة فى الاسلام ، والسلطة فى كل الاحوال انما هى للشعب ، ومارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن، ولو ان الاسلام اضطهد فى تاريخه كما اضطهدت المسيحية لاحتاج ابناؤه الى انتحال مثل هذه النظرية الغريبة عنهم ، ولكنهم لم يفهموا الاسلام الا وهو الحكم على غيره والمسيطر على كل الحكام ، وحتى الطغاة منهم يحاولون العمل باسمه والمحافظة على شكله. وها نحن أولاء اليوم (I) نشاهد فكرة لايكية الدولة تنتحل فى القطر الشقيق الجزائر لان العلماء المسلمين يرون فيها تخليص الشئون الدينية من سلطة الاجانب الذين استولوا عليها ، بينما لا نجد لهذه الفكرة أثرا فى أى بلد اسلامى احتفظ بالسيطرة على مرافقه الدينية ، بالرغم من كل التطورات .

ولذلك فمن البلادة ان ننغمر فى نظرية من النظريات السياسية والاجتماعية الغربية ، دون التعمق فيها ، ودراسة العوامل الاساسية فى تكوينها ، وعرض ذلك كله على تجاربنا القومية وذهنيتنا التى للاسلام الاثر الكبير فى تكوينها احببنا أم كرهنا .

ويقـول أيضا :

« على اننا اذا بحثنا فى الثـورات العظيمـة التـى قـامت فى مختلف العالم ، والتى هدمت الكنائس ، واعتقلت رجال الدين ، وقضت علـى أملاك الطوائف ، وخرجت بفكرة التحرر اللايكى ، لم نجد اصولها ولا بواعثها الا فى الثورة على الاكليروس ، أى على الانظمة الكهنوتية التى كونتها ظروف المسيحية فى تجاربها التاريخية ، وهذه الثورة على الرهبانية بما آلت اليه فى العصور الوسطى ليست منافية للدين الخالص ، بقدر ما هى موافقة له . والاسلام بصفة خاصة لا يمكنه الا أن يحبذ كل ثورة تقضى على التحكم فى العقول والاشخاص

(I) يعنى سنة I95I وقد أشرت لهذا الموضوع فى صفحة 88 الماضيـة

باسم الدين ، أو تمنح طائفة من البشر مكان التشريع الدينى والقداسة الروحية التى تجعلهم آلهة أو انصاف آلهة ، لان أول ما منعه الاسلام هو تعبيد النفوس والارواح لاى طغيان من طغيانات الانس والجن ، ولذلك فلا يمكننا الا أن نكون فى مقدمة الثائرين على كل نظام كهنوتى من شأنه ان يتدخل بين الافراد وبين الله . وفكرنا الدينى يجب أن يكون مبنيا على هذا الاساس الذى يجعل الناس أمام الله وامام الدين سواء .

وقد رفع الاسلام قيمة العقل ، وحث القرآن على النظر والتبصر والاحتكام الى الفكر الصحيح والعقل الرجيح فى عشرات الايات ، وجعله رسول الاسلام معجزته الكبرى ومناط دعوته ، وهذا ما يجعلنا نؤمن بالعقل من غير تحفظ، ونعتدبهفى تفكيرنا الدينى الذى يجب ان يسير معه جنبا لجنب فى كامل الاتفاق وغاية الانسجام ، واذا كان اتصالنا بآداب الغرب وثقافته سيكشف لنا هذا الصراع العظيم الذى قام منذ القرن الثامن عشر بين العلم والدين فيجب ان لا نذهل عنالحقائق ، وان لا ندخل فى كفاح من أجل قضية غير قضيتنا ، **فالدين فى نظر الاسلام لا يمكن الا أنيكون عونا للعلم ، وكيف يمكن أن يعتبر منافيا للعقيدة أو معاكسا لها ورسوله يقول ، « فضل العالم على العابد كفضلى على ادناكم » ؟! » .**

ولما كان أعظم مظهر للنظام اللادينى هو تحريم تعليم الدين فى مدارس الدولة ، فان الاستاذ علال الفاسى لم يغفل الحديث عن هذه المسألة لخطورتها ، وانما عقد لها فصلا خاصا فى كتابه المذكور تحت عنوان « دينية التعليم » . وقد اشرت فيما سبق الى الهجوم الذى بدأ يوجه لدروس الدين فى المدارس المغربية على لسان جريدة « الرأى العام » ولذلك أرى من المفيد نشر الآراءالتى اعلنها الاستاذ علال الفاسى فى الموضوع لانهافى الواقع تعبير صادق عن رغائب الامة المغربية ، خصوصا فى الوقت الذى طالب فيه جلالة الملك بضرورة اعادة النظر فى برامج التعليم ، ففى ختام البحث المذكور ، يقول الاستاذ الفاسى :

« ونحن نعتبر الدين من مقومات الوطنية المغربية ، لانه الذى يحفظ مظهر

النموذج النفسى المغربى ، ولذلك لا يمكننا ان نتصور مدرسة مغربية لا تعنى بتعليم الدين ، فهو واجب وجوب اللغة والتاريخ والحساب وغيرها من المواد الاولية التى لا يستغنى عنها منهج من مناهج التعليم ، وليس من المعقول بعد التجارة المتعددة التى رأيناها فى غيرنا من الامم ، ان نكل تعليم الدين للاباء انفسهم ، فانه ليس فى متناول كل الاباء أن يقوموا بواجب أبنائهم ، اذ هم فى شغل شاغل بمقتضيات العيش وواجبات الحياة ، ولو قدر كل فرد على تعليم ابنه الدين ، لقدر أيضا على تعليمه غير ذلك ، ولما احتجنا لهذه المدارس العامة وما تتطلبه من مجهود وتدبير ، كما انه ليس من المعقول أن يكون هناك قسم من الامة يتعلم الدين ، وقسم آخر ينشأ تنشئة لايكية بعيدة عن كل اتصال بالتراث الروحى لامته ، وهذا ما يبين ضرورة تعليم الدين لا فى المدارس الخاصة بالمغاربة وحدها ، بل حتى فى المدارس المؤسسة للاجانب والتى تشتمل على قسم من أبناء المغاربة ، فالمناهج المدرسية فى المغرب يجب ان تكون واحدة، ويجب أن تكون العربية والتاريخ المغربى والدين جزءا من مقوماتها ، وقد يرى الاجانب فى هذا القول جرأة عظمى ، ولكن الواقع اننا لا نقول الا الحق ، ولا نطالب الا بما هو جار فى كل الامم التى لها دين رسمى ، اننا لا نريد أن نفرض على غير المسلمين ان يتعلموا الاسلام ، ولكننا نريد أن نفرض على كل المدارس أن يكون فى مناهجها قسط من التعليم الدينى يلزم به ابناء المسلمين ، ويسامح فيه غيرهم ، أو أن يكون هناك وقت للتعليم الدينى يشغل فيه تلامذة كل ملة مع معلميهم الدينيين على حدة ، تحت اشراف الدولة وعلى حساب ميزانيتها ، وقد طبق الايطاليون ذلك فى بعض المدارس المختلطة فى ليبيا اثناء حكمهم لها ، فلماذا لا نستطيع نحن تطبيقه فى المغرب ؟ ومثل هذا يجب ان يقع بالاحرى فى المدارس الاجنبية المؤسسة بطنجة والتى هى ملزمة بقبول ابناء المغاربة ، ان ذلك اقل ما يجب من الرعاية لابنائنا ، والاهتمام بمصيرهم الروحي .

ان قضية الحياد المدرسى قضية خرافة لم تصل نتائجها لاكثر من تجريد فرنسا وتركيا من مقدساتهما ، والالقاء بهما فى أحضان حيرة لا يخرجهما منها الا الرجوع لنظام مبنى على اصول ايجابية فى العقيدة وفى الاجتماع ، وان تركيا فى الواقع لم تقم الابتقليد فرنسا (1) لتحسب فى عداد الامم الغربية ، فى الوقت الذى تألبت فيه أروبا ضدا على الشرق والشرقيين . وان طبيعة الاسلام التحريرية المضادة لكل رهبانية أو نظام كهنوتى لا تترك لنا مجالا للبحث عن تجريد انفسنا من صفات هى اجنبية عنا ، فان الاسلام لا يزيدنا الا تثبيتا فى الاصول التحريرية والمبادىء الاجتماعية التى من شأنها ان تنشر العدل وتشعر الفرد بمسئوليته أمام الجماعة ، وواجبه فى خدمتها ، وان منع الابناء من ثقافة الاسلام لحرمان لهم من اسمى معانى النفس ، وأوسع بينات العقل ، وافسح ميادين الحرية » .

هذه كانت آراء زعيم حزب الاستقلال سنة 1951 أى قبل الاستقلال ، واضحة صريحة دون غموض ولا ابهام ، وهى نفس آرائه سنة 1958 أى بعد

---

(1) الغريب انه فى الوقت الذى قامت فيه تركيا بهذا التقليد الاعمى، فحرمت تعليم الدين فى مدارسها كما سلف ، نجد أن كثيرا من الدول اللادينية لم تحرم هذه الدروس حتى الآن . وقد حدث لى فى سويسرا انى ادخلت ولدى لمدرسة ابتدائية رسمية بلوزان ، وبعد أيام اخبرنى بان معلمته سألته عن دينه ثم حمل الى رسالة رقيقة منها تقول فيها : انها متأسفة لكونها مضطرة لاعطاء دروس دينية، خصوصا وأن ميلاد السيد المسيح على وشك الاقتراب ، وسيكون ولدى مضطرا لحضور هذه الدروس ، وبعد أيام اخذ يغنى الاناشيد الدينية المسيحية ، واخيرا حمل معه كتابا مصورا بالالوان عن حياة السيد المسيح وزعته وزارة التعليم السويسرية هدية على جميع تلاميذها . وكانت هذه الحادثة فرصة عرفت فيها ولدى بالفروق الجوهرية بين الاسلام والمسيحية . فهل يعلم هذا « اللايكيون الجدد » الذين يلذ لهم ان يهاجموا دروس الدين بكل وقاحة فى دولة لاتزال ـ بحمد الله ـ اسلامية ، ليقال عنهم انهم « تقدميون » و « ديمقراطيون » ؟!

الاستقلال كما عبر عنها فى مجلة « دعوة الحق » أخيرا ، وكما يعبر عنها فى كل مناسبة ، آخرها عيد الاضحى حيث جاء فى افتتاحيته لمجلة « صحراء المغرب » بتاريخ 7 حجة 1377 (58/6/25) ما يلى :

« لا يحسب احد ان المسلمين سينهضون بغير الاسلام ، فلن يصلح أمر هذه الامة الا ما أصلح أولها ، ولن يغرنا ما ناله الغرب من تقدم علينا ، فان ذلك لم يحصل عليه الا بسبب تطور الاقتصاد ، من العائلة الى المجتمع الآلى ، وسنأخذ بتلك الاسباب كما اخذ الغرب ، لان ذلك من أوامر الدين ، ولكننا لن نصلح معها الا بخلق الاسلام وحضارته القائمة على العدل والمساواة وعدم التفرقة بين الطبقات والتملق للاقوياء ولا للجماهير ، ولكن بدعوة متوالية ترفع مستوى الجماهير وتعلى من شأنها ، وتوحدها للكفاح فى سبيل حقها المشروع دون ضرر ولا ضرار »

ثم يختم مقاله قائلا :

« فعلى انصار الحق ودعاته ، وحفظة الاسلام وبناته ، أن يثبتوا فى مواقفهم صامدين ، وأن يواصلوا الدعـوة للحق ، والهداية للخلق ، ولا يهزمهم من خالفهم أو حاد عن طريقهم ، عاملين نصب اعينهم الحديث الشريف : « لان يهدى الله بك رجلا خير لك مما طلعت عليه الشمس » فليس بدعا من شأن الدعاة ، ولا غريبا فى أمر الهداة ان يقاسوا ثلب الثالبين ، ونبز الذين لا يومنون ، واذا لقوا الذين آمنوا رجعوا الى اصدقائهم يستهزءون . ».

فهذه الروح الاسلامية العالية هى سر شخصية الاستاذ علال الفاسى الوطنية القوية ، وسر الشعبية التى يتمتع بها فى الاوساط المغربية ، ومنذ فجر الاستقلال وقف المواقف المشرفة فى الدفاع عن القيم الروحية والخلقية للمغرب الجديد ، ازاء التدفقات الغربية ، وموجات النزق التى لم تقم وزنا لهذه القيم فى الوقت الذى نحاول ان نضع قواعد ثابتة لدولتنا الناشئة .

الوطنية والإيمان الديني

ان التاريخ يشهد بأن الفضل فى ظهور الحركة الوطنية بالمغرب سنة 1930 ، وتغلغلها فى الاوساط الشعبية ، وانتشارها بعد ذلك فى المدن والقرى، من جبال الريف بالشمال ، حتى قمم الاطلس بالجنوب . يرجع الى العقيدة الاسلامية ، والثقافة العربية ، اللتين طبعتا الشعب المغربى منذ اثنى عشر قرنا بطابع الحرية والحضارة والعلم ، وصاغتاه فى قالب رائع وحيد : جعل منه شعبا دينه الاسلام ، ولغته العربية ، وشعاره الاستقلال والحرية

واذا كان المغرب قد سقط فريسة لغارات الفينيقيين والرومان والوندال والبيزنطيين ، وسيطرتهم الوحشية فى عصور الظلام القديمة ، فان تاريخه بعد الاسلام قد تحول تحولا كاملا بعد ان اصبح يتوفر على قوة لا ينضب لها معين من ايمانه وثقافته ووحدته ، منذ ذلك التاريخ لم يكتف بالقاء الغزاة والمعتدين فى البحر،ولكنه نشر سلطانه فى عصوره الذهبية على الاندلس شمالا ، وعلى الصحراء والسودان جنوبا ، وعلى شمال افريقيا شرقا .

ورغم ان المغرب كان عاجزا أوائل هذا القرن عن الصمود للدسائس والقوى الاستعمارية ، فخضع للحماية الفرنسية والاسبانية منذ سنة 1912 ، فانه كشعب مومن بحقه وقوته ، غيور على استقلاله وحريته ، لم يخضع للأمر الواقع ، وانما حمل السلاح لمقاومة المستعمر الغاصب ولم يضعه طيلة ثلاثين عاما (1904—1934) حتى نشأت الحركة الوطنية ، والمقاومة السياسية والفكرية، وتأكد من ان هذه القوة الجديدة ، جديرة بان تواصل المعركة ضد الاستعمار ، وتقوم باعداد الشعب فكريا واجتماعيا،من جديد ، لمقاومة العدو والاجهازعليه.

وعند ما احس هذا الشعب المومن بان فرنسا تجاوزت كل الحدود ، باعتدائها

الاجرامى الشنيع على عرش المغرب وسيادته وكرامته (20 غشت 1953) وان الساعة الحاسمة لاستئناف الكفاح المسلح قد دقت ، لم يتأخر لحظة عن تقديم دمائه الغالية فى سبيل النصر .

وعند ما كان بعض الوطنيين المثقفين يستحيل فى منطقهم العلمى ، وتقديراتهم السياسية ، انهزام فرنسا ، وارجاعها الملك الى عرشه ، ويرون الاكتفاء بالمطالبة بحل« مشكلة العرش » أو بـ « عودة الملك » - يعنى الى فرنسا - دون التنصيص الى العرش ، كان الشعب ، الشعب الجاهل الامى - رجالا ونساء واطفالا - يخرج الى الشوارع ، ويواجه رصاص المدافع الرشاشة من جنود الاستعمار ، برصاص اشد فتكا ، يدوى من حناجرهم ، وينطلق من مدافع قلوبهم : « ابن يوسف الى العرش » .

كان رصاص المستعمرين يسيل الدماء ، ويفتك بالاحرار والابرياء ،ولكن رصاص الشعب كان يحطم معنوية العدو ، ويقتل امله فى استمرار سيادته وحكمه

وانتصر الشعب المغربى ، وعاد الملك من منفاه ، لا الى فرنسا فقط ! ولكن الى وطنه وعرشه ، وكانت عودته وحدها تحمل كل معانى الهزيمة التى منى بها الاستعمار الفرنسى .

وانتصر الشعب ، لا بعلمه ، ولا بسلاحه المادى ، ولا بقواعد المنطق والفلسفة والفروض السياسية ، ولكن بقوة الطاقة الكامنة فى قلبه ، الجارية فى دمائه منذ مئات السنين ، طاقة « الايمان الدينى »

وانسحب الاستعمار من مسرح السياسة المغربية ، ليترك رواسبه الفكرية تحتل بعض الرءوس المغربية ، وظهرت « اللادينية » الى الوجود تحاول الارتكاز والانتشار باسم الحرية ، وعلى حساب الديمقراطية ، ولكن الشعب المغربى العربى المسلم سوف يقنع دعاة « الديمقراطية اللادينية » بان بذورهم لن تثمر فى تربة هذا الوطن الطاهر ، لانه وطن الاحرار المومنين .

تلك هى اللادينية الملحدة ، وهذه هى الوطنية المومنة ، فهل يجتمعان ؟

يقول فيلسوف غربى : **من لا يخلص لدينه ، لا يخلص لوطنه** .

ويقول غانـدى زعيم الهند البرهمية :

« اذا فصلت السياسة عن الدين فقدت معناها .

كل طفل فى مدرستنا يعرف الانظمة السياسية فى الهند ، ويعرف كيف ان بلاده تتقد باحساسات جديدة ، باَمال جديدة ، بحياة جديدة ، ولكننا فى حاجة ايضا الى النور الثابت المستقر ، نور الايمان الدينى . وليس الايمان الذى يتحدث الى العقل ، بل الايمان المسطور فى صفحة القلب ، يجب أولا ان يكشف عن ضميرنا الدينى ، فاذا فعلنا ذلك تفتحت امامنا فى الحال الدنيا كلها ، فاذا وصل الشبان الى سن الرجولة ، وصلوا اليه مزودين بأطيب زاد، فيعرفون كيف يجاهدون فى الحياة . اما ما يحدث اليوم ، فهو ان اغلب الحياة السياسية وقف على الطلبة ، ولكنهم حالما يفرغون من الدراسة يغرقون فى نسيان مطبق ، ويبحثون عن وظائف تعسة ، ناسين كل شىء عن الله .. »

المغرب دولة إسلامية

هل نحن بحاجة الى ان نؤكد بان المغرب دولة اسلامية ، وان اكثر من 98٪ فى المائة من سكانه مسلمون ، وان الحماية الفرنسية ، وحملتها التبشيرية، ورواسب استعمارها الفكرى بعد استقلال المغرب ، لم تغير ولن تغير من هذه الحقيقة شيئا ؟

ومع ذلك فيجب ان نعترف ، مع الاسف ، بان الاجيال التى تعلمت فى المدارس الفرنسية اللايكية سواء فى فرنسا أو فى المغرب منذ 1912 ، بالاضافة الى مدارس الحكومة المغربية التى عاشت فيها اللغة العربية والثقافة ألاسلامية على هامش برامجها الفرنسية منذ ذلك التاريخ حتى اعلان الاستقلال سنة 1956 ، هذه الاجيال التى تخرجت فى هذا التعليم من مدرسته الابتدائية الى كليته العالية ، لا يمكن القول بانها فى مجموعها خرجت ناجية وسليمة الفكر من رواسب هذه التربية اللادينية .

اضف الى ذلك ان الثورة النفسية التى يشعر بها جيل عاش تحت قدم الاستعمار ، تدفعه لا للثورة على هذا الاستعمار فقط ، بل حتى على ما علمه الاستعمار نفسه ان يثور عليه ، أو شككه فى صلاحيته وقيمته ، فهو يثور لا لهدف يرجوه من وراء هذه الثورة فقط ، ولكن نلذة التى يجدها فى الثورة نفسها ولذلك يكفى ان يخرج الى الشارع عشرة اشخاص فى مظاهرة ضد فكرة أو سياسة أو حكومة ، لينضم اليهم فى الحال مئات من الناس، من غير ان يكلفوا انفسهم مشقة البحث فى اهداف المظاهرة ومنظميها . ان واجبنا فى هذه الحالة ، هو ان نحسن توجيه المظاهرة توجيها نافعا ، قد يكون فى الواقع على عكس ما كان يرجوه المحركون الاولون لها .

وواجبنا ازاء هذا الجيل الثائر ، ان نوجه ثورته منذ البداية فى طريق

البناء لا الهدم ، ولغرض الاصلاح لا الافساد . ورغم ان هذا التوجيه السديد للثورة الوطنية يسير فى المغرب طبق تعاليم قائد هذه الثورة الاكبر جلالة الملك **محمد الخامس** ، ومن ورائه شعب بأكمله يؤيده ويناصره ، فاننا نرى – مع الاسف – من يدعو الى « اللادينية » بوقاحة ، ومن يؤيد الصهيونية بصراحة ، ومن يتساهل فى حقوق الدولة على حساب سيادتها الوطنية ، ومن يريد الدخول فى الحلف الاطلسى والانتفاع بوجود القواعد الامريكية ، للحصول على دولاراتها ، ومن يسخر من المقدسات الاسلامية ، والقيم الروحية والخلقية للدولة ، الى غير ذلك من المبادىء الهدامة ، والنزعات الاباحية التى تعتبر خطرا على كيان المغرب الجديد ، ومستقبل الاجيال التى نريد تكوينها تكوينا قوميا اسلاميا **نظيفا** .

ان جميع مظاهر الثورة المغربية ، سواء كانت فكرية أواجتماعية أو سياسية يجب ان توجه فى اطار الدولة العام الذى اعلنه جلالة الملك **محمد الخامس** باسم الشعب المغربى الف مرة ومرة ، وهو **اطار القومية العربية والتعاليم الاسلامية** . وهذا الاطار جدير بان يوقد جذوة هذه الثورة وينميها . لانهيتوفر على عناصر « الطاقة الكهربائية » الكفيلة بتحريك ماكينة الدولة المغربية فى الطريق المامونة نحو الازدهار والتقدم والمجد .

وسوف يشهد التاريخ بان جلالة الملك محمد الخامس استطاع – بينما كان كابوس الاستعمار جاثما على صدر وطنه – ان يعلن للعالم فى خطابه التاريخى بطنجة سنة 1947 رغبة بلاده فى **التحرر والاستقلال** وان يؤكد على مسامع الملايين بان **المغرب دولة عربية اسلامية** ، وانها تبادل العرب جميعا شعور الاخوة والعطف . وكذلك خطط جلالته مستقبل بلاده ، ووضعها فى اطارها الطبيعى الذى لا تستطيع اية قوة فى العالم ان تخرجها منه وهو اطار « **العروبة والاسلام** » .

ولا يزال التاريخ يشهد كل يوم – منذ ذلك الخطاب – بان « **محمد الخامس** » لم يتنكب ابدا عن هذه الطريق ، وانه اذ يقيم كل يوم حجرة فى بناء « **المغرب**

الجديد » انما يقيمها على اساس هذا الاطار ، وداخل حدوده العامة ، لاينحرف عنها ولا يميل . وخطب جلالته فى كل مناسبة ، تقيم الدليل على ان سياسة المغرب فى جميع ميادين الاصلاح ، وتوجيهه التوجيه الحكيم الرشيد ، انما تصدر كلها من نبع روح واحدة مخلصة لله والوطن ، هى روح جلالته المومنة المسلمة ، التى هى اصدق مرآة تنعكس عليها ارواح امته فى ايمانها وصدقها واخلاصها .

ولكم يطرب كل مغربى ان يقرأ فى خطاب تنصيب صاحب السمو الملكى رئيس اركان القوات الملكية المسلحة الامير مولاى الحسن وليا للعهد (1) ، هذه الوصايا الابوية الروحية من جلالة الملك لابنه الشاب الذى كافح الاستعمار بجانبه منذ الطفولة ، وشاركه آلام الايام السوداء التى مرت بـه وبوطنـه ، بنفس الروح المومنة التى رباه جلالته عليها . ففى تلك اللحظة التاريخية التى حمل فيها الابن الكريم عبء القيام باداء رسالة آبائه واجـداده فى المغـرب ، واصبح رمزا لاستمرار هذه الرسالة ، يأبى الاب العظيم الا ان يذكره باصول هذه الرسالة ، وقيمها الروحية والخلقية ، لتكون عدته ورائده فى المستقبل ، اذ يوصيه قائلا :

« وانت يـا بنـى

ها قد افاء الله عليك من عوارف انعامه ، واضفى عليك سوابغ قبوله واكرامه ، والف بين القلوب على حبك ، واطلق الالسنة بمدحك والثناء عليك فاحمد الله الذى شرح للايمان صدرك ، ورفع بالاخلاص قدرك ، ونشر بالتفحية فى الخافقين ذكرك ، واياك ان تحيد عن صراط الاسلام القويم ، أو تتبع غير سبيل المومنين ، فانه لا عدة فى الشدائد كالايمان ، ولا حلية فى المحافل كالتقوى ، واعرف الله فى الرخاء يعرفك فى الشدة ، وتقـرب منه بالاعمال الصالحة ذراعا ، يتقرب منك توفيقك باعا ، واجعل القـرآن المصبـاح الـذى تستضىء به اذا ادلهمت الدياجى ، واشتبهت عليك السبل ، وليكن لك فى

(1) بتاريخ 10 حجة 1376 (9 يوليه 1957)

رسول الله وصالحى الخلفاء اسوة حسنة ، اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده»

وبنفس هذه الروح ، وذلك الايمان الشديد بالله ، يتوجه جلالته بالنصيحة لشعبه الكريم فى خطاب العرش التاريخى الذى القاه فى 18نونبر1957اذيقول:

« ان المغرب ينتمى الى عالم العروبة والاسلام الرحب الفسيح ، وهذا الانتماء يجعله شديد الاهتمام بما يجرى فيه ، متتبعا عن كثب تطور احواله ، مؤيدا قضاياه العادلة فى المنظمات الامية ، كما انه سيسعى لتقوية ما يصله به من اواصر معنوية ومادية ترجع الى قرون طويلة ..»

« .. لقد علمنا التاريخ ان اجدادنا المغاربة والمسلمين على العموم ، انما سادوا وشادوا بتمسكهم بالقرآن المبين ، واعتصامهم بحبل الله المتين ، ولاسبيل للمسلمين للخروج من الحالة الحاضرة ، واهتدائهم الى أقوم طريق الا بالرجوع الى موارد الاسلام الصافية ينهلون منها ويعلون ، وسيجدون فيها الدواء الناجع لكثير من ادواء العصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فالاسلام دين رحمة وسماحة وعدالة وسلام ، وهو يعطى للرب حقه من نشاط المرء ، كما يعطى للمجتمع والاسرة والنفس حقوقها .

فالواجب على رعيتنا المخلصة ان تتمسك بالدين ، وتقطع دابر الشك بحد اليقين ، وان تلجأ الى الله اذا دهمتها الخطوب ، وتأخذ بسنته الكونية لنيل المرغوب ، (قل هذه سبيلى ادعو الى الله على بصيرة انا ومن اتبعنى وسبحان الله ، وما انا من المشركين) . »

« ويرتفع جلالة « محمد الخامس » الى مقام السمو الروحى الكامل لاصحاب الرسالات ، عند ما يقف امام الجمعية العامة لهيأة الامم ، ويبشر معتزا برسالة الاسلام فى الحياة ، ومثله الانسانية العليا، ويخاطب ممثلى دول العالم قائلا :(1)

« واذا كانت دولتنا تمتاز بانها دولة فتية ، فانها فى نفس الوقت امة عريقة متشبثة بعقائدها الدينية ، وقيم الاسلام الروحية ، تلك القيم التى هى اسس حضارة شديدة الحرص على السلم والعدالة والمساواة ، وان منظمتكم

(1) بتاريخ 9 دجنبر 1957

التى تسعى سعيا حثيثا لخلق انسجام ثابت بين اجزاء العالم ، والتى تهدف الى توحيد الشعوب ، وربط مختلف عناصرها باواصر تضامن وثيق ، هذه المنظمة جعلت مقصدها الاسمى ، ومثلها الاعلى فى تحقيق التعاون والتفاهم بين الامم كبيرها وصغيرها ، وتمكين التعاطف والاخاء بين الشعوب ، ان مبادىء العدل والحرية والمساواة التى هى اسس منظمتكم ، تتفق وما نعتبره طبق معتقداتنا مبادىء مقدسة ، ولذلك فان الاغراض التى حددها الميثاق ليست غريبة عما نهتم به من شئون ، وما نرمى اليه من غايات » .

هكذا تحدث جلالة الملك الى ممثلى 82 دولة فى هيأة الامم ، وبهذه الروح المعتزة بالاسلام ، الفخورة بحضارته ورسالته الانسانية خاطبهم ، ليذكرهم بان المغرب ليس هو الدولة التى كان الاستعمار يوهمهم بانها بلاد البدو والبربر المتوحشين،ولكنها بلاد حضارة عريقة ، قامت رسالتها على مبادىء العدل والحرية والمساواة قبل ان تعرفها الثورة الفرنسية باثنى عشر قرنا ، وعملت على نشر السلم والاخاء وتحقيق التفاهم والتعاون بين شعوب العالم ، قبل أن تولد منظمة الامم . وتعلن ميثاقها الدولى ، ولذلك فان هذه المبادىء لم تكن جديدة بالنسبة لنا ، **وليس للغرب فيها فضل علينا .**

ولعل من الواجب ان اسجل هنا العمل التاريخى العظيم الذى سيظل اروع الاصلاحات التى امتاز بها عصر « محمد الخامس » الذهبى ، والذى هو فى نظرى أهم الاعمال الانشائية التى انجزت بعد الاستقلال ، ذلك هو اخراج « **مدونة الفقه الاسلامى** » وتأسيس لجنة من كبار علماء المغرب لتحريرها . تحت الرآسة العليا لجلالته ، ورئاسة سمو ولى العهد الشرفية ، ورئاسة وزير العدل الفعلية .

ففى 22 رمضان 1377 (12 ابريل 1958) كان جلالة الملك يستقبل هذه اللجنة بمناسبة اتمامها لقسم « مدونة الاحوال الشخصية » وينوه بمجهودات اعضائها فى احياء تعاليم الشريعة الاسلامية ، عند ما وجه اليهم الخطاب قائلا : « انكم تناولتم بالدرس جانبا من الفقه الاسلامى ذا أهمية قصوى فى

الحياة ، لتعلقه بالاسرة التى هى عماد المجتمع ، فاستخرجتم احكامه مجردة عن الافتراض والتأويل ، وبوبتموها تبويبا يسهل على رجال القضاء مهمتهم ، مراعين فى نطاق الشريعة السمحة كل ما من شأنه ان يقوى الاسرة المسلمة، ويدرأ عنها شرور العادات التى عرضتها للانحلال فى العصور المتأخرة ، وان قصر الزمن الذى انجزتم فيه جميع هذه الاحكام ليدل على ان المغرب متوفر على فقهاء اكفاء ، ومحتفظ بتضلعه فى ميدان الدراسات الفقهية »

واضاف جلالته : ان المغرب كله ليشكركم على هذا المجهود الذى بذلتموه فى سبيل وضع هذه المدونة التى هى **مفخرة لا** للمغرب وحده ، بل للعالم الاسلامى كله . فرد عليه مقرر اللجنة العام الاستاذ علال الفاسى قائلا : ان اعضاء اللجنة مغتبطون كل الغبطة اذ يرون ان عملهم نال رضى جلالته ،ولاحظ عضو اللجنة الاستاذ المختار السوسى وزير التاج قائلا : ان اللجنة لم تنته من عملها لانه لا يمكن ان يقال انها انتهت حقيقة من عملها **الا حين تصبح جميع القوانين المغربية منسجمة مع الشريعة الاسلامية .**

وفى ختام الحديث طلب جلالته من اعضاء اللجنة ان يتابعوا عملهم ، وان يشرعوا فى تدوين « قانون الاموال »

وقد جاء فى الخطاب الذى قدم به وزير العدل الاستاذ عبد الكريم ابن جلون هذه المدونة الى جلالة الملك ما يلى :

« وان هذه المدونة لهى كما اردتم لشعبكم المومن المسلم ، مجموعة من القواعد العامة للشريعة الاسلامية فى حلتها القشيبة الزاهية ، متجردة عن كل التاويلات العقيمة والعادات الفاسدة ، ثم هى بعد كل هذا وذاك معروضة فى قالب عصرى منظم ، يتوفر فيه جميع ما يتطلبه القانون الحديث من تنسيق وتهذيب .

كما ان هذه المدونة كانت مصداقا بينا لما صرحتم به فى خطاب التدشين من توفر المغرب – كأمة عريقة فى ميدان الدراسات الفقهية والتشريع – على ثروة تغنينا عن اتخاذ قوانين موضوعة لدولة اخرى .

على أن هذه المدونة لن تؤدى المهمة المتوخاة منها لو لم تعر الجانب

الاجتماعي ما يستحقه من تقدير واعتبار ، فتستأصل جراثيم الضعف والانحلال الاجتماعي ، وتعمل على تشييد صرح العائلة على مبادىء سليمة من كل الشبهات ، وأسس متينة تدرأ عن مجتمعنا عادية التفكك والانحلال .

فالهدف من هذه المدونة كما صرح به سمو ولي العهد ، لم يكن هدفا دينيا او قانونيا محضا ، بل هو مع هذا وذاك ، يرمي الى تدعيم الاسس الاجتماعية التي يعيش عليها المغرب في القرن العشرين امام تضارب الافكار والنزعات ، تثبيتا لدعائم الاسلام الحقيقية ، وقضاء على الافكار التي تريد ان تجعل من الاسلام شريعة متاخرة رجعية .

وان هذه المدونة التي اصبح المغرب بفضلها يتوفر على قانون موحد للاحوال الشخصية ، من شأنها ان تجعل جميع المواطنين على بينة من امرهم يعرفون مقدما مالهم من حقوق ، وما عليهم من واجبات ، كما انها ستسهل مامورية القضاء الى حد بعيد ، وتدرأ عنهم عناء التنقيب في كتب الفقه المختلفة وضمن اقوال متضاربة ، على النصوص التي يعتمدونها فيما يصدرونه من احكام.

كما ان اسلوبها السهل المبسط كفيل بان يحدو شبابنا لدراسة الفقه الاسلامي ، ويجعلهم متطلعين الى معرفة ما امتاز به من مرونة وحيوية ، وانسجام وتقدمية » .

هذا ، في رأيي ، هو سبيل التجديد والاصلاح الذي نحن في حاجة اليه لبعث تراثنا الفكري ، وحضارتنا الاسلامية ، ودعم استقلالنا الادبي والثقافي ، وحماية قيمنا الروحية والقومية من التفسخ والانحلال .

وقد يكون من الواجب على شعب ليس له تاريخ ولا قانون ولا حضارة ، ولا يملك ثقافة ولا لغة قومية ، ان يستعير هذه الاشياء ممن يملكها ، او يندمج في الامم التي تملكها لينتفع بخيراتها . ولكن عند ما يملك المرء بيتا قديما يتوفر على جميع المرافق الضرورية للحياة ، بيد انه يحتاج الى التجديد والاصلاح ، وبدلا من ان يشمر عن ساعديه لاصلاح بيته ، يعمد الى هدمه ، ثم يلتجىء لبيوت جيرانه الجديدة طالبا ايواءه معهم ، عند ما يفعل الانسان ذلك

بأى شىء نحكم عليه ؟

ان هذا هو ما فعله اتا تورك بطل الاستقلال التركى ، عند ما حاكم التشريع الاسلامى ، وحكم على قوانينه واحكامه بالسقوط ، واستعار القانون المدنى السويسرى ليرغم الاتراك المسلمين على الخضوع اليه . وملأ ديباجة هذا القانون بعبارات الطعن والازدراء باحكام الدين الرجعية البدائية ! كماسلف لنا فى فصل سابق .

فهل سلك « **محمد الخامس** » بطل الاستقلال المغربى هذه الطريق ؟

لقد ثار الرجلان معا على الاستعمار ، وفكر الرجلان معا فى الاصلاح ولكن شتان بين الثورتين ، وشتان بين التفكيرين .

شتان بين من يدعو شعبه ، ليكتب قانونه المدنى بقلمه ، وبحروفه ، وطبق حاجاته ، وبين من يستورد هذا القانون وتلك الحروف من الخارج ، كما يستورد السيارات والثلاجات .

شتان بين من يومن بقدرة شعبه على الانتاج والابتكار فيضع ثقته فى رجاله لينشئوا ويبنوا ، وبين من يقسو فى حكمه على أمته ويزدرى بجميع مقدساتها ومقوماتها ، فلا يستخدم رجالها الا كسعاة بريد ، أو سماسرة تجارة

شتان بين من يبعث حضارة قومية ، ويجدد ثقافة وطنية ، ويحيى شعورا دينيا ، ويقيم من ذلك دعائم دولة مستقلة ، وبين من يهدم هذه الدعائم ،ليقيم دولته على اعمدة اجنبية جوفاء .

شتان بين من يومن بالله ، ويعتقد بان « العلم يدعو للايمان » (1) ،وبين من يومن بالمادة ، ويعتقد بان العلم يدعو للادينية

شتان بين من يصنع التاريخ ، وبين من يخضع لصنع غيره فى التاريخ .

---

(1) هذا عنوان كتاب للعلامة الامريكى كريسى موريسون رئيس اكاديمية العلوم بنيويورك ، ترجمه الاستاذ محمود صالح الفلكى سفير مصر الاخير بفرنسا ، وهو من أبدع الكتب التى ألفت فى هذا الموضوع .

هذه هى حقيقة الثورة المغربية اذا قيست بالثورة التركية ، وذلك هو الفرق بين القائدين « **محمد الخامس** » ملك المغرب ، و « **مصطفى كمال** » رئيس جمهورية تركيا الاول .

ومن أجل ذلك ، كان جلالة الملك يعبر عن حقيقة تاريخية عند ما قال « ان مدونة الفقه الاسلامى » مفخرة لا للمغرب وحده ، بل للعالم الاسلامى كله، ويوم تتم قوانين هذه المدونة كلها ، وتصبح اساس الحكم فى جميع المحاكم المغربية، سنشعر جميعا بهذا الفخر ، ويحسه العالم الاسلامى معنا ولقد كنا نحس دائما بالفخر والاعتزاز القومى بهذه القيادة الوطنية الاسلامية العربية التى يخط لنا طريقها فى جميع الميادين ملكنا العظيم ، تلك القيادة التى تعمل لاخراج ثروة المغرب من أرض المغرب ، والتى تومن بان « **المغرب يتوفر - كأمة عريقة فى ميدان الدراسات الفقهية والتشريع - على ثروة تغنينا عن اتخاذ قوانين موضوعة لدولة اخرى** » .

ولا نستطيع الا ان نبدى اعجابنا وتقديرنا البالغ بسمو ولى العهد ، الامير مولاى الحسن الشاعر بمسئولياته الجديدة، وهو يقول عن هذه المدونة: « **انها ترمى لتدعيم لاسس الاجتماعية التى يعيش عليها المغرب فى القرن العشرين امام تضارب الافكار والنزعات ، تثبيتا لدعائم لاسلام الحقيقية ، وقضاء على الافكار التى تريد ان تجعل من الاسلام شريعة متأخرة رجعية** »

هذه المواقف الرائعة ، لا تدع سبيلا للشك فى أن المغرب الجديد المستقل لم ينحرف قط عن وضعه الطبيعى الذى جعل منه « دولة عربية اسلامية » ، لسبب بسيط ، هو ان شعبه لا يبغى باسلامه ولا بعروبته بديلا ، وليس فى العالم قوة تستطيع ان ترغمه على التخلى عن هذين المبدأين ، لانهما جزآن من وجوده وكيانه الذاتى ، ومن أجل الدفاع عنهما وقف عشرة ملايين من المغاربة صفا واحدا خلف قائدهم الاكبر « **محمد الخامس** » الذى وضعوا فيه كامل ثقتهم ، للمحافظة على رسالة جده الاعظم **محمد بن عبد الله** التى هى رسالة

الحرية والعدالة والاستقلال ، كما هى رسالة الحق والاخوة والسلام .

ويجب الاعتراف بان حرارة الايمان بالله وباليوم الآخر ، لها أكبر الفضل فى ايقاظ الحماس الوطنى، والتضحية بالانفس والاموال فى مقاومة الاستعمار، وهذا هو سر انتصار الحركات الوطنية فى العالم الاسلامى ، ضد قوات الطغيان المتحالفة، واذا كانت سياسة «القومية العربية» التى تتزعمها الجمهورية العربية المتحدة قد وجدت تجاوبا وتاييدا كاملا فى كل بلد عربى، فلان الرئيس **جمال عبد الناصر** كان يتوفر على اعصاب قدت من الايمان الصلب الذى افتقده زعماء المصالح الشخصية فى الشرق ، وبهذه الاعصاب المومنة القوية، واجه حرب الاعصاب التى شنها عليه الاستعمار الغربى منذ تاميم القنال ، حتى ساعة الهجوم الغادر على مصر ، دون ان تحس بالضعف أو الانهيار . كما كان يتوفر عليها من قبل جلالة الملك « **محمد الخامس** » ، عند ما واجه تهديدات المرشال جوان والجنرال كيوم ، وحرب الاعصاب التى شنتها عليه القوات الاستعمارية بالداخل والخارج ، منذ طالب باستقلال المغرب رسميا ، الى ان حاصرت الدبابات الفرنسية القصر الملكى ، واجبر جلالته على مغادرة الوطن الى المنفى ، وبقى الايمان الفوار من قلب الملك الثابت يمد اعصابه بالقوة الكافية لصد جميع الاعاصير .

وفى مصر ، كما فى المغرب ، ظل الايمان الدينى يعمل جنبا الى جنب مع الفكرة القومية ، ففى عهد الثورة المصرية وقبلها ازدهرت حركة احياء القيم الاسلامية ، والثقافة والتاريخ الاسلامى ازدهارا مشرقا ، وأعلن الدكتور طه حسين فى مؤتمر التضامن الافريقى الاسيوى بان مصر اخذت على نفسها العهد بان تعمل على احياء التراث الاسلامى ، ونشر الثقافة العربية ، والمساهمة باكبر نصيب فى توجيه الفكر الحديث نحو الاغراض الانسانية والمثل العليا

ويعتبر اديب مصر الكبير هذا فى طليعة مفكرى الشرق العربى الذين ملأوا المكتبة الاسلامية الحديثة بدراساتهم وبحوثهم التاريخية الرائعة من امثال توفيق

الحكيم وعباس العقاد والمرحوم احمد امين وحسين هيكل وسيد قطب والدكتور احمد ابى شادى وفتحى رضوان وعشرات غيرهم .

اما فى اندونيسيا والباكستان فان حركات احياء وتجديد القيم الاسلامية تمتازبالابتكاروعمق التفكير ، وتنص المادة 197 من دستور جمهورية الباكستان الاسلامية على ما يلى : « يقوم رئيس الجمهورية بانشاء هيأة للبحوث الاسلامية والدراسات العليـا التى تساعد على تجديد المجتمع الاسلامى واقامته على اساس اسلامى حق » ويقول الدكتور زبيرى مستشار التعليم بحكومة الباكستـان ، وعضو لجنة تنظيم هذا المعهد « ان الغرض من ذلك هو تجديد المجتمع الاسلامى باسره ، لا المجتمع الاسلامى فى الباكستان وحدها ، وسيقوم هذا التجديد على اساس المبادىء الاسلامية الحقيقية التى تحمل فى مفهومهاوتطبيقها معنى الشمول ان دولتنا تقوم على اساس بعض المبادىء ، كما ان اهدافنا تساير روح العصر ، اما وقد دخلنا فى العصر الذرى ، واصبح مصير هذا الكـوكب الصغير الـذى يطلق عليه الارض معلقا، فقد بدأ بعض الفلاسفة منامثال جاكموريتان يدركون ان « علمانية » (لادينية) المجتمع والدولة التى بدأت فىعصر النهضة فىالقرن السادس عشر الميلادى هى سبب الفساد والتدهور اللذين لحقا بالمسيحية التى انقسمت الى دول قبلية متحاربة .

لقد انكر لوثر وجود أى صلة بين الايمان والعمل ، كما انكر ميكيافيللى وجود أى صلة بين اخلاق الفرد واخلاق المجموع ، وانكر ديكارت وجود أى صلة بين المادة والعقل . وهذا الجرى وراء مثل هذه الازدواجية ، هو الذى دفع بالمدنية الحديثة الى نهاية شوطها ، ونحن نعلم ان علينا اما ان نصل الى طريقة جديدة لوصل ما انقطع بين الفرد والمجتمع ، وبين الشعور والعقـل ، وبين الضمير وكل منهما ، واما ان يقضى علينا اليأس الروحى والفناء الجسـدى ، **ان تلك الاقطار والمجتمعات التى لا تزال تفخر بعلمانيتها (لادينيتها) انما تعيش تحت تأثير افكار القرن التاسع عشر . اما المحاولة التـى نبذلهـا فـى الباكستان لاخضاع حياتنا لنظام اخلاقـى ، وتكييف مجتمعنا وفقا للمبادىء**

الاسلامية ، واعتبار النظام الزمنى بما فيه الدولة خاضعا للنظام السرمدى ،. هذه المحاولة لا تعتبر رجوعا للحكم الدينى الذى كان سائدا فى العصور الوسطى ، وانما هى تطلع الى عصر يدرك الناس فيه مرة أخرى ان هناك وحدة مطلقة تنظم الوجود بأسره .

لقد قدم الاسلام للعالم مبدأ عدم الازدواج فى الحياة ، وان الحياة الدنيا والحياة الآخرة هما مظهران لمجرى واحد للحياة ، ولذلك فان المادة والوجود حقيقيان ، وتبعا لذلك ، فليست هنالك اى ازدواجية فى البحوث الفكرية ، فليست هناك دراسات مقدسة واخرى علمانية (لادينية) ، لان المعرفة مقدسة كلها ،**فاذا كنا نرغب فى اقامة المجتمع الاسلامى على اساس اسلامى فان علينا ان نسعى لكى نستعيد الى انفسنا، بل والى العالم المتحضر بأسره ذلك الاحساس بالوحدة والترابط والغرض من الحياة ومن جميع نواحى النشاط فيها ، وهى الامور التى فقدتها المسيحية منذ عصر النهضة ، وهذا هو السبب فى انه لم ينشأ فى تاريخ الاسلام أى صراع بين الدين والعلم ، وهذا يرجع الى ان الاسلام يعترف بسيادة العقل .** ولقد أكد فلاسفة الاسلام من امثال الفارابى وابن سينا ان أول ما خلقه الله هو السبب المطلق ،الاول ، أو العقل،أو الذكاء وهذا هو السبب فى ان المسلمين اتبعوا المنهاج العلمى فى جميع ملاحظاتهم ودراساتهم .

وقد قال الاستاذ ميهرهوف : « لقد حافظ العرب على مستوى ارفع من الحياة الفكرية ودراسة العلوم فى الوقت الذى كان فيه الغرب المسيحى يجاهد ضد البربرية جهاد اليائس المستميت ، ولقد بلغ نشاطهم ذروته فى القرنين التاسع والعاشر ، ولكنه استمر حتى القرن الخامس عشر ، ومنذ القرن الثانى عشر كان كل غربى يتمتع بذوق علمى ، أو يرغب فى الاستزادة من العلم ، يتجه ببصره الى المشرق أو الى المغرب العربيين . »

هكذا تفكر جمهورية الباكستان الاسلامية فى تجديد القيم الروحية للمجتمع الاسلامى ، وقد رأينا آنفا فى تصريحات جلالة الملك ، وسمو ولى العهد ،والسيد

وزير العدل ، ما يدل على ان المغرب المسلم ، له نفس الاهداف المثالية التى للباكستان ، وانه واثق من صلاحية التراث الاسلامى ، والحضارة العربية ، لبناء كيان جديد ، لمغرب عصرى جديد ، يتسم بطابع الابتكار والتقدم والتجديد.

ويجب ان نعترف هنا باننا لم نلاحظ – فى وقت من الاوقات – ان حزب الاستقلال يريد ان ينحرف بالمغرب عن اطار « الدولة العربية الاسلامية » أو يتجه به نحو اللادينية مثلا ، فالتمسك بالعروبة والاسلام لا يزال حتى الآن هو سياسته المثلى منذ مؤتمره العام الاخير ، ولا تزال جريدة « العلم » توكد فى جميع المناسبات بان « الحزب بالاسلام وللاسلام » ، ونجد فى محاضرات واحاديث أعضاء من حزب الاستقلال روحا اسلامية عالية ، ويكفى ان الذى يمثل هذا الاتجاه وهذه الروح تمثيلا قويا هو زعيم حزب الاستقلال نفسه الاستاذ علال الفاسى ، على أن الخطر ليس هو فى وجود الشواذ أو الشذوذ عن الجماعة ، ولكنه فى سيطرة الشواذ أو الشذوذ على الجماعة .

كما اننا لا نعرف أى نزعة لادينية توجد عند بقية الحركات الوطنية الاخرى ، بل بالعكس ، فهناك من يدعوُ الى الاصلاح الاجتماعى عن طريق « اشتراكية اسلامية» وهذا يعنى ان الوطنية السليمة تجد فى الاسلام آفاقا متسعة للاصلاح والتجديد ، طبق نظريات التطور الحديث .

المسألة اليهودية

بعد سقوط الحكومة الائتلافية قال لى الشرقاوى :

عارضنا قرار حل «جمعية كاديما»!

فى 10 يونيه 1956 اصدر مدير الامن انعام الوطنى قرارا بحل « جمعية كاديما » الصهيونية ، التى كانت تقوم بتنظيم هجرة اليهود الى اسرائيل ، وكانت فى عهد الحماية الفرنسية تقوم بنشاط صهيونى كبير فى المغرب ، على مرأى ومسمع من الشعب المغربى ، فتجمع الاموال ؛ وتبث الدعاية الصهيونية ، وتقوم بتذليل جميع الصعاب لترحيل اليهود الى اسرائيل ، وكانت تتوفر ، لهذا الغرض ، على معسكر كبير بطريق الجديدة ، على بعد بضعة كيلومترات من الدار البيضاء ، وكان من الواجب بعد ان حصل المغرب على استقلاله ، وتألفت حكومته الائتلافية الاولى ، ان يصدر الامر بحل هذه الجمعية، وان يوضع حد لنشاط الصهيونية الهدام فى المغرب .

وكانت قد مضت عدة اشهر على سقوط هذه الحكومة ، حينما كنت اتحدث مع زميلى السيد محمد الشرقاوى عضو المكتب السياسى للحزب ، ووزير الدولة السابق ، عن اليهود ، ولم يشعر حتى قال لى : ان الذى اتخذ قرار حل « جمعية كاديما » هو وزير الداخلية ، ومدير الامن العام ، بموافقة زملائهم. أما نحن - يعنى الشوريين - فقد عارضنا هذا القرار . !!!

يا للفظاعة والهول ! يا لها من صدمة أطارت صوابى ! اننى لا اكاد اصدق هذا ، كنت اتصور كل شىء ، الا ان يذهب الاصدقاء الذين رشحناهم لتمثيل الحزب فى الحكومة،الى حد الدفاع عن هذه الجمعية الصهيونية ، التى ترعرعت تحت احضان الاستعمار فى المغرب . ! ولو ان احدا نقل هذا الخبر عنه لما صدقت ،

اذ لا افهم كيف يمكن ان يكون الرجل وطنيا، ويؤيد الصهيونيةفى وقتواحد!؟

ولكن هذا الجمع يجوز وينسجم فى ذهن من يومن بالديمقراطية اللادينية، وما دام الاحساس اللادينى يقوم على اعتبارات المصالح المادية ، وعلى التفكير الانانى،فان الصهيونية لا تكون خطرا الا على فلسطين والاقطار العربية المجاورة لها ، ولكنها بعيدة عنا ، ولذلك لا تكون خطرا مباشرا علينا . فلماذا نهتم بمعارضتها ومعاداتها ؟! ولماذا نصدر قرارا بحل جمعية تابعة لها ، ونتعرض لمناوءة الصهيونية العالمية لنا ؟!

ان هذا « المنطق اللادينى » هو نفسه بالذات الذى قاد تركيا للاعتراف باسرائيل ، والتعامل معها ، فهو اذن منطق منسجم مع نفسه ، ولوانه يبدو لنا نحن متناقضا لاول نظرة ، وقد ظل الشرقاوى وفيا لهذا الموقف**بعد الوزارة،** حينما اصدر جريدة الديمقراطية بالفرنسية ، واخذ يدافع بحرارة ، عن حق اليهود فى السفر حيث شاءوا ، يعنى الى اسرائيل ، ويتهم الحكومة المغربية بانها تقيد حريتهم ، وتعرقل جوازاتهم ، مع انه كان يعلم ان السلطات البلدية كانت تجد بكثرة ، فى جوازات السفر التى يتقدم بها اليهود لتمديد أجلها مثلا ، تاشيرات بالدخول الى اسرائيل ، وان التصريحات التى يقول فيها هولاء بان سبب سفرهم هو السياحة ، لم تكن لتخدع السلطات المغربية بهذه البساطة ، خصوصا بعد ان يقوم الدليل على انهم باعوا امتعتهم ، وهربوااموالهم الى الخارج .

ولم تمض مدة طويلة على حديث الشرقاوى ، حتى بلغنى عن وزير شورى آخر ما يؤكد صحة هذا الحديث ، كما بلغنى من مصدر ثقة ، ان وزيرا شوريا ثالثا قال اثناء المداولة بشأن هذه الجمعية :**اذا جاز لى ان امنع هجرة أليهود الى اسرائيل ، فان نفس الموقف يجب ان اقفه اذا تأسست غداً جمعية أسلامية لمساعدة هجرة المغاربة الى المدينة .!!!** وكان لهذه المقارنة التى تعبر عناحساس صاحبها اللادينى أثر كبير فى نفس وزير معروف بغيرته الاسلامية . ومهما يكن من أمر ، فان المناقشة دارت فى جلسة وزارية ، لا يستطيع اى وزير ان ينكر موقفه فيها ، ومن حق الشعب ان يعرف المواقف الحقيقية لاعضاء

حكومته ، ومن واجب هولاء ان تكون لديهم الشجاعة الكافية للدفاع عن هذه المواقف امام الشعب ، اذا كانت حقا فى صالح الشعب .

هذا الموقف المروع الذى اصاب عروبتنا فى الصميم ، وأهان ما كنا نعتبره الى وقت قريب ، من المقدسات التى لا تمس ، لم يكن حادثا مفاجئا تماما ، اذا نحن رجعنا بضعة أشهر الى الوراء ، وانتقلنا الى ايكس-ليبان ، ففى أول هذا الكتاب ، اشرت الى ان وفدا من الوكالة اليهودية طار من أمريكا لحضور المؤتمر الذى انعقد لدراسة المشكلة المغربية فى ايكس-ليبان ، وكان حضور هذا الوفد باعثا على دهشتى ، وتساءلت يومئذ عن طبيعة الدور الذى يريد أن يقوم به . على انى اربط بينه وبين التصريحات التى بدأ السيد عبد القادر ابن جلون يعطيها للصحف ، بصفته رئيس وفد حزب الشورى والاستقلال ، وكان يهتم فيها على الخصوص باليهود المغاربة . ومن جملة هذه التصريحات ، ما جاء فى مجلة الابسيرفاتور الفرنسية (18 غشت 1955) حيث قال :

« ان الاسرائليين المغاربة لهم من الحقوق ما للمغاربة المسلمين ، بل ان من **حقهم ان يشاركوا فى ادارة الدولة المغربية ،وفى الحكومة الوطنية التى ستتألف**».

ولست اناقش هنا ما جاء فى الجملة الاولى ، فلليهود المغاربة جميع حقوق المواطن بدون جدال ، ولكن حرص ابن جلون الشديد ، فى كل تصريح وحديث على القول بان من حقهم ان يشاركوا فى الحكومة الوطنية ، كان له طابع خاص ، وغرض خاص ، فهو لم يكن يجهل ان عدد اليهود المغاربة لا يتجاوز 180،000 على أكثر تقدير وان نسبة عددهم أقل من 02٪ فى المائة من عدد المسلمين المغاربة ، وبهذا الاعتبار لا يمكن بحال من الاحوال ، من الوجهة الديمقراطية الصرفة ان يكون لهم حق التمثيل كاقلية دينية ، فى حكومة وطنية تمثل الشعب ، اللهم الا اذا كانت هذه الحكومة تتألف من خمسين وزيرا ، عندئذ فقط يمكن تمثيلهم بوزير واحد ، أما اذا عاملناهم بوصفهم مواطنين مغاربة ، فان التاريخ يشهد بانهم لم يشاركوا فى الكفاح الوطنى ،

ولا فى حركة المقاومة بأى مجهود ، بل على العكس من ذلك ، فان الكاتب الفرنسى لاكوتور ، يعترف فى كتابه « المغرب فى الامتحان » الذى صدر أخيرا ، بان اليهود المغاربة استقبلوا قوات الاحتلال الفرنسية سنة 1912 استقبالا حسنا وكانوا يغنون لهم الاناشيد . وقد ظلوا ايام الحماية هم الطائفة المدللة والمحظوظة دون سائر السكان ، فليس هناك ، والحالة هذه ، ما يبرر مشاركتهم فى الحكومة لا من الوجهة الديمقراطية ، ولا من الوجهة الوطنية ، فما الذى دفع السيد عبد القادر ابن جلون ومشايعيه بهذا الحرص الى منح اليهود حق المشاركة فى الحكومة الوطنية ؟! يقول بعض الناس انه وقع تحت تأثير زوجته التى هى من اسرة اسرائيلية نمساوية ، ولكن المسألة ، مسألة حزب وطنى قبل كل شىء ، وليست قضية عواطف واحساسات شخصية ، ولو انها وقفت فى حدود الدفاع عن حقوق اليهود فى اطار الوطنية المغربية ، لكانت شيئا طبيعيا وعاديا . ولكنها تجاوزت ذلك حتى اشتبكت بالصهيونية ، فتحول الدفاع عن حقوق اليهود ، دفاعا عن نشاط الصهيونية فى المغرب باعتباره حقا من حقوقهم !! وسارت الاحداث السياسية سيرا غامضا كنا نضع كثيرا من علامات الاستفهام على حلقاتها المفقودة ، ولكنها انتهت بنا لاكتشاف حقيقة مؤلمة ، هى اننا اصبحنا نؤيد نشاط الصهيونية فى المغرب من غير أن نعلم ، الى جانب تأييدنا لمبادىء « اللادينية » والحزب لا يعلم .!

ولعل من المفيد ان نلقى بعض الضوء على شريط الحوادث لتزداد صوره وضوحا ، لمن يريد ان يعرف الحقيقة ، وللتاريخ أيضا .

ظهرت فكرة دخول اليهود معنا فى الحزب ، بعد مؤتمر ايكس-ليبان ، وبصفة عامة ، لم يفكر اليهود المغاربة فى الدخول للاحزاب الوطنية ، الا بعد ظهور حركة المقاومة المسلحة عقب اعتداء « 20 غشت 1953 » وتأكدهم من افول نجم الاستعمار بالمغرب ، وعلى اثر انتهاء مؤتمر ايكس-ليبان ، ومحادثات باريس ، وعودة وفد حزب الشورى والاستقلال منها الى المغرب ، بدأ الحرص فى ادخال اليهود فى جميع فروع ومنظمات الحزب ، واقترح عبد القادر ابن

جلون ادخال بعضهم للمكتب السياسى، ولكن هذا الاقتراح اصطدم بعدة عقبات فلم يتحقق .

بذل عبد القادر ابن جلون ومشايعوه جهدا كبيرا - باسم الحزب لتخصيص مقعد فى أول وزارة مغربية لاحد اليهود طبقا لما جاء فى تصريحاته ، ولما لم ينجح فى ترشيح تاجر يهودى لهذا المقعد ، وعين هو وزيرا للمالية ، بادر بتعيين هذا التاجر رئيسا لديوانه .

نشأ عن دخول اليهود فى الحزب ما سمى بمشكلة تعديل مبادىء الحزب بما يلائم الاقلية اليهودية ، وكانت فكرة « الديمقراطية اللادينية » وتجريد الحزب من صبغته الاسلامية ، هى الحل الوحيد لهذه المشكلة ، وعلى هذا الاساس شطب على « الاسلام » و « العروبة » فى مبادىء الحزب ، ودخلت « اللادينية » فى حيز التطبيق حسبما سلف .

فى يبراير 1957 ارسلت من جنيف مقالا للرأى العام حول خطر الاحلاف العسكرية ، وكان المقال يحتوى على جملة تتعلق بتحالف فرنسا مع اسرائيل ضد العرب ، فلم يرعنى الا انها حذفت من المقال ، ولم استطع ان اجد لذلك تفسيرا معقولا . وبعد عودتى للمغرب تساءلت هل اصبحت الرأى العام خاضعة لمصالح اجنبية ؟! واعتذر لى عن حذف الجملة زميل من المكتب السياسى قائلا : كان مقالك رائعا ، ولكن تلك الجملة كانت « خارجة عن الموضوع ! » ومنذ ذلك اليوم ، تأكدت بان الطعن فى اسرائيل اصبح فى نظر بعض المسئولين عن سياسة الحزب « شيئا خارجا عن الموضوع » !

فى اكتوبر سنة 1957 القت الشرطة المغربية القبض على 250 يهوديا كانوا يحاولون الخروج من المغرب عن طريق سبتة ، وكانوا يحملون جوازات مغربية مزورة، وقرأت الخبر فى الرأى العام وانا يومئذ فى جنيف ولاحظت بدهشة انها لم تطالب بمعاقبة الفارين المزورين للجوازات ، ولا بوضع حد للنشاط الصهيونى فى المغرب ، كما لم تنتهز هذه الفرصة لتحذر اليهود المغاربة من الوقوع تحت اشراك الصهيونية العالمية ، وكل ما اشارت اليه هو أن الرأى

العام مهتاج وقلق للحادث ، وانها فى انتظار نتائج التحقيق ، ثم لم تعد لذكر الموضوع بعد ذلك بالمرة . والقارىء لا يستطيع ان يفهم من هذا التعليق هل الرأى العام فى المغرب قلق لفرار اليهود الغير الشرعى الى أسرائيل ، أو هو قلق لالقاء القبض عليهم ، ومنعهم من « حرية التنقل والسفر ! » حسب لغة ومنطق جريدة « الديمقراطية » التى تقول انها « لسان حزب الشورى والاستقلال » الفرنسى ، وبعبارة ، فان التعليق على الحادث كتب على طريقة الشاعر الذى قال: « ليت عينيه سواء » بحيث يمكن أن يفسر لليهود بانه دفاع عن حقهم فى الهجرة الى اسرائيل، ويمكن أن يفسر للمسلمين بانه احتجاج على هذه الهجرة

وهذا نموذج « للنفاق السياسى » واسلوب من اساليب « الحذق الدبلوماسى » فى نظر بعض الاصدقاء !. لكنه فى رأيى لا يعدو ان يكون دليلا على التلاعب بالمبادىء ، والسخرية بالناس .

فى 4 يناير 1958 كنت فى لوزان ، حينما قرأت فى جريدة « لوموند » مقالا هاما جاء فيه ما يلى :

« ان جريدة العلم لسان حزب الاستقلال ، اعلنت هجوما عنيفا ضد مجلة « كونفليان » (الملتقى) التى يشير عنوانها الى انها لسان التقارب الفرنسى المغربى ، والتى يديرها السيد بول بيتان نقيب هيأة المحامين السابق بمكناس ، المعروف بعلاقاته مع الاوساط المغربية .

« أمامى الآن ، يقول كاتب المقال الموقع بالمنصور ، (1) العدد 16 من مجلة « كونفليان » . هذا العدد يحتوى على اربع مقالات فى تمجيد الصهيونية ودولة اسرائيل ، هذا التمجيد للصهيونية ودولة اسرائيل وقع التعبير عنه بعناوين عريضة ، بواسطة رسائل موجهة من « تل ابيب » الى المجلة . لااريد ان اعرض هنا السموم القاتلة المبثوثة فى مقالات هذه المجلة التى تسمى نفسها « مغربية » . لذلك فانا

---

(1) لم اطلع على العلم نفسها لاتمكن من نقل النص الاصلى ، مضطر لترجمته عن (لوموند)

كما انى لا اريد ان اذكر الجمل التى تمجد الاسرائيليين ونشاطهم فى ارض اسلافهم ، وتشتم الحكومات العربية الاسلامية الجديرة بالاستعمار والاحتلال . اريد فقط ان اهمس فى اذن المسئولين لاثير انتباههم الى ضرورة وضع حد لاذاعة هذه المنشورات المخربة لبناء الصداقة . ان المغرب ليعلق اهمية كبرى فى ان تعيش جميع العناصر المتساكنة فيه ، فى دائرة الصداقة والانسجام ، ولم يفتأ صاحب الجلالة يدعو الى ذلك مبرهنا على فائدته

ولكن المغرب بلاد عربية اسلامية ، ولا يمكن ان يدير ظهره لدينه ، او يقبل ان تذاع فى ارضه دعايات أو افكار اعترف العالم بانها باطلة . فهؤلاء الذين يذيعون نشرات من هذا النوع ، يجب عليهم ان يحترموا احساسات الشعب المغربى ، وان يفهموا بان من مصلحتهم تدعيم جو التسامح الذى يعيشون فيه . »

ثم علقت « لوموند » تعليقا طويلا على الموضوع اشارت فيه الى ان هجوم لسان حزب الاستقلال يدعو الى الدهشة لعدة اسباب . اولها يعود الى شخصية « بيتان » الذى لم ينقطع تحت نظام الحماية عن اتخاذ مواقف لصالح الوطنية المغربية ، وكان كتب للجنرال كيوم رسالة شديدة اللهجة ليحصل على تحرير زميله السيد ادريس المحمدى وزير الداخلية وقتئذ ، وثانيها أن العددمخصص للاقتصاد الوطنى المغربى ومقدمته محررة بقلم السيد عبد الرحيم بوعبيد وزير الاقتصاد الوطنى »

ولكن هذه الاسباب مع ذلك ، لم تمنع جريدة العلم من ان تقوم بواجبها الوطنى ، الذى يفرضه الاخلاص الصادق للعروبة والاسلام ، فتعبر بهذا المقال عن الشعور الحقيقى للشعب المغربى تجاه هذه الحركة الاستعمارية الهدامة، بل ان من دواعى الفخر للعلم انها لم تقم وزنا للصلات والصداقات الشخصية ، وحتى المواقف الوطنية لمدير تلك المجلة ، ما دام الامر يتعلق بمبادىء لا يمكن التساهل فيها ، أو المساومة عليها ،

وكان المفروض أن تقف صحف المعارضة نفس الموقف من هذه المجلة

ان لم يكن اشد منه صلابة ، بل ان هذه المجلة صدرت فى الوقت الذى كان فيه وفد حزب الشورى والاستقلال يشارك فى مؤتمر التضامن الافريقى الاسيوى بالقاهرة . وفى الوقت الذى اعلن فيه هذا المؤتمر اعتبار اسرائيل قاعدة استعمارية تهدد السلم فى الشرق الاوسط والعالم كله ، وكان المفروض ان صحف الحزب الذى شارك فى هذا المؤتمر ، تكون اشد الصحف غيرة على العروبة والدول العربية ، واشدها عداء للصهيونية واسرائيل ، واسرعها للعمل بمقتضى هذه الغيرة ، من صحف الحزب الذى لم يشارك فى هذا المؤتمر فهل كان الامر فى الواقع كذلك ؟

لقد انتظرت بفارغ الصبر قيام الرأى العام أو الديمقراطية بواجبها الوطنى فى الرد على هذه المجلة ، واظهار الغيرة على العرب والعروبة ، أو قيام الحزب بحركة احتجاج يطالب فيها ولو ببرقية لرئيس الحكومة بمنع هذه المجلة ، وايقاف النشاط الصهيونى عند حده فى المغرب ، ولكن شيئا من هذا لم يحدث واذا كانت الرأى العام قد لاذت بالصمت تماما ، فان « الديمقراطية » تجاوزت ذلك الموقف السلبى ، فكتبت كلمة تعلن فيها عن هذه المجلة ، وترغب الناس فى قراءتها ! مع ان المنطق الصحيح ، وحتى « النفاق السياسى » كان يفرض ان ينسجم حزب « المعارضة » على الاقل – ولو مؤقتا – مع وفده فى مؤتمر التضامن الافريقى الاسيوى ، فلا يغض الطرف عن مجلة فرنسية سخرت نفسها للدعاية الصهيونية فى قلب المغرب العربى ، واخذت تكيل الصفعات والاهانات للدول العربية الشقيقة ، وللمغرب نفسه ضمنيا ، وترفع اسرائيل الى قمة الشرف والمجد ! ولو ان صحف المعارضة كانت تشعر حقا بروح التضامن مع اعضاء ذلك المؤتمر ، وتحس بالغيرة على القومية العربية ، لثارت ضد هذه المجلة التى أهدرت كرامتنا ، وداست شرفنا ، وهى تعيش فوق ارضنا . ولكن الرأى العام والديمقراطية – اقولها والالم يحز فى قلبى – لا تستطيعان مهاجمة الصهيونية مباشرة، ولا تعتبران مشاركة الحزب فى مؤتمر التضامن بالقاهرة ، الا وسيلة من وسائل الدعاية الحزبية لفائدة الاستهلاك المحلى .

وبعد عودتى اخيرا الى المغرب ، كنت اراجع مع صديق من المكتب السياسى حساب المواقف الماضية ، حينما سألته عن سبب سكوت الرأى العام والديمقراطية عن رد هجوم المجلة المذكورة ، فقال لى : « وهل نحن ملزمون بالرد عليها ... »

فى احد ايام مايه 1957 كنت فى مكتبة الوحدة العربية لمديرها السيد احمد عيسى بالدار البيضاء ، حينما اشتكى الى من تعامل البريد المغربى مع اسرائيل حيث رأى بنفسه طرودا بريدية صادرة وواردة من اسرائيل ، وطلب منى نشر هذه الشكوى فى « الرأى العام » فقلت له : مثل هذه الشكوى لن تنشرها « الرأى العام » لانها جريدة الديمقراطيين الذين يقولون بجواز نقل البضائع ، وحتى الاشخاص الى « اسرائيل » ! فنظر الى فى دهشة واستغراب قائلا : كيف تقول هذا وانت احد المسئولين منهم ؟! قلت : هذا صحيح ، ولكن ديمقراطيتى بضاعة اسلامية ، وهناك ديمقراطيات اجنبية مستوردة من الخارج ، لها رأيها ومنطقها الخاص . : قال اذن انت والاستاذ محمد ابن الموقت على رأى واحد فى الحزب ؟ قلت نعم ، لحسن الحظ ، قال : ما العمل اذن فى الطرود المرسلة الى اسرائيل ؟ قلت : اكتب لجريدة « العلم » واذا شئت أن تجرب حظك مع « الرأى العام » فاكتب لها ايضا .

ومر عام كامل على هذا الحديث ، فلما حل مايه 1958 كنت ازور السيد احمد عيسى فى مكتبته اثر عودتى من سويسرا ، عند ما قال لى : لقد ثبت لى بالدليل انكم معشر الديمقراطيين واقعون تحت تأثير اليهود ، اتذكر قضية الطرود المرسلة لاسرائيل ؟ قلت نعم ، وماذا حدث بعد ؟ قال : اتصلت بعد سفرك بزميلك فلان فى المكتب السياسى ، وحدثته فى الامر طالبا منه نشر هذه الشكوى فى « الرأى العام » فهز كتفيه استخفافا وقال : هذه المسألة غير مهمة ...! وبعد نحو شهرين من هذا الحديث ، مر بالمكتبة صدفة الاستاذ علال الفاسى ، وكانت فرصة عرضت عليه فيها المسألة ، فاهتم للأمر ، وطلب منى ان اكتب اليه فى الموضوع . (ثم اخرج من درج مكتبه صحيفة « صحراء المغرب ») (19 يبراير 58) وقال لى اقرأ ، فقرأت ما يلى :

شكوى ..

اما الرسالة الثالثة فقد وصلتنا من الاخ احمد عيسى صاحب مكتبة الوحدة العربية بالدار البيضاء وهو من اخواننا السوريين الذين أظهروا عطفهم الدائم على قضية المغرب فى احرج أوقاتها ، ومما جاء فيها :

« مما يؤلمنى ويؤلم كل عربى فى هذه البلاد ان يرى بام عينه طرودا بريدية ترسل الى دويلة اسرائيل وذلك عن طريق البريد المغربى،فكأن المغرب ليس جزءا من وطننا العربى الكبير . !

اننا لا نرضى ولا يرضى اخواننا المغاربة الاحرار ان تشوه سمعة مغربنا ، هذاالمغرب الذى يتربع على عرشه ملك مسلم عظيم، ويتزعمه عربى مخلص يعتز بالعروبة والاسلام .

واننا نوجه انظار السيد وزير البريد والبرق الدكتور ابن زاكين لهذه الشكوى العادلة ، لانه ليس بيننا وبين اسرائيل اى تبادل بالاعتراف ، ولا اتفاقات متعلقة بالعلاقات البريدية .

علال الفاسى

هذه نماذج متنوعة ، اظنها تكفى للتدليل على حقيقة السياسة التى ابتدأت بالدفاع عن حقوق اليهود ، ثم تدرجت الى مسالمة الصهيونية وغض الطرف عن نشاطها الهدام بالمغرب ، وانتهت الى التأييد الرسمى من طرف ممثلى حزب الشورى والاستقلال فى الحكومة الائتلافية الاولى ، حينما عارضوا قرار حل جمعية كاديما الصهيونية !

ولكى ازيل بعض الغموض عن اسباب هذه السياسة اشير الى ان جريدتى الديمقراطية والرأى العام تعيشان تحت رحمة مطبعة لا تعرف اية هيئة فى الحزب ، ولا حتى اعضاء فى المكتب السياسى من يملكها . فى حين أن بين هولاء المالكين أربعة اسرائليين ..!. وكنت افضل – يعلم الله – لو ان الراى العام ظلت تعيش وتطبع كما كا نتمنذ عشر سنوات ، حينما كنا ننزل الى الشارع ونجمع المال من الشعب لاصدارها ، وتستوحى مع ذلك رسالتها من

مبادىء هذا الشعب العربى المسلم ، على ان تقيم بعد الاستقلال فى قصر منيف، وتخضع لشروط « الحماية » الجديدة ، فى الوقت الذى تحرر فيه المغرب ، وكسر اغلال حمايته الاستعمارية .

ومما يبعث على المرارة ، انه عندما تألفت الحكومة الجديدة برئاسة السيد الحاج أحمد بلافريج ، دون وزير يهودى ، تألم هؤلاء الذين كانوا بالامس انصار صعوده الى الحكم ، واخذوا يذيعون بان هذا الامر سيضر بمصالح المغرب وسمعته .!!! ومن حسن الحظ ان رجال الوطنية اللادينية الذين هم مستعدون للتضحية بالمبادىء لكى يحافظوا على المصالح المادية ، قليلون جدا بالمغرب ، ولو فكر الوطنيون هكذا ، لما حصل المغرب على استقلاله قط . فلولم يضح جلالة الملك بعرشه ومصالحه المادية كلها ، لما عجل بنهاية الاستعمار . ان الاستقلال لم يقم ، ولن يتم ، الا على اساس التضحيات المادية فقد كان الشعب يعلم انه بعد الاستقلال سيضطر للانفاق على جيشه الوطنى ، وعلى سفاراته فى الخارج ، وقد كان الاستعمار يقوم بهما من قبل ، وكان الشعب مستعدا لبذل جميع التضحيات الاخرى لتخليص سيادته الوطنية ، وبعث شخصيته القومية ، مهما كلفه ذلك من ثمن ، ولم يفكر قط فى انه سيعتمد على مساعدة الاستعماريين والصهيونيين ، فما هى المصالح التى عرضناها للخطر بسبب زوال الوزير اليهودى ؟! ولماذا لم يكن ذلك من أجل الوزراء المسلمين الآخرين الذين لم يقع تعيينهم مرة اخرى فى الحكومة الجديدة ؟! فالوزير اليهودى نفسه انما تعين اولا بصفته مغربيا ، لا بوصفه يهوديا أو ممثلا للاقلية اليهودية كما قدمنا !

ثم ماذا يعنون بسمعة المغرب ؟

سمعته عند الشعب المغربى وشعوب العالم العربى والاسلامى ، وعند الدول الحرة التى تومن بحقه فى الاستقلال والسيادة الكاملة والتخلص من وسائل الضغط الاجنبى كيفما كان نوعها ، أم سمعته عند الاستعماريين والصهيونيين بامريكا وفرنسا وانكلترا ؟ فعند الاولين قد تحسنت ولا شك . اما عند

الاخرين ، فنحن متفقون معهم بانها ساءت اكثر مما كانت عليه فى عهد الحكومة السابقة ، فهل يطلبون من المغرب ان يعمل على ترضيتهم ؟!

الم يكن من الواجب ان يعترفوا بالحقيقة وهى أن الوزير اليهودى اخفق فى مهمته ، وانه لم يقم بواجب مغربة المصالح والادارات التابعة لوزارته ، ولم يعمل على تعريب لغتها بالدرجة المطلوبة . ؟! هذا فضلا عن الفوضى والانحلال الذى اصاب جهاز البريد ، بحيث ان قسم الشكاوى فى ادارات البريد لا يفرغ من المشتكين ، وتحت يدى رسالة مضمونة قطعت من فاس الى الدار البيضاء عشرة ايام ، ولما ذكرت الامر لصديق بالرباط قال لى أحمد الله على ان وصلتك بهذه السرعة ، فانا اقرب منك لفاس ومع ذلك لم اتلق رسالة منها الا بعد اثنى عشر يوما .! وليس بين السكان من لا يشتكى من هذه الفوضى . ومن بين الشائعات التى سمعناها ان الدكتور ابن زاكين بعث عشرة من الطلبة 3 مسلمين و 7 يهود ليتخصصوا بفرنسا فى فنون الهندسة ، فلما اتم ثلاثة من اليهود دراستهم التحقوا باسرائيل مباشرة من باريس .! ومعنى هذا انهم تعلموا باموالنا وعلى حسابنا ، ليصبحوا فى خدمة اسرائيل ... !

الم يكن الاولى بحزب الشورى والاستقلال ، وهو ينهج هذه السياسة ، المناقضة لروح واهداف مؤتمر التضامن الافريقى الاسيوى ، ان لا يحضر هذا المؤتمر ؟!

اليس من المؤلم ان تستحيل عقيدتنا الوطنية الى سياسة وصولية ، تستبيح لنفسها السخرية بالمبادىء ، والسخرية باصحابها ؟!

اعتقد ان الوطنية ـ كالغيرة ـ ليست حرفة يعيش من ورائها المرء ، ولا هواية يتسلى بها فى حياته ، ولكنها شعور يجرى فى الدماء وينبض له القلب وتتحرك له العاطفة ، فيندفع معه الانسان للقيام بواجباته المقدسة مهما كلفه ذلك من ثمن . واننى أخشى بعد ان جردنا السياسة من الدين ، أن يكون معنى ذلك تجريدها من مبادىء الوطنية

لم نفرق بين اليهودية والصهيونية !

احب ان أؤكد هنا باننى لا اضمر اى تعصب ضد اليهود ، بل على العكس اكن لهم احتراما خاصا . ولكن اليهودية كدين شىء ، والصهيونية كمذهب سياسى شىء آخر . وعلى اساس هذه التفرقة اعلن جلالة الملك مساواة المواطن اليهودى للمواطن المسلم فى جميع الحقوق والواجبات ، ولما كانت الحكومة المغربية مسئولة عن حماية جميع المواطنين المغاربة من المبادىء الاستعمارية الهدامة ، فقد اصدر مدير الامن العام الوطنى قرارا بحل جمعية « كاديما » الصهيونية ، وهذا يعنى ان الحكومة المغربية تفرق بين اليهوديةوبين الصهيونية ، واذا كانت تحترم الاولى كديانة سماوية ، فانها تحرم الثانية كمذهب استعمارى يعمل على انتزاع الشعور الوطنى ليهود المغرب ، واحلال الشعور بوطن قومى آخر مغتصب محله . وحينما عارض الوزراء الشوريون هذا القرار . كان معنى ذلك انهم لا يقيمون وزنا لهذه التفرقة ، ولا للمبدأ الذى قام عليها ، لانهم كانوا ينظرون الى المسألة كلها بمنظار آخر ، هو منظار « اللادينية » وبشعور آخر هو شعور « اللادينى » .ومنطق اللادينية هذا يتعارض تماما مع اصول التفكير المغربى .، وبنفس ذلك الشعور اندفعت تركيا اللادينية للاعتراف باسرائيل والتعامل معها ، وكانت منطقية مع نفسها .

كان يجب علينا كحزب وطنى حينما كنا نؤكد حقوق اليهود المغاربة،ان نقول لهم أيضا ان الصهيونية مذهب سياسى يتناقض مع التمسك بالجنسية المغربية ، ويتعارض مع الروح الوطنية ، وان اليهودى المغربى عندما يعتنق الصهيونية ، انما يتخلى معنويا عن جنسيته المغربية ، وعن حبه لوطنه المغرب فى انتظار فرصة الهجرة الى اسرائيل ، وتهريب أمواله اليها ، وحمل

جنسيتها وانه بهذا الاعتبار يرتكب عدة جرائم فى حق وطنه الحقيقى .

وكان يجب علينـا ، الى جانب ذلك ، ان نطالب بصدور ظهير يحرم النشاط الصهيونى فى المغرب ، باعتباره نشاط هدام ومضر بالمصالح الوطنية، ويمنع التعامل مع اسرائيل ، ويحدد انواع العقوبات للمخالفين ،

ولكننا بدل ان نفعل شيئا من ذلك ، وقفنا من قرار حل جمعية كاديما الصهيونية ذلك الموقف المخجل ، وايدناها بغض الطرف عن نشاطها ، وسكوت صحفنا عن رد تهجماتها وشتائمها . !

ومن الجدير بالذكر ان عددا كبيرا من الطلبة والمثقفين من ابناء المغرب العربى ، لا يتصورون الاستعمار الصهيونى على حقيقته ، لانهم لا يقرأون عنه الا بلغة ومنطق الاستعمار الغربى ، وتلتبس عليهم السياسة الصهيونية بالافكار الديمقراطية ، فيتساءلون قائلين : اذا كان من حقنا ان نؤيد اخواننا العرب ضد اسرائيل ، فلماذا لا يكون من حق اليهود المغاربة ان يؤيدوا يهود اسرائيل ضد العرب ؟! وفى هذا السؤال مغالطة ماكرة ، لانه يعتمد على مقارنة غير صحيحة بالمرة ، فالذى يؤيد حق اخيه لانه مظلوم ، ليس كمن يؤيد باطل اخيه الظالم . ولايضاح هذه المسالة للذين ينشدون الحقيقة ، من ابناء الجيل الناشىء ، ولكى لا ننسى مع الذين يريدون ان ينسوا مأساة فلسطين، يجب أن اذكر بالحقائق التالية :

1) يشهد العالم ، ويشهد التاريخ ان بلاد فلسطين كلها بلاد عربية منذ الآف السنين ، وان سكانها اليهود الاصليين – وهم ايضا عرب – كانوا الى سنة 1917 اقلية ضعيفة جدا بالنسبة للعرب المسلمين .

2) لما كانت بريطانيا وحليفاتها تسيطر على منطقة الشرق الاوسط ، والبلاد العربية بصفة خاصة ، وكانت هذه المنطقة حيوية بالنسبة لاستعمارها ونفوذها ، ولما كانت بريطانيا تدرك بنظرها البعيد ، ان العرب لا بد ان يعملوا للتخلص من هذا النفوذ عاجلا أو آجلا ، فقد اقدم رئيس حكومتها بلفور سنة 1917 على التصريح بوعده المشهور الذى ضمن فيه انشاء وطن قومى لليهود

فى فلسطين ، وهو حلم الحركة الصهيونية . وكانت انجلترا تهدف من وراء هذه السياسة لتحقيق غرضين فى وقت واحد ،

الاول ــ دق مسمار حاد فى جسم الامة العربية ، وفى وسط الوطن العربى الكبير ، بخلق دولة يهودية ، تقف فى سبيل تقدم العرب وتحررهم، وتظل سلاحا مهددا لهم باستمرار ، كلما حاولوا التخلص من النفوذ الاستعمارى الغربى ، بحيث يلعب وجودها الدائم فى الوطن العربى ، دور جيوش الاحتلال الغربية التىقد تضطر لمغادرة هذه المنطقة . وقد اضطرت فعلا الجيوش الانجليزية والفرنسية لمغادرتها فيما بعد باستثناء العراق،ولعبت اسرائيل دور هذه الجيوش وهو الدور الذى خلقت من أجله

الثانى ــ كسب ثقة وعطف الاستعمار الصهيونى الجديد ، ليصبح حليفا طبيعيا دائما للاستعمار الغربى فى كل من آسيا وافريقيا ، وخاصة فى البلاد العربية والاسلامية ، وقد برز هذا التحالف واضحا مكشوفا امام العالم اجمع، غداة الهجوم الثلاثى على مصر ، حينما فتح البيدق الاسرائيلى الطريق امام الشاه الانجليزى والرخ الفرنسى . وتقدم الحلفاء الثلاثة ومن خلفهم امريكا ، يتحدون الانسانية كلها بوقاحة الذئاب .

3) ظل (وعد بلفور) منذ سنة 1917 يمثل سياسة بريطانيا الثابتة ، وفى خلال 30 سنةاتمت صنع « جنين اسرائيل » فلم تحن سنة 1947 حتى انسحبت من فلسطين لتمنح لهذا « الجنين » الوجود والحياة ، ولم تمض بضعة دقائق على هذا الانسحاب ، حتى اعترفت امريكا باسرائيل ، وتلتها فرنسا وبقية الدول الاستعمارية الغربية .

4) تكونت « اسرائيل » من عصابات المهاجرين اليهود الاجانب عن فلسطين، يسندهم جيش سلحته سرا ثم جهرا كل من انكلترا وامريكا وفرنسا . وأول ما فعله هذا الجيش هو طرد مليون عربى من سكان البلاد خارج المنطقة المحتلة ، لتمهيد السبيل لاستقبال ملايين من المهاجرين اليهود الجدد ، يسكنون مساكنهم ، ويستغلون اراضيهم . وهذا ما حدث فعلا فى السنوات العشر

الماضية التى تلت الاحتلال الصهيونى للجزء الاكبر من فلسطين .

وتعتبر « الوكالة اليهودية » بامريكا مركز الحركة الصهيونية العالمية ، وهى التى تقوم بامداد « اسرائيل » بالرجال والاموال من جميع أطراف العالم بينما تقوم الدول الغربية بامدادها بالسلاح والاعتدة .

ولاول مرة فى التاريخ ، ظهرت الحركة الصهيونية كاشنع انواع الاستعمار ، واشدها فظاعة وخطرا ، لانها قامت على اساس احتلال بلاد وطرد شعبها ، لاحلال شعب آخر مكانه فيها ، وتحويل البلاد المحتلة وطنا قوميا لهذا الشعب الجديد ، بينما المذاهب الاستعمارية التقليدية ، وحتى الحديثة كالفاشستية ، كانت تكتفى باخضاع الشعب المحتل لسلطانها ، وادماج اراضيه فى بلادها ولما كانت الحركة الصهيونية لا تملك وطنا ، وانما تتوفر على شعب موزع على العالم ، كانت حاجتها الاستعمارية تهدف لاحتلال « وطن دون شعبه » . وهكذا اتيح للعالم ان يشهد فى القرن العشرين أعظم « مأساة انسانية » يطالعنا الاستعمار الغربى كل يوم بفصل من فصولها . ولكن مؤتمر التضامن الافريقى الاسيوى لم يتردد فى اصدار حكمه العادل (30 – 12 – 57) باعتبار « اسرائيل : قاعدة للاستعمار الغربى فى الشرق الاوسط .

وبناء على هذه الحقائق ، وبما ان المغرب من عشاق الحرية وانصارها ، ومن اعداء المذاهب الاستعمارية كيفما كان لونها وشكلها ، فانه لا يستطيع أن لا يكون عدوا « للصهيونية العالمية » . ولو ان هذه الحركة اختارت ان تحتل بلدا آخر من آسيا أو افريقيا بدل « فلسطين » لما غير المغرب رأيه ، ولكان بجانب الشعب المحتل ضد سارقى اراضيه الصهيونيين .

ومن اجل ذلك . فنحن المغاربة المسلمين عندما نقف بجانب شعب فلسطين ضد « اسرائيل » لا نفعل ذلك لمجرد انه شعب عربى شقيق ، فهذا غير صحيح ، بل لانه مطرود من وطنه المغتصب .ونفس هذا الموقف كنا نتخذه لو ان هذا الاضطهاد اصاب شعبا غير عربى بقطع النظر عن ديانته أو جنسيته ، بل لقد وقفناه فعلا من اليهود انفسهم فى الحرب العالمية الاخيرة

حينما عارضنا الفاشستية التى اضطهدت اليهود ، كما وقفناه أيضا سنة 1942 عندما عارض جلالة الملك محمد الخامس تطبيق سياسة « بيتان » المعادية لليهود ، على يهود المغرب باعتبارهم من رعايا جلالته ، لا يشملهم ما يشمل يهود فرنسا .

فاذا كان يهود المغرب يومنون حقا مثلنا بمبادىء الحرية والاستقلال لجميع الشعوب ، ويحاكمون الاستعمار كيفما كان نوعه ومصدره ، فمن واجبهم ان يعلنواصراحة عداءهم للصهيونية ، ولزعمائها من اليهود ، مثلما يفعل الالمانيون اليوم مع « النازية » . حينما يتبرءون علنا منها ومن زعمائهاالالمان ، وكما يفعل الايطاليون مع « الفاشستية » وانصارها من الطليان ، وكما فعل كتاب واحرار من اليهود انفسهم، حينما هاجموا الصهيونية بشجاعة واعترفوابخطرها على مستقبل اليهود انفسهم امثال الكاتب الشهير الفريد ليلينتال صاحب كتاب « ثمن اسرائيل » .

واذن ، فالمقارنة – فى السؤال السابق – بين حق تاييدنا لعرب فلسطين ، وحق تاييد يهود المغرب للصهيونيين باسرائيل ، انما تقوم على مغالطة خداعة ، لتلبيس حق بباطل ، فالذى يؤيد الحرية ، لا يمكن ان يقارن بمن يؤيدالاستعمار اللهم الا اذا جاز فى المنطق أن اتحداك قائلا اذا كان من حقك أن تؤيد أخاك المظلوم ، فلماذا لا يكون من حقى ان اسند اخى الظالم ؟!

ان الحرية وحدة لا تتجزأ ، وكما نحبها لانفسنا ، يجب أن نحبها لجميع الشعوب ، ونساعد عليها جميع الشعوب ، وكل مغربى مسلما كان أو يهوديا ، يؤيد الاستعمار الصهيونى بفلسطين ، أو يساعد عليه ، لا يخون قضية الحرية فقط ، ولكنه يقف سافر الوجه فى صف أعدائها ، ضد الشعب المغربى ، وضد جميع الشعوب المكافحة فى سبيل الحرية .

وضعية اليهود في المغرب

ان الذين يدرسون وضعية اليهود بالمغرب ، لا يخفى عليهم ان السياسة الاستعمارية الفرنسية ، عملت على عزل الاقلية اليهودية عن المجتمع الوطنى المغربى ، لتدمجها فى الدولة المحتلة ثقافيا ولغويا واداريا وعاطفيا ، عن طريق الرعاية والامتيازات التى تخصها بها ، فلما ظهرت الحركة الوطنية ، وتأسست الاحزاب السياسية ، كانت هذه الاقلية ابعد ما تكون عن الشعور بالروح الوطنية التى تفرض عليها المشاركة فى حركة التحرير ، ولم تستيقظ من غفوتها الا على طلقات الرصاص ، وانفجار القنابل ، ومصرع الخونة وأعوان الاستعمار ، عندئذ فقط اكتشف اليهود ان فرنسا لم تكن الا دولة اجنبية محتلة ، وانهم فى حاجة الى اعادة النظر فى جميع المبادىء والاوضاع التى استهدفت ابعادهم عن حظيرة المجتمع الوطنى المغربى ، لخدمة المصالح الاجنبية الفرنسية ، وكانت الصهيونية من هذه المبادىء التى ترعرعت فى أوساطهم بتاييد ورعاية السلطات الاستعمارية .

والمفكرون المخلصون من اليهود المغاربة ، يعترفون بهذه الحقائق ، كما يعترفون بضرورة قيام الحكومة المغربية بواجبها فى تطهير الاوساط اليهودية من الخونة الذين تعاونوا فى الماضى مع الاستعمار ، ومن دعاة المبادىء الاجنبية الهدامة كالصهيونية ، مثلما فعلت وتفعل فى تطهير الاوساط الاسلامية نفسها ، ويعترفون بحق الحكومة المغربية فى الاشراف على جميع المؤسسات اليهودية ، وتجريدها من الصبغة الاجنبية ، ومغربتها روحا وادارة ولغة ، وبعبارة ، يطالبون بقيام الحكومة المغربية بواجبها فى اصلاح جميع ما افسده الاستعمار فى الحياة اليهودية ، واعادة اليهود المغاربة الى مكانهم الطبيعى فى

حظيرة المجتمع المغربى على أساس المساواة ، وفى دائـرة حريتهم الدينية الكاملة .

وقد يكون من المفيد ان نستمع فى هذا الموضوع الى كاتب يهودى ارتفع صوته بهذه الرغباب الوطنية الصادقة ، اثر عودة جلالة الملك محمد الخامس الى أرض الوطن ظافرا ، وهو الاستاذ اسحاق ليفى الـذى نشرت له جريدة العلم فى منبرها الحر مقالا بتاريخ 1955/12/28 جاء فيه ما يلى :

« تعيش اليوم الجالية اليهودية فى جـو يجب الكـلام عنـه ، فتلفت أولا نظرنا لسلسلة الوفود المكونة من اليهود المغاربة ، والتى زعمت ولا تزال تزعم انها تمثل عنصر الطائفة اليهودية بالمغرب ، فماذا نرى ؟

اننا نرى الذين خاضوا مختلف المؤامرات التعسة ، ضد ملكهم ومصالح الوطن العليا ، والذين لم يستيقظوا من منامهم الاستعمارى والاستغلالى الا فى أواخر الاواخر ، وغالبا نرى الذين عاشوا كل حياتهم خارج أى كفاح وطنى ، وكانوا يظنون ان السيطرة الاجنبية أبدية فى بلانا .

كما لاحظنا باندهاش عظيم بين شتى الوفود التى تواردت عـلى القصر العامر ورئاسة الحكومة ممثلين للعب والضحك ...

والحاصل انهم لعبوا دورا خبيثا للغاية ، وتعدوا حدود اللياقة ، ولولا حلم واعتناء عاهل البلاد بجميع رعاياه لمنعوا وفضحوا لعملهم ، وكم من هؤلاء يعرف مثلا لغة البلاد خطابة وكتابة وقراءة ؟! **فما معنى مغاربة لا يعرفـون لغتهـم ، واللغة أقوى سلاح لترعرع الروح القومية ؟!**

ان الحقيقة التى لا تخفى على احد ، هى ان الاقلية اليهوديـة بالمغرب ، عزلت واعتزلت كثيرا عن الروح الوطنية ، وذلك بفضل جهـود الاستعمار من جهة ، ومن جهة اخرى بواسطة التعاليم المعطاة لهم من طـرف « الميثاق الاسرائيلى العالمى» هذه الجمعية ذات الصبغة الاستعمارية أو على الاقل الاجنبية ، فمن المعلوم انها كانت ساهرة بكل مجهوداتها لاستمرار عهد الحجر والوصاية ، وعلى كل حال فمدارسها مدارس فرنسية لا مغربية .

وعمل كهذا مقصوده استئصال الشعور الوطنى الحقيقى من صدور الجالية اليهودية ، ومع الاسف انها نجحت شيئا ما فى هذا السبيل الائيم حسبما نرى نتيجته اليوم وقد تعاونت ، وخصوصا فى السنوات الاخيرة مع الصهيونيين .

فيجب الاحتياط الدقيق بمنع ابناء الشعب باجمعهم من مثل هذه التدخلات السيئة التى **اجتهدت لكى تنزع من المواطنين اليهود صبغتهم المغربية ، وربما اليهودية أيضا .**

نتمنى نحن اليهود المندمجون بكامل معنى الاندماج ، أن تجعل الحكومة المدينة من ضمن أهدافها فى المستقبل العاجل **وضع برنامج خاص يتعلق بمسألة هذا الاندماج .**

ومن الممكن أن نرى الحكومة الفرنسية مصممة على ابقاء تربية وثقافة اليهود المغاربة فى ايدى الميثاق الاسرائيلى العالمى ، وسوف لا يؤدى استمرار نشاط الميثاق الا فصم الرابطة اليهودية المغربية ، وعزلها وعدم اندماجها .

فلنحذر المسئولين ، ولننتظر مطمئنين على مصير البلاد »

بهذه الصراحة ، وبروح الاخلاص الصادق لوطنه المغربى ، تحدث هذا الاستاذ اليهودى عن الوضع الحقيقى ليهود المغرب ، والدسائس الاستعمارية والصهيونية ، التى سعت باستمرار لاستغلالهم وتوجيههم توجيها يتنافى مع واجباتهم الوطنية ، بل يهدف لتجريدهم من صبغتهم المغربية ، وربما اليهودية أيضا ، ولم يفته أن يشير الى خطر التعاليم الاستعمارية الصهيونية التى تبثها جمعية « الميثاق الاسرائيلى العالمى » بواسطة مدارسها التى هى مدارس فرنسية ، يسيرها مركز هذه الجمعية بباريس تحت اشراف ومساعدة السلطات الفرنسية ، وبالاتصال مع ادارتها العامة ، والوكالة اليهودية بامريكا.

ومن الجدير بالذكر ، ان الاستاذ اسحاق ليفى تنبأ ـ قبل أن تبدأمفاوضات الاستقلال مع فرنسا ـ بأن الحكومة الفرنسية قد تصر على ابقاء تربية وتثقيف اليهود المغاربة فى أيدى « الميثاق الاسرائيلى العالمى » ونبه الى خطر ذلك على وحدة الشعور الوطنى ، كما حذر المسئولين من عواقب ذلك ، ومر عام ونصف

على نشر هذا المقال ، حينما اجتمعت بالاستاذ محمد الفاسى وزير التهذيب الوطنى السابق ، خلال جلسات المؤتمر الدولى للتربية المنعقد فى يوليه 1957 بجنيف ، واخبرنى بانه لقى صعوبات ومعارضات شديدة فى مسألةضم مدارس « الاتحاد الاسرائيلى » الى وزارته ، وقرأت بعد ذلك فى انصحف بمناسبة احدى زياراته لباريس ، أن من جملة ما اشتملت عليه مفاوضاته مسألة مدارس هذا الاتحاد ، ولست ادرى ما تم فى شأنها حتى الآن , ومن واجبى ان اذكر - بهذه المناسبة - وزير التهذيب الوطنى الاستاذ الحاج عمر ابن عبد الجليل بخطورة هذه المسألة ، وبصفة عامة ، ارجو من حكومة الرئيس الحاج أحمد بلافريج أن تلبى رغبة اليهود المغاربة ، الذين يقدرون واجبات المواطنة المغربية ، فتجعل ضمن اهدافها العاجلة ، **وضع برنامج خاص لادماج الطائفة اليهودية فى المجتمع المغربى ، طبق** الاقتراح الذى نشره اسحاق ليفى بالعلم غداة استقلال المغرب .

وقد تعرض الكاتبان جان وسيمون لاكوتور فى كتابهما « المغرب فى الامتحان » الى المكانة التى حظيت بها الاقلية اليهودية فى المغرب بعد الاستقلال ، وبعد ان أشارا الى احتفال ترأسه سمو الامير مولاى الحسن فى يناير 1956 لتدشين اشغال « الجمعية اليهودية الاسلامية للدراسات من أجل الوحدة المغربية » ودعا فيه الى الاتحاد بين المسلمين واليهود ، قال ان خطيبا يهوديا أجاب على ذلك قائلا : « يجب على اليهود المغاربة ان يندمجوا فى الامة ، لا أن يرحلوا الى اسرائيل . »

وتساءل الكاتبان : هل يكون ذلك مشكلة ؟ نعم ، مشكلة خطيرة : وذكرا ان اليهود المغاربة تأثروا بقوة منذ نهاية 1945 لنداء الصهيونية ، ويقدر عدد الذين هاجروا الى اسرائيل بأكثر من 80،000 من مجموع 300،000 ، بفضل مساعدة المنظمة الاسرائيلية المستقرة بالدار البيضاء وطنجة « الكاديما » (*LA C.A.D,I.M.A*). وبعد ان اشارا الى قرار مدير الامن العام الوطنى بحل هذه الجمعية ، اكدا ان حركة الهجرة السرية الى اسرائيل لا تزال مستمرة ، بدليل القاء القبض على 250 يهوديا بتطوان فى اكتوبر 1957 فى الوقت الذى كانوا

يقصدون فيه الشواطىء للركوب الى اسرائيل بجوازات مزورة .

ولاحظ الكاتبان اخيرا ان اليهود المغاربة على ثلاثة اقسام ، طبقة الصعاليك ، وهولاءيتابعون حلمهم باسرائيل ، الامل البعيد ، ويوجد من بينهم المرشحون للسفر – سريا – اليها ، وطبقة المترفين ، وهولاء ينقسمون الى فرقتين : أولاهماأقلية ممتازة تدور منذ زمن قديم فى الفلك الثقافى والاقتصادى الفرنسى وهذه تتمنى الاندماج والتجنس بالجنسية الفرنسية ، وثانيهما اغلبية الطبقة المتوسطة ، بعكس ذلك ، تتمنى الاندماج فى الامة المغربية ، وهؤلاء منخرطون فىفرق الدراسات للوحدة المغربية ، وفى جمعية الوفاق ، وفى الحركة الوطنية .

ومن واجب الحكومة المغربية اليوم ان تنظر بعين اليقظة والحزم الى الطبقة المترفة (البورجوازية) التى قال عنها الكاتبان المذكوران انها تتمنى الاندماج والتجنس بالجنسية الفرنسية ، فهذه لا تحمل أى شعور وطنى ، ولا يمكن الا ان تخدم المصالح الاستعمارية والصهيونية ، وتسخر معها طبقة الصعاليك نفسها لهذه الغاية .

ويجب أن لا ننسى ان اليهود كانوا يعتبرون الى عهد قريب ذميين ، فاذا كانت الحكومة المغربية منحتهم حقوق المواطنة المغربية ، فمن الضرورىأن يبرهنوا هم سلفا عن شعورهم الصادق بهذه المواطنة ، وتحملهم لتبعاتها وواجباتها ، كما أن من واجب الحكومة المغربية ان تشرف على جميع مدارسهم ومؤسساتهم، وتحمى تربيتهم الوطنية من تسرب المبادىء الاستعمارية الهدامة ، وكل يهودى فر الى اسرائيل يجب ان تسحب منه الجنسية المغربية ، لانه تخلى عنها فعلا ، كما أن كل نشاط صهيونى يجب أن يعتبر خيانة للوطنية المغربية ، لا يمكن غض الطرف عنها .

وقد برهنت حوادث ما بعد الاستقلال على انه لا يمكن بحال اتهام الشعب المغربى بالتعصب الدينى أو كراهية اليهود ، بل انه من أكرم الشعوب وأشدها تسامحا ، فرغم ما ذكره لاكوتور فى كتابه « المغرب فى الامتحان » من أن اليهود المغاربة استقبلوا الغزاة الاستعماريين سنة 1912 بالطرب والاناشيد ، ورغم ما ذكره اسحاق ليفى فى مقاله السابق عن مشاركتهم فى المؤامرات

الاستعمارية ضد العرش المغربي ، فان التاريخ يشهد للمغاربة المسلمين بحلمهم وتسامحهم فلم يثبت انهم انتقموا من اليهود لخياناتهم . كما ان الجماهير المغربية الهائجة التي قامت بعد عودة جلالة الملك الى أرض الوطن بمظاهرات صاخبة في كل من الرباط ومراكش وفاس ، لم تفكر في الانتقام من الخونة والمتعاونين اليهود ، ولم تمس واحدا منهم بسوء ، بينما لقي الخونة المسلمون على ايديها مصارعهم دون رحمة ولا شفقة . هذا من جانب الشعب ، ومن جانب الحكومة ، نجد ان التدابير التي اتخذت ضد الخونة والمتعاونين المسلمين ، منذ اعلان قائمتهم الاولى ومصادرة املاكهم ، لم تشمل أي خائن أو متعاون يهودي . وهذه المواقف الكريمة من جانب المغرب حكومة وشعبا ازاء اليهود المغاربة ، ان دلت على شيء فانما تقيم الدليل على ان الشعب المغربي المسلم لا يحمل أي كراهية أو تعصب ديني ضد اليهود ولا المسيحيين ، وانه اذا كان لا يتسامح ولا يقبل أي اجرام في حق الوطن من أي مواطن مسلم ، فانه يبدو سمحا كريما أكثر من اللازم ازاء المواطن اليهودي ، وان روح التسامح هذه ليست شيئا جديدا ، بل هي خلق عربي تقليدي ، عاش اليهود في ظله تحت الحكم الاسلامي بالمغرب منذ ثلاثة عشر قرنا ، وتمتعوا فيه بحرياتهم الدينية ، وضمان جميع حقوقهم كالمسلمين ، بل لم يعرف اليهود تحت الحكم الاسلامي لا في المغرب ولا في المشرق ، طوال التاريخ القديم والحديث ، أي نوع من أنواع الاضطهاد والتعصب الديني التي ذاقوا آلامها ومرار تها من اوروبا المسيحية ، ومذاهبها النازية والفاشستية .

ولكننا حينما نتحدث عن « الصهيونية » كمذهب سياسي استعماري تغذيه وتشجعه الدول الغربية الاستعمارية بجميع امكانياتها ، فهذا لا يعني بحال اننا نحمل أي تعصب ديني ضد اليهود أو الديانة اليهودية التي نحترمها ، والتي يعتبر الاعتراف برسولها موسى عليه السلام جزءا من ايماننا وديننا .

واذا كان من الضروري حماية دولتنا الناشئة من المبادىء الهدامة أيا كان نوعها ، فان حماية الاقلية اليهودية ، من دسائس الصهيونية العالمية ، التي كان الاستعمار الفرنسي يغذيها ويشجع نشاطها ، من آكد واجبات الحكومة الوطنية ،

سُلوكنا السياسي

تقشف واقتصاد

كانت أول ازمة واجهتها الحكومة الائتلافية الاولى ليلة استقلال المغرب ، هي الازمة الاقتصادية . وتعود هذه الازمة الى عاملين اثنين : احدهما ايجابى نشا عن زيادة مصاريف الدولة ، وتضخم الميزانية بسبب احداث وزارتين جديدتين هما وزارة الدفاع الوطنى والقوات الملكية المسلحة التابعة لها ، ووزارة الخارجية بالاضافة الى النفقات الجديدة التى تطلبها تحويل الادارات الحكومية السابقة الى وزارات وطنية باطارات مغربية ، مع ما تحتاج اليه من وسائل التجهيز الوطنى وثانيهما سلبى نشأ عن فراغ الخزينة قبل ذلك بسبب تبذير السلطات الاستعمارية خلال سنوات المقاومة الوطنية ، كما نشأ عن نقص موارد الدولة بسبب توقف نشاط المؤسسات الاجنبية ، التى تسيطر على الانتاج الصناعى والاقتصادى عموما . وكانت المؤامرات الاستعمارية تهدف من وراء احداث هذا الشلل الاقتصادى وانتشار البطالة فى أول عهد المغرب بالاستقلال ، الى تحدى المغرب المستقل ، والضغط على حكومته ، وارغامه على قبول الشروط التى تريد املاءها سيدة البلاد القديمة ، فى اتفاقيات الاستقلال .

ولمجابهة هذه الازمة بنفس الروح والعزيمة والايمان التى قادت المغرب الى الانتصار ، طالبت الجماهير الشعبية على اختلاف طبقاتها باتباع سياسة التقشف ، لكى تستطيع الحكومة تذليل بعض الصعاب المالية ، وتخفيف ازمة البطالة .

فى هذه الظروف بالذات ، ومن غير ان يقع التفكير فى وضع سياسة تقشفية تبدأ الحكومة الوطنية الاولى بعد الاستقلال بتطبيقها على نفسها ، وتعطى المثل للشعب ليقتدى بها . بدلا من ذلك كله ، كان وزير المالية حينئذ السيد عبد

تقشف واقتصاد

كانت أول ازمة واجهتها الحكومة الائتلافية الاولى ليلة استقلال المغرب ، هي الازمة الاقتصادية . وتعود هذه الازمة الى عاملين اثنين : احدهما ايجابي نشا عن زيادة مصاريف الدولة ، وتضخم الميزانية بسبب احداث وزارتين جديدتين هما وزارة الدفاع الوطني والقوات الملكية المسلحة التابعة لها ، ووزارة الخارجية بالاضافة الى النفقات الجديدة التى تطلبها تحويل الادارات الحكومية السابقة الى وزارات وطنية باطارات مغربية ، مع ما تحتاج اليه من وسائل التجهيز الوطني وثانيهما سلبي نشأ عن فراغ الخزينة قبل ذلك بسبب تبذير السلطان الاستعمارية خلال سنوات المقاومة الوطنية ، كما نشأ عن نقص موارد الدولة بسبب توقف نشاط المؤسسات الاجنبية ، التى تسيطر على الانتاج الصناعي والاقتصادى عموما . وكانت المؤامرات الاستعمارية تهدف من وراء احداث هذا الشلل الاقتصادى وانتشار البطالة فى أول عهد المغرب بالاستقلال ، الى تحدى المغرب المستقل ، والضغط على حكومته ، وارغامه على قبول الشروط التى تريد املاءها سيدة البلاد القديمة ، فى اتفاقيات الاستقلال .

ولمجابهة هذه الازمة بنفس الروح والعزيمة والايمان التى قادت المغرب الى الانتصار ، طالبت الجماهير الشعبية على اختلاف طبقاتها باتباع سياسة التقشف ، لكى تستطيع الحكومة تذليل بعض الصعاب المالية ، وتخفيف ازمة البطالة .

فى هذه الظروف بالذات ، ومن غير ان يقع التفكير فى وضع سياسة تقشفية، تبدأ الحكومة الوطنية الاولى بعد الاستقلال بتطبيقها على نفسها ، وتعطى المثل للشعب ليقتدى بها . بدلا من ذلك كله ، كان وزير المالية حينئذ السيد عبد

القادر ابن جلون يقوم بشراء ما يقرب من 20 «فيلة» للوزراء الجدد ، منها ما تجاوزت قيمتها 30 مليونا من الفرنك ، عدا تكاليف تجهيزها وتأثيثها ، وشراء سيارتين فخمتين لكل وزارة من الوزارات العشرين ، مع العلم بان الدولة كانت تملك هذه الفيلات وهذه السيارات ، ولكنها فقط كانت لا تزال تحت تصرف المديرين الفرنسيين السابقين الذين اصبحوا مستشارين لهذه الوزارات، فى الفترة الانتقاليةالاولى ، وكان فى الامكان ان يظل الوزراء الساكنون بالعاصمة فى بيوتهم ويكترى الاخرون مساكن على حسابهم ، ويكتفى الجميع بسياراتهم الشخصية ، فى انتظار مضى الفترة التى يمكن فيها الاستغناء عن المديرين الفرنسيين ، واستلام قصورهم وسياراتهم التى هى ملك للدولة .

وفى الوقت نفسه طالب العمال والباشوات بدورهم ، بشراء سيارات فخمة جديدة غير قانعين بالقديمة ، كما طالبوا بتاثيث قصورهم ، لان بعض الموظفين الفرنسيين اخذوا معهم كثيرا من اثاثها عند رحيلهم عنها ، ولما كان وزير المالية لم يفكر فى تقشف الحكومة ، فانه لم يستطع أن يقول لهولاء العمال والباشوات « تقشفوا مثلنا »

فى هذا الوقت بالذات ، اقترحنا على السيد عبد القادر ابن جلون بصفته وزيرا للمالية أن يتبنى « سياسة تقشفية » تشمل جميع الميادين التى تتسم بطابع البذخ والترف ، وتبدأ بتخفيض نسبة مئوية من اجور جميع موظفى الدولة ، لان الذى حدد هذه الاجور هو الاستعمار الفرنسى الذى راعى فيها مصالح 48،000 من الموظفين الفرنسين على حساب الشعب المغربى الفقير ، ولخلق الاستعداد النفسى ، واعداد الرأى العام لقبول هذه السياسة ، اقترحنا أن تبدأ الحكومة بنفسها فتعلن استغناءها عن شراء القصور والسيارات المذكورة وتنازلها عن نسبة من اجور وزرائها . وكانت الحكومة الوطنية فى حاجة الى عمل « سحرى » من هذا النوع، لكى يدرك الشعب الفرق بين أنانيةواستغلال وزير الحماية القديم ،وتضحية وايثار انوزير الوطنى الجديد ، ولم يكن اقتراحنا هذا بدعا ، فلا نزال نذكر كيف عمت الشعب المغربى موجة من الابتهاج عند

ما أعلن وزراء حكومة الثورة المصرية تنازلهم عن نصف اجورهم للدولة ، وبقاءهم فى منازلهم القديمة ، ليدرك الشعب المصرى الفرق بين الوزراء الباشوات فى عهد الاقطاعية السابق ، ووزراء الشعب فى العهد الجديد . والمعروف ان الرئيس جمال عبد الناصر نفسه لا يزال يسكن حتى اليوم فى الدار التى كان يقيم بها قبل الثورة يوم كان ضابطا صغيرا فى الجيش المصرى .

وكان الشعب المغربى الذى قدم التضحيات الهائلة فى سبيل حريته ، يتحرق لرؤية عمل تقشفى من هذا النوع ، يصدر عن أول حكومة وطنية ، لتغذية معانى التضحية والايثار التى كانت تغمر جوانحه ، والاعراب عن استمرار مشاركة الحكومة له فى هذه التضحيات ، اذ ان شعوره بهذه المشاركة، يكسبه قوة جديدة لمضاعفة تضحياته فى المستقبل .

وكنت أحس بحاجتنا الى « نظام للتقشف » أعظم احساس ، واقارن المغرب الذى خرج منهوكا من الحماية بالدولة التى خرجت منهوكة من حرب كلاهما مضطر لان يبنى نفسه من جديد ، ويوم زرت المانيا وانجلترا سنة 1951 دهشت لما رأيت ، كانت قد مضت ستة اعوام على نهاية الحرب العالمية ، ولكن المانيا المنهزمة وانجلترا المنتصرة كانتا منهمكتين فى بناء انفسهما من جديد ، ففى لندن كان علينا — زوجتى وانا — ان ناخذ بطائق التموين لنتمكن من أكل قطعة من اللحم ثلاث مرات فى الاسبوع ، ولما رغبنا فى شراء قطعة من الشكلاتة أو أوقية من الحلويات لم نجد من يبيعها لنا ، فقد كانت من حق الاطفال وحدهم مرة فى الاسبوع مقابل بطاقة شخصية ، وكانت جميع البضائع والمنسوجات (الممتازة) قد فرضت عليها ضرائب تبلغ مائة فى المائة بالنسبة لثمنها العادى. ولكن الاجنبى معفى من هذه الضريبة بعد أن يدلى باوراق تعريفه ، وحينما اشترينا بعض هذه الاشياء لم تسلم الينا فى الحين ، وانما صرحنا للبائع بتاريخ سفرنا واسم الباخرة التى سنركبها . ولما كنا فى عرض البحر ، قام مكتب الباخرة بتوزيع المشتريات على اصحابها ، حتى لا يستطيع اى انجليزى أن يشترى هذا البضائع بواسطة صديق اجنبى ، ويتهرب بذلك من اداء الضريبة

التى فرضتها الحكومة لاعادة بناء الدولة ، ولم تكن بريطانيا يومئذ عاجزة عن شراء المواد المقننة ، ولكنها كانت قد فرضت برنامجا « تقشفيا » لتبنى ما خربته الحرب من مدنها ومصانعها ، وما فقدته من اسطولها وطيرانها .

وبفضل سياسة « التقشف » لم تكد تمضى عشرة اعوام بعد الحرب العالمية على المانيا وانجلترا حتى اصبحتا فى انتاجهما أقوى مما كانا عليه ، ولم يعد للحرب التى دمرتهما طيلة خمسة أعوام اثر فى حياتهما .

كانت حاجتنا نحن فى المغرب بعد الحماية ، أشد من حاجات الانجليز بعد الحرب . فانهم لم يفكروا فى بناء الدور للذين فقدوها ، وايجاد الشغل للعاطلين ، بقدر ما فكروا فى صنع القنابل الذرية والصواريخ الموجهة ، ومع ذلك فان كل اقتراح كنا نبديه لوزير ماليتنا للتقشف كان يقول عنه : « انه غير معقول » !

ومرت عدة اشهر على سقوط الحكومة الاولى ، حينما اجتمعت بالسيد عبد القادر ابن جلون بلوزان فى يبراير 1956 ، وحاول ان يقنعنى بانه كان على صواب فى السياسة التى كان ينهجها فى وزارته عند ما قال لى : لما علم جلالة الملك اننى اقوم بشراء الفيلات والسيارات للوزراء استدعانى وطلب منى أن احاول التقشف فى ذلك واقتصر على شراء سيارة واحدة لكل وزارة . قلت وبماذا اجبته ؟ قال : قلت له يا مولاى ان المديرين الفرنسيين يستمتعون بهذه الاشياء فكيف نعامل الوزراء أقل منهم ، واننى لم اشتر الا سيارة واحدة للوزير ، أماالثانية فلوزارته . قلت : هذا كان جوابك لجلالة الملك ؟ انه مدهش وغريب حقا ، فانك تعترف الآن فقط بان جلالة الملك طلب منك أن تنهج سياسة تقشفية ، أى فى نفس الوقت الذى طالبناك فيه أيضا بانتهاج هذه السياسة ، وكان الشعب كله يشعر بالحاجة اليها ، وليس غريبا أن تتجاوب رغائب الملك والشعب فى هذا ، ولكن الغريب هو ان تحتج على جلالة الملك بالمديرين الفرنسيين . وانت تعلم ان هؤلاء كانوا هم الحاكمين بأمرهم ، وانهم لم يجيئوا للمغرب لخدمة شعبه بل لخدمة انفسهم ومصالحهم الاستعمارية فكان من الطبيعى ان يسكنوا أحسن القصور ، ويركبوا افخم السيارات

التى فرضتها الحكومة لاعادة بناء الدولة ، ولم تكن بريطانيا يومئذ عاجزة عن شراء المواد المقننة ، ولكنها كانت قد فرضت برنامجا « تقشفيا » لتبنى ما خربته الحرب من مدنها ومصانعها ، وما فقدته من اسطولها وطيرانها .

وبفضل سياسة « التقشف » لم تكد تمضى عشرة اعوام بعد الحرب العالمية على المانيا وانجلترا حتى اصبحتا فى انتاجهما أقوى مما كانا عليه ، ولم يعد للحرب التى دمرتهما طيلة خمسة أعوام اثر فى حياتهما .

كانت حاجتنا نحن فى المغرب بعد الحماية ، أشد من حاجات الانجليز بعد الحرب . فانهم لم يفكروا فى بناء الدور للذين فقدوها ، وايجاد الشغل للعاطلين ، بقدر ما فكروا فى صنع القنابل الذرية والصواريخ الموجهة ، ومع ذلك فان كل اقتراح كنا نبديه لوزير ماليتنا للتقشف كان يقول عنه : « انه غير معقول » !

ومرت عدة اشهر على سقوط الحكومة الاولى ، حينما اجتمعت بالسيد عبد القادر ابن جلون بلوزان فى يبراير 1956 ، وحاول ان يقنعنى بانه كان على صواب فى السياسة التى كان ينهجها فى وزارته عند ما قال لى : لما علم جلالة الملك اننى اقوم بشراء الفيلات والسيارات للوزراء استدعانى وطلب منى أن احاول التقشف فى ذلك واقتصر على شراء سيارة واحدة لكل وزارة . قلت وبماذا اجبته ؟ قال : قلت له يا مولاى ان المديرين الفرنسيين يستمتعون بهذه الاشياء فكيف نعامل الوزراء أقل منهم ، واننى لم اشتر الا سيارة واحدة للوزير ، أماالثانية فلوزارته . قلت: هذا كان جوابك لجلالة الملك ؟ **انه مدهش** وغريب حقا ، فانك تعترف الآن فقط بان جلالة الملك طلب منك أن تنهج سياسة تقشفية ، أى فى نفس الوقت الذى طالبناك فيه أيضا بانتهاج هذه السياسة ، وكان الشعب كله يشعر بالحاجة اليها ، وليس غريبا أن تتجاوب رغائب الملك والشعب فى هذا ، ولكن الغريب هو ان تحتج على جلالة الملك بالمديرين الفرنسيين . وانت تعلم ان هؤلاء كانوا هم الحاكمين بأمرهم ، وانهم لم يجيئوا للمغرب لخدمة شعبه بل لخدمة انفسهم ومصالحهم الاستعمارية فكان من الطبيعى ان يسكنوا أحسن القصور ، ويركبوا افخم السيارات

ويحيطوا انفسهم باكبر عدد الخدم ، فكيف تقارن وزراء حكومة وطنية بهم فى ميدان المنافسة والمباهاة على حساب الشعب .والمفروض أن وزراء هذه الحكومة انما صعدوا اليها لخدمة الشعب لا لخدمة مصالحهم ؟! لقد كان عليك انت أن تتقدم لجلالة الملك بمشروع للتقشف بصفتك وزيرا للمالية وممثلا لحزب وطنى المفروض انك تمثله لا بوجودك الشخصى . ولكن بمبادئه وآرائه الوطنية ، ولما لم تفعل أبى جلالة الملك الا ان يقدم لك « هذا الدرس » ولكن بدون جدوى مع الاسف !.

اما التفسير الحقيقى لهذا الموقف ، فهو ما عبر عنه ابن جلون بنفسه لنا يوم كان وزيرا للمالية اذ قال : اننى لم اسم وزيرا للاقتصاد الوطنى ليكون من اختصاصى التفكير فى المسائل التى توفر الاقتصاد للدولة ، وانما سميت وزيرا للمالية .فقلت له : هل يعنى هذا انك« امين صندوق » فقط ؟! فقال : لا ، ولكن مهمة وزير المالية هى التوفيق بين ميزانية الداخل والخارج حتى لا يقع العجز ، فاذا حدث فالحكومة كلها مسئولة عن اتخاذ التدابير اللازمة لسده . وكان هذا التحديد فى نظره مبررا معقولا لعدم اهتمامه بمسائل التقشف وتدبيرمالية الدولة ، مادام الظهير الذى صدر بتعيينه انما سماه وزيرا للمالية، ولم يمنحه لقب وزير الاقتصاد القومى !.

هذه هى المقاييس التى كان السيد عبد القادر ابن جلون يزن بها المصالح العليا للبلاد .وهذا هو المنطق الذى كان يحكم به على الاشياء . انه منطق « الاحساس اللادينى » ومقاييس « الديمقراطية اللادينية » لا تفكر ان تمنحك الا بمقدار ما تأخذ منك سواء بسواء !

فى 26 اكتوبر 1956 سقطت الحكومة الائتلافية الاولى ، عقب حادث اختطاف الزعماءالجزائريين الخمسة ، وعودة جلالة الملك من زيارة تونس ، وفى اليوم التالى لسقوطها وجهت الينا انتقادات من القصر تؤكد بصفة خاصة فشل عبد القادر ابن جلون فى وزارة المالية .ماذا كان يعنى هذا الفشل ؟ ان حزب الشورى والاستقلال وحتى أمينه العام نفسه لم يكن يعرف شيئا عن تصرفات ممثليه فى الحكومة ، ومواقفهم الحقيقية من القضايا الهامة ، بل ان بعضهم اتخذ

مواقف تتعارض تماما مع مبادىء حزبه . وكانت هناك شائعات حول تصرفات وزير المالية ، فلما سمعنا انتقادات القصر ، قلت لصديقين من المكتب السياسى : ان هذا يؤكد صحة الشائعات ، ورد على احدهما : كيف تصدق الدعايات الحزبية ؟ وسألته : هل تعلم شيئا عن موقف ابن جلون عند ما ذهب يطلب قرضا ماليا من فرنسا ؟ يقال انه قبل الشروط المخلة بسيادتنا التى اشترطتها الحكومة الفرنسية وحاول ان يقنع جلالة الملك بقبولها ، وهذا الموقف ان صح فانه لا ينال من كرامته كوزير للمالية فقط ، ولكنه يصيب كرامة الحزب الذى يمثله بالدرجة الاولى . ويبدو ان الصديق المذكور تأثر من أن تداخلنى الشكوك بهذا المقدار ، فلم نكد نجتمع على مائدة الغذاء بمحضر وزيرين سابقين حتى اثار الصديق المذكور استفهامى عن صحة الشائعات المذكورة ، وسالهما عن الحقيقة ، فاعترفا معا بصحتهاوقال أحدهما : انتم تعرفون آراء الاخ ابن جلون فى المسائل الاقتصادية . قلت : ولكنه فى الوزارة يعمل بآرائه الخاصة أم باراء الحزب . قال : ان ابن جلون يقول ان الحزب ليس له برنامج اقتصادى، ولذلك فانه يعمل برأيه . قلت : اذا لم يكن لدينا برنامج مكتوب فهذا لا يعنى انه لا راى لنا فى السياسة الاقتصادية ، وهو لا يجهل اننا نومن بالتحرير الاقتصادى من كل سيطرة أو استغلال اجنبى ، ولا نقبل اية شروط تتنافى مع سيادتنا مهما تكن ازمتنا المالية . وهذا المبدأ كاف لمنعه من قبول شروط تخل بهذه السيادة ! وحتى لو فرضنا انه لا يعرف رأى الحزب فى نازلة ما . ألم يكن من الواجب عليه ان يستشير المكتب السياسى قبل ان يتخذ أى رأى ؟ والحال ان اعضاء هذا المكتب خارج الحكومة وحتى الامين العام للحزب لا يعلمون أى شىء مما يجرى باستثناء ما يسمعونه من الخارج !

ولكى نزداد اقتناعا بهذه العقلية الاقتصادية الانتفاعية التى كان يفرضها السيد ابن جلون على الحزب بواسطة الزملاء الذين اقنعهم باللادينية كفكرة « تقدمية » فأصبحت أساسا لسياسة الحزب العامة ، اسوق على سبيل المثال الحادثة التالية :

لم نؤيد تأميم القنال

لا اذكر اننى طربت لحادث سياسى مفاجىء فى العالم ، طربا اهتزت له جميع مشاعرى اعمق الاهتزاز ، كحادث تأميم قناة السويس . كان هذا الحادث فى نظرى نقطة تحول عظيمة، لا فى حياة مصر والثورة المصرية فقط ، ولا فى حياة العرب وكفاح الامة العربية كلها ، ولكنه كان بداية النهاية لحياة الاستعمار فى القارتين الافريقية والاسيوية .

كان هذا الحادث ـ فى نظرى وقتئذ ـ باعتبار آثاره السياسية والاقتصادية والوطنية ، أخطر من حادث استقلال دولة مستعبدة ، ذلك ان استقلال شعب ما ، يكون فى الغالب نتيجة كفاح طويل متدرج ، ضد دولة واحدة ، تتحمل وحدها الخسارة من هذا الاستقلال ، ولكن تأميم قناة السويس كان يتسم بطابع المفاجأة والصرامة والسلام فى آن معا ، وهكذا وقف الرئيس جمال عبد الناصر يوم 26 يوليه 1956 يعلن باسم مصر ، وارادة شعب مصر ، قرار تأميم قناة السويس ، وشهد العالم كله فى ذلك اليوم ، كيف يستطيع زعيم عربى – بجرة قلم ـ ان يكيل أقسى الضربات التاريخية ، لاعظم مجموعة من الدول الاستعمارية ، وان يطيح بكبريائها الى الحضيض . كان القرار بالغ الخطورة ، ما فى ذلك شك ، ولكن الذين يصنعون التاريخ ويبنون الامم ليسوا سوى هولاء الذين يومنون بشعوبهم ، وبحقها كاملا فى الحياة الحرة الكريمة .

لقد شهدت هذا الحادث فى دمشق ، بعد ان حضرت المؤتمر الاسلامى بها ، ورأيت كيف تنفس العالم العربى الصعداء ، ورفع رأسه فخورا معتزا ، بعد ان احس أنه استطاع ان يكسر الغل الحديدى الذى كان يمسك بعنقه . وارتفعت اصوات تأييد مصر من العالم الحر اجمع ، من هولاء الذين يقدسون الحرية ، على اختلاف الوانهم ومذاهبهم واديانهم ، وكان من الطبيعى ان يهب

هولاء جميعا وفى مقدمتهم الشعوب العربية لتعضيد هذه الخطوة الجريئة من مصر، لان فشلها لم يعد يعنى فشل جمال عبد الناصر أو مصر ، بل هو فشل للحرية نفسها، وفشل للعرب عامة، وللمغرب العربى خاصة ، والثورة الجزائرية بصفة اخص ، وفى خلال هذه المعركة الصاخبة بين الحرية وانصارها، والاستعمار واعوانه ، ارتفعت اصوات هولاء وأولئك ، واخذت كل دولة وكتلة وهيئة مكانها من بين أولئك أوهولاء، وافتقدت صوتا واحدا كنت انتظر سماعه بفارغ الصبر، وكان هو صوت حزب الشورى والاستقلال .

ثم عدت الى المغرب ، وسألت اصدقاءى :

لماذا لم يرتفع صوت الحزب بتأييد تأميم القنال ؟ فكان الجواب :

ان السيد عبد القادر ابن جلون الامين العام بالنيابة للحزب ووزير المالية يومئذ لم ير من الحكمة ان نؤيد خوفا من خروج الاموال الاجنبية من المغرب ، فضلا عن ان فرنسا قد تمتنع من منحنا القرض الذى وعدتنا به !!!.

قلت : ولكن الحكومة المغربية ايدت ، وأيد حزب الاستقلال ، فلماذا لم يقع واحد منهمافى هذا الخوف ؟ ولماذا لم تخرج هذه الاموال بعد تأييدهما ؟!

وحينما زارنى الاستاذ محمد حسن الوزانى بلوزان يوم فاتح دجنبر 1957 سألته عن هذا الموقف ، وذكرت له بمرارة تعليل ابن جلون فقال لى:لقد كنت يوم التأميم هنا بسويسرا ، وأبرقت للاخوان بان يعلنوا تأييدهم باسم الحزب قلت : لم يكونوا بحاجة الى تذكيرك ، ومع ذلك فهل فعلوا ؟ . قال : فعلوا متأخرين !

الحقيقة هى اننى لم اعد استغرب مثل هذه المواقف المتكررة من السيد ابن جلون ،ولكنى كنت أسأل دائما عن بقية الاصدقاء المسئولين فى الحزب ، الم يعد لاحد منهم رأى خاص ؟ أم هم فقدوا الحماس لآرائهم بعد أن صهرتهم لادينيته فى بوتقتها ؟ .

وما دمت اتحدث عن السياسة الاقتصادية ، وسلوك بعض ممثلى حزب الشورى والاستقلال ازاءها ، فمن المفيد ان أشير أيضا للحادثة التالية : فى خلال جلسات المجلس الوطنى الاستشارى الذى انعقد فى نونبر 1957 ،

كشف وزير الخارجية السيد الحاج أحمد بلافريج النقاب عن مشروع وضعه السيد محمد الشرقاوى وزير الدولة انسابق ، جاء فيه ما يلى :

1) « **غير ممكن فى ميدان الاقتصاد ، ان يتقيد الانسان بمبدا السيادة والاستقلال ، فالاستقلال هنا ليس نقطة بدء ، ولكنه غاية نسعى اليها** . »

2) « ومن الآن الى ما بعد خمس سنوات ، يستحيل علينا ان نولى الادبار لمذهب الاقتصاد الحر الذى ورثناه عن الحماية ، وكل ما يمكن هو ان نستمر فيما ورثناه عن الماضى بدون تبديل ولا تغيير ، وذلك لاسباب قاهرة منها : ان الانسان اذا اراد أن يبتكر نظاما جديدا فى ألاقتصاد فلا بد له من زمان ولا غنى له عن فنيين » الى ان قال : « **ويمكن للمغرب أن يستغل لفائدة اقتصاده ظروفا أخرى كالدخول فى الحلف الاطلسى والقواعد الامريكية** » .

واشار وزير الخارجية الى ان انوزير السابق المذكور يعترف للفرنسيين فوق ذلك بحق انشاء غرف تجارية ، وبالدخول فى المجالس الاستشارية الفرنسية . ثم قال : كيف يتفق هذا الكلام مع رأى ممثلى هذا الوزير السابق من الذين يتبجحون ويطلبون منا ان لا ندخل فى الاحلاف ، وأن نصفى القواعد الامريكية ؟!

وعلى اثر ذلك اتهم السيد محمد الشرقاوى وزير الخارجية بالتزوير والكذب ونشر بالرأى العام (I4 — II — 57) « بيان حقيقة » ففيما يرجع ندحض الفكرة الاولى ، قال ان نص تقريره هو كما يلى :

« لدراسة مختلف القضايا التى تثيرها المفاوضات فنحن مازلنا نتبع الطريقةالتى تقتضى العمل على اساس مبدا السيادة والاستقلال ،مع استعدادنا لاستنتاج كل ما ينتج عن مبدأى الاستقلال والسيادة ،**وفيما يتعلق بالاقتصاد فلا يمكن ان ينهج المرء هذا النهج ، فالاستقلال الاقتصادى ليس هو النقطة التى نبدأ منها ، بل هو الغاية التى نطمح لها** » .

ومن البديهى ان هذه الفقرة لم تغير شيئا من الجمل التى أوردها وزير الخارجية بل هى تدل على الفكرة المقصودة بطريق المفهوم والمنطوق معا .

وفيما يرجع للرد على النقطة الثانية قال الشرقاوى انه كان يلخص ما جاء فى مداولة وزارية ، ولكنه اعترف بان تقريره ينص على ما يلى :

« **ان هناك حقا عوامل جغرافية وستراتيجية تسمح لنا بانتظار بعض المنافع المادية (مشكلة منظمة حلف الاطلسى ، القواعد الجوية الامريكية ...الخ**

ان الفرق بين هذا النص والنص الذى أورده وزير الخارجية هو الفرق بين ترجمة وترجمة لان التقرير مكتوب بالفرنسية ولكن النصين معا يؤكدان الفكرة الاساسية . والذين يعرفون قسطا ضئيلا من العربية لا يمكن أن يلتبس عليهم مدلول النصين ، اللهم الا اذا دخلت « اللغة » هى أيضا ميدان « الحزبية » واصبح مدلولها عند « المعارضة » غير مدلولها عند « الحكومة » . ولعل هذا هو السر فى كون « الرأى العام » عند ما نشرت مقال « بلافريج يزيف الحقائق » (16 — 11 — 1957) وأوردت النصوص التى سلفت ، تساءلت فى آخر المقال : « وبعد أيها القارىء الكريم ، هل اتضح لك الآن من هم المزيفون ، ومن هم المشوهون للحقائق ؟! اننا راضون بحكم الرأى العام المغربى ، وليسجل التاريخ ! » وهذا معناه ان « الرأى العام » كانت مقتنعة بان « بيان حقيقة » قد أبطل التهم المذكورة، وان قراءها سوف يقتنعون كذلك، ولو باسم التعصب الحزبى ، ان لم يكن بطريق اللغة ، وانما تريد أن يسجل التاريخ !!

والواقع أن الذى سجله التاريخ هو ان السيد الشرقاوى استغل الثقة التى وضعها فيه حزب الشورى والاستقلال ليتساهل فى حقوق بلاده الاقتصادية لفائدة الرأسماليين الاستعماريين ، بالاضافة الى دفاعه السابق عن نشاط الصهيونيين ، استنادا الى أن مبدأ السيادة والاستقلال اذا كان يعمل به فى السياسة ، فلا يمكن التقيد به فى ميدان الاقتصاد ! . مع ان الاقتصاد هو روح السياسة ، ولا يمكن ان يتحقق الاستقلال السياسى ما لم يقم على اساس استقلال اقتصادى ، وما دام مبدأ الاستقلال الاقتصادى مجرد غاية نطمح اليها — يعنى فى المستقبل البعيد — فلا يمكن ان نتقيد به الآ فى مفاوضاتنا،

« وكل ما يمكن هو ان نستمر فيما ورثناه عن الماضى – يعنى الحماية –بدون تبديل ولا تغيير » !

فهذه هى الروح التى كانت تقود ممثل حزب الشورى والاستقلال فى وفد المفاوضات المسئول عن تحديدعلاقات المغرب المستقل مع محتلته بالامس. واذا كان الشرقاوى يكتب تقاريره السياسية وهو فى الوزارة ، مثلما رايناه يكتب مقالاته فى جريدته « الديمقراطية » يعنى انه يستدعى المحرر الفرنسى ويملى عليه بعض أفكار المقال ، معتمدا على فطنته فى « اتمام الباقى » بالاسلوب الفرنسى البليغ ، اذا كان الامر كذلك ، فانه لا داعى مطلقا للاستغراب مما احتواه التقرير المذكور من الآراء السياسية الخطيرة ، التى لم تكن – على كل حال – من وحى حزب الشورى والاستقلال ، كما ان تزييف وزير الخارجية لها يثبت انها ليست من آراء حزب الاستقلال :

فالشرقاوى يؤيد بصراحة فى تقريره هذا دخول المغرب فى الحلف الاطلسى واقرار القواعد الجوية الامريكية ، وهذا يعنى انه فى الوقت الذى كنا لا نزال نتفاوض فيه للحصول على استقلالنا وسيادتنا لا يرى هو بأسا فى « رهن » هذه السيادة وهذا الاستقلال مرة اخرى ، واخضاعهما من جديد حتى قبل ان يتم « ميلادهما » لقوات الحلف الاطلسى ، مقابل « بعض المنافع المادية » !

وهذا الموقف ليس فقط ضد السياسة التى كنا نومن بها فى حزب الشورى والاستقلال ، ولكنه ضد ارادة الرأى العام المغربى كله ، وهى التى عبر عنها المجلس الوطنى الاستشارى فى دورة نونبر 1957 نفسها التى أشار فيها وزير الخارجية لتقرير الشرقاوى ، وقد جاء فى الملتمس الذى صادق عليه هذا المجلس بالاجماع ما يلى :

« ويسجل المجلس بارتياح اتجاه السياسة المغربية التى تمتاز فى تصميمها على عدم التبعية لاية دولة أو مجموعة من الدول ، كما تمتاز بحرصها المتواصل على صيانة السيادة الوطنية ، واستكمال تحرر البلاد من سائر مخلفات عهد الاستعمار »

وكم يبعث على السرور ان تكون سياسة « الحياد وعدم التبعية » هى سياسة الامة المغربية باجمعها ، وان يقول عنها الاتحاد المغربى للشغل فى لسانه « الطليعة » : « الا لا خير لبلادنا فى تغيير الاسياد ، ولا فى التورط مع الاستعماريين ، ولا لنا أن نتخذ موقف السيد بورقيبة الذى لا يرى فى التحرر من ربقة الاستعمار الفرنسى المباشر سبيلا غير الخضوع لاستعمار منظمة الحلف الاطلسى الذى هو شر وادهى »

ولست اكتم اننى شعرت بالخجل حينما قرأت دفاع « الرأى العام » عن تقرير الشرقاوى ، وانا يومئذ فى سويسرا ، فلما زارنى الاستاذ محمد حسن الوزانى وذكرت له ما نشرعن هذا التقرير ، قال انه لم يطلع على نصه الكامل، قلت : وهل من حق جريدة الحزب ان تقوم بالدفاع عن وزير اتخذ وهو فى الوزارة مواقف سياسية مناقضة لمبادىء وسياسة حزبه ؟ قال : ولكنه مع ذلك عضو فى الحزب ! قلت : ان الحزب لا يمكن ان يمنح الحصانة لاعضائه الا فى حالة امتثالهم لمبادئه وسياسته ، وفى حالة خروجهم عنها ، يجب أن يتحملوا مسئوليتهم الخاصة ، لا ان تلقى على كاهله .

وهكذا ، يبدو ان الرغبة فى المحافظة على وحدة الحزب ، تظل هى « القاعدة » التى تحمى اعضاء الحزب ، وتمنحهم الحصانة المطلقة حتى ولو آمنوا باللادينية ، وأيدوا الصهيونية ، وتساهلوا فى حقوق السيادة الوطنية !. ولكن هذه القاعدة التى تهدف للاحتفاظ بالاشخاص،أكثر مما ترمى للاحتفاظ بالمبادىء ، لا يمكن أن تكون أساسا صحيحا لحزب وطنى يحترم نفسه ، ويعمل لخدمة اغراض وطنية.

انما الذى يجمع الناس ويكتلهم حول حزب ما ، هو مبادئه الوطنية ، وعقائده المقدسة ، بقطع النظر عن رجاله ، فهؤلاء لا يرتفعون فى عيون الناس الا بمقدار ايمانهم بتلك المبادىء ، وتحمسهم لها ، وهذا هو الفرق الوحيد بين الحزب وبين العصابة القبلية القديمة التى كانت تتكتل لتهاجم غيرها ، أو تحمى نفسها من هجوم الآخرين ، فالتكتل بالنسبة لها هدف قائم لذاته ، ولذلك فان اخطر ما يهدد مدلول كلمة « حزب » بالانزلاق لمدلول كلمة « عصابة » هو قلة الاكتراث للمبادىء المقدسة التى يلتف حولها اعضاء الحزب .

جريدة الديمقراطية لم تكن لسان الحزب

لعل من المفيد أن ألقى بعض الضوء على جريدة « الديمقراطية » التى اصدرها السيد محمد الشرقاوى باللغة الفرنسية ، اذ ان ذلك قد يزيدنا اقتناعا بحقيقة المواقف السابقة ، ويعيننا على فهم جوانب أخرى منها .

وأول ما يلاحظه قارىء « الديمقراطية » انه فى الوقت الذى يمتنع اعضاء الحزب من المساهمة فى تحريرها لاسباب مختلفة ، نجد ان جميع مقالاتها تقريبا - اذا استثنينا بعض مقالات علمية من فرنسا ، محررة باقلام فرنسيين أو يهود ، بل ان الاسماء العربية المستعارة التى توقع بها بعض المقالات هى فى الحقيقة لكتاب أو كاتبات اجانب ، وهولاء الكتاب يتناولون مسائل السياسة المغربية ، وشئون المرأة والمجتمع والاقتصاد المغربى ، ويعبرون عن آرائهم الخاصة بما يلائم مصالحهم ونزعاتهم واهدافهم ، واخيرا يقدم هذا الخليط المتباين من الافكار والآراء الى المطبعة بعد ان يحرره كاتب فرنسى ، ومن غير أن تراقبه أوتشرف عليه أية لجنة مسئولة من الحزب ، ثم تصدر « الديمقراطية » وقد كتب تحتها « لسان حزب الشورى والاستقلال » !!!

وفى الوقت الذى تشكو فيه « الديمقراطية » من قلة الكتاب ، وتنشر مقالات تافهة لاتهم القارىء المغربى وانما نملاء الفراغ . لا تحاول ان تملا هذا الفراغ بنقل الدراسات والمقالات الهامه التى تصادر بسببها بعض المجلات الفرنسية الحرة مثل الابسيرفاتوروالاكسبريس وتيموانياج وغيرهامن الصحف الاجنبية الاخرى عن فظائع الحرب الاستعمارية بالجزائر . بل اننا نجد من بين الصحف الفرنسية مجلة مثل « العصور الحديثة » لمديرها الفيلسوف الوجودى جان بول سارتر تغامر فى عدد يناير 1958 باعادة نشر تحقيق صحفى هام لجريدة ايطالية عن حرب الادغال الجزائرية صودرت من أجله مجلة

الابسيرفاتور قبل ذلك بثلاثة اسابيع وتصادر هى الاخرى من أجله ، ومع ذلك لا تهتم جريدة الديمقراطية البعيدة عن خطر المصادرة بنشره واطلاع الرأى العام المغربى والفرنسى على حقيقة المعجزة التى يمثلها جيش التحرير الجزائرى .

واذا كانت الديمقراطية لا ترى نفسها ملزمة بنشر هذا الغذاء الوطنى لانه لا يهم قراءها الفرنسيين واليهود ، فانها لا ترى ضيرا فى ان تفتح صدرها لمقالات كاتب مثل السيد ادريس الشرايبى قضى حياته بفرنسا قبل الاستقلال فى ثلب وطنه وقومه ، والسخرية بمظاهر الحياة الاجتماعية القديمة ، بما ينشره من مقالات وقصص مثل كتابه الماضى البسيط (LE PASSE SIMPLE) والذى لم يتورع عن ترديد جميع العيوب والشتائم التى كان يذيعها الاستعماريون الفرنسيون عن المجتمع المغربى . وحينما احس الشرايبى هذا بعد استقلال المغرب بانه اصبح طريدا لهذا الشعب الحر الذى تنكر له ، وللوطن الذى كفر به أيام المحنة والعذاب ، وادرك مبلغ عقوقه له أمام التاريخ، عند ذلك فقط ، كتب للديمقراطية يقول انه يشعر بتوبيخ الضمير ويريد أن يكفر عن ماضيه ، ولكنه لم يكد يعلن توبته حتى عاد للطعن فى جميع المقدسات الفكرية ، والازدراء بقيمها الروحية والثقافية ، وأخذ يردد فى صحيفة « الغد » (DEMAIN) الاستعمارية الشتائم التى تذيعها محطة «مصر الحرة» التى نصبها الانجليز فى قبرص لمحاربة القومية العربية والروح التحررية فى شخص الرئيس جمال عبد الناصر ، واخيرا ، يتهم الاستاذ علال الفاسى بأنه طموح الى الاستعمار ، لانه يطالب بضم الصحراء المغربية وموريطانيا الى المغرب ، مع أنه يعلم ان هذا الطلب تؤيده الحجج التاريخية ، وهو طلب المغرب كله ملكا وحكومة وشعبا ، وهذا يعنى ان الشرايبى يردد مرة أخرى ما تتهم به أبواق الدعاية الاستعمارية المغرب الذى يطالب بتحرير اجزائه المحتلة من انه يطمح لنشر استعماره على الاراضى التى ليست له !

ادريس الشرايبى هذا الذى برهن بعد استقلال المغرب ، مثلما برهن قبله ، على انه لا يعدو ان يكون مغربيا طبخ فى معامل الاستعمار الفرنسى ،

بما فى ذلك تفكيره ومنطقه واحساسه ، يصبح الكاتب المفضل لدى جريدة الديمقراطيةلانه يحارب الثورة العربية التحررية ، فى شخص زعمائها وابطالها فى الشرق والغرب !

واذكر انى قلت للاستاذ محمد حسن الوزانى بلوزان يوم فاتح دجنبر 1957 :

– ان « الديمقراطية » لا تعبر بحال من الاحوال عن رأى الحزب بل عن رأى صاحبها

– هذا رأينا جميعا ، ولهذا عملت على ايقافها (كانت توقفت عن الصدور قبل ذلك التاريخ بنحو شهرين) حتى نتفق على هيأة تحريرها من جديد .

– هذا شىء واجب ، ولكنه جاء متأخرا عن وقته ، فقد كانت تقول انها لسان حزب الشورى والاستقلال ، ومعنى هذا ان الحزب يتحمل مسئولية جميع ما تنشره .

– على كل حال هذا لن يتكرر ، وسنضع نه حدا بعد الآن .

– اننى اشك فى ذلك ما دامت المطبعة رهن اشارته ، وهى ليست ملكا للحزب كما يقول !

– هذا غير صحيح فان الحزب يملك فيها .

وفى اليوم التالى لهذا الحديث ، فوجئت بوصول « الديمقراطية » التى استأنفت الصدور بتاريخ 2 دجنبر 1957 من غير أن يحدث فيها أقل تغيير ، وتلفنت للاستاذ الوزانى الذى عاد الى جنيف أسأله :

– هل وصلتك الديمقراطية ؟

– نعم

– هل تغير فيها شىء ؟

– لا ، ابدا

– ألا يعنى هذا ان الشرقاوى انتهز فرصة غيابك ليصدرها من جديد ، ولينشر بالحروف الحمراء العريضة دفاعا عن نفسه فى قضية التقرير : ان بلافريج يكذب ؟!

الجنسية المزدوجة

اعود مرة اخرى ، الى موقف من مواقف السيد عبد القادر ابن جلون الذى زحلق حزب الشورى والاستقلال الى هاوية « الديمقراطية اللادينية » لعلنا نجد فيه حجة أخرى على جذور التفكير اللايكى فى سياسته الوطنية «المعتدلة» وخطورتها على مستقبل المغرب المسلم المستقل لو قدر لها النجاح .

ففى خلال الازمات الشديدة التى مرت على المغرب بعد ابعاد جلالة الملك ، صرح السيد الحسين الدمناتى وهو من كبار الملاكين بناحية تارودانت ، وكانت له صلات وثيقة مع أصحاب رءوس الاموال الفرنسيين بالمغرب ، صرح الى الصحفيين بانه يقترح منح الفرنسيين المقيمين فى المغرب **الجنسية المزدوجة** ، كحل لمشكلتهم الخاصة ، مقابل اعتراف فرنسا بحق المغرب فى السيادة والحرية ولما لم يجد الحسين الدمناتى أى صدى عند الشعب لهذا الاقتراح الذى أوحى اليه به ، ولم يكن رجلا سياسيا يعرف أساليب الدعاية لفكرته ، فقد رفع الامر الى محاميه الاستاذ عبد القادر ابن جلون ليتبنى الفكرة ، ويدافع عنها بمنطق المصلحة والقانون . ودخل علينا السيد ابن جلون يوما ، وهو يحمل ملف «الجنسية المزدوجة » بعد ان اكتملت لديه عناصر القضية ، وبدأ مرافعته أمامنا فقال :

« ان المغرب الذى تفوق مساحته مساحة فرنسا ، وليس فيه الا تسعة ملايين من السكان ، قادر على اسكان 20 مليونا آخرين ، فاذا نحن منحنا الاجانب المقيمين هنا الجنسية المغربية بجانب جنسيتهم الاصلية ، فسنربح

400.000 مواطن أروبى جديد ، برءوس أموالهم وثقافتهم وخبرتهم الادارية والفنية ، وسنجد فى هولاء خير عون لنا فى استغلال خيرات البلاد ، بل اننا سنكتفى بهم فى تكميل الاطارات الفنية التى تنقصنا ، والتى سنشعر بالحاجة اليها بعد اعلان الاستقلال !!! »

واقتنع بهذا الدفاع « التقدميون اللادينيون » و « المتحزبون بدون قيد او شرط » ولما سفهنا نحن هذه الفكرة ، اتهمنا بالرجعية والتعصب الدينى ، لاننا نرفض قبول 400.000 « اجنبى مسيحى » من خير عباد الله ، كمواطنين فى بلادنا . وكان لا بد أن نتخلص من الموضوع باسلوب أقرب الى الهزل منه الى الجد ، فقلت لابن جلون : « ادا خلاك مول العرس كول بلا غسل اليدين » (I) ولم يكن صاحب العرس هنا الا « الشعب » الذى سخر معنا من هذا « الحل » بعد تصريح الدمناتى ، وأصبح هو الآخر « رجعيا متعصبا » ! ولو اننا قبلنا الفكرة مبدئيا ، لانتقل المحامى الى المرحلة الثانية وقال ، وجنود الجيش الفرنسى والدرك والشرطة الفرنسية ، سيحملون أيضا الجنسية المغربية، ويصبحون ملكا لنا ! اذ لا شك انهم يفضلون البقاء فى المغرب ، والقيام بخدمته بجانب المدنيين . وبمقتضى هذا المنطق ، لم تكن هناك مشكلة اعتراف فرنسا بحق المغرب فى الاستقلال ، بل كانت مشكلة اعتراف المغرب بحق الاروبيين المسيحيين فى أن يصبحوا مغاربة ! واذن فالتعصب الدينى وحده هو الذى يقف حجر عثرة فى حل المشكلة المغربية ، وفى استمرار اراقة الدماء!!!

ولم يكن عبد القادر ابن جلون يجهل ان احد الاسباب الرئيسية التى دفعت بالمسعمرين لتدبير المؤامرة ضد جلالة الملك ، هو رفضه التوقيع على الظهائر التى تخول الفرنسيين المقيمين فى المغرب حق المشاركة فى الانتخابات البلدية وغيرها من الحقوق السياسية التى لا يملكها الا المواطنون المغاربة ، والتوقيع على هذه الظهائر كان بمثابة الاعتراف الشرعى بمنح حقوق الجنسية

(I)مثل شعبى يضرب لمن يتطفل ويحاول شيئا غير مقبول

المغربية لهم ، بجانب جنسيتهم الاصلية . واذن فاقتراح الحسين الدمناتي ومن تبعه بمنح « الجنسية المزدوجة » للاجانب ، كان معناه قبول الشيء الذي ضحى جلالة الملك بعرشه من أجل معارضته له !

واليوم ، احب ان اسال هولاء السادة : ماذا كان يمكن أن يصبح مصير المغرب المستقل ، لو ان المشكلة المغربية حلت على اساس منح الجنسية المزدوجة للفرنسيين والاسبانيين المقيمين بالمغرب ، مع العلم بان أكثر من 60.000 منهم كانوا يقبضون على زمام جميع مصالح الدولة واداراتها فى الجنوب والشمال ؟

لن يكون هناك داع – بطبيعة الحال – لمغربة الادارة ، فهؤلاء الموظفون الذين كانوا يديرون الدولة قبل الاستقلال ، سيصبحون مغاربة بحكم القانون ، ولن يكون هناك داع لتعويضهم ، فهم أقدم وأقدر – فنيا من غيرهم ، وستصبح اللغة الفرنسية اللغة الرسمية الاولى للدولة ، وما قيل فى الموظفين المدنيين ، يقال فى الدرك والشرطة الفرنسية والاسبانية ، فاذا اضفنا الى هذا ، أن هؤلاء 400.000 من المواطنين المسيحيين ، هم الذين يسيطرون على المصارف والشركات والمصانع والمعادن،ووسائل النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية ، ويملكون مليون هكتار من أخصب الاراضى المغربية . فكيف ينتهى الامر بالعشرة ملايين من سكان المغرب المسلمين بعد الاستقلال بل كيف يمكن أن يتصول هذا الاستقلال نفسه ؟

ان الجواب على هذا سهل التصور ، كان لا بد أن يجد الشعب المغربى نفسه مرغما على خوض حرب مدنية ضد « المواطنين »الجدد الذين سيفرضون عليه « حمايتهم الداخلية » الجديدة ، ويومئذ يقول الغربيون عنها : انها حرب « دينية تعصبية » !

واليوم اسأل هؤلاء ايضا : منذ 128 سنة احتلت فرنسا المسيحية الجزائر واعتبرت ارضها قطعة من ترابها الوطنى ، وسمت سكانها فرنسيين ، فهل منحت هؤلاء السكان المسلمين حقوق الجنسية الفرنسية ؟

منذ 128 سنة تغير كل شىء بفرنسا الا حقيقة واحدة توارثتها الاجيال

الفرنسية الاستعمارية وهى اعتبار الجزائريين المسلمين « طبقة وضيعة » أحقر من أن تمنح الجنسية الفرنسية !!. ومع ذلك نتهم نحن المسلمين بالتعصب الدينى مع ان فرنسا اللادينية هى التى أقامت مئات الدلائل على هذا التعصب الذى تجنى ثمرته الآن فى الجزائر !

الاتحاد وكثرة الاحزاب

اننا نقول فيما نقوله :ان الحزب مدرسة سياسية ، ومن جملة ما نذيعه فى هذه المدرسة ، ونعلمه للناس ، تحبيذ كثرة الاحزاب فى البلاد ، وتنشر الرأى العام فى 6 يبراير 1958 هذه الفكرة فتقول : « ان المغرب ينتظر بفارغ الصبر أن تكثر الاحزاب الوطنية فيه ... » فهل من المصلحة الوطنية حقا أن تكثر الاحزاب فى المغرب ؟

ان اخطر ما تصاب به امة فى حياتها السياسية الديمقراطية ، هو كثرة أحزابها . ومن غير ان نذهب بعيدا فى تحليل هذا الخطر ، فاننا نكتفى بتقديم فرنسا كنموذج للديمقراطية المنهارة بسبب كثرة الاحزاب ، الشىء الذى جعل المجلس الوطنى الفرنسى يضم ممثلى ستة عشر كتلة حزبية ، وكنتيجة لذلك فان الحكومة الفرنسية لا تستطيع ان تحصل على اغلبية هذا المجلس الا اذا كانت مؤيدة من أربعة احزاب كبيرة على الاقل ، ولكن استمرار اتفاق هذه الاحزاب على سياسة الحكومة لا يطول كثيرا ، فلا تكاد تمضى بضعة أشهر حتى يشتد الخلاف بينها ، ويكفى ان يسحب أحدها ثقته بالحكومة لتفقد هذه أغلبية الاصوات ، وتسقط فى الحال .

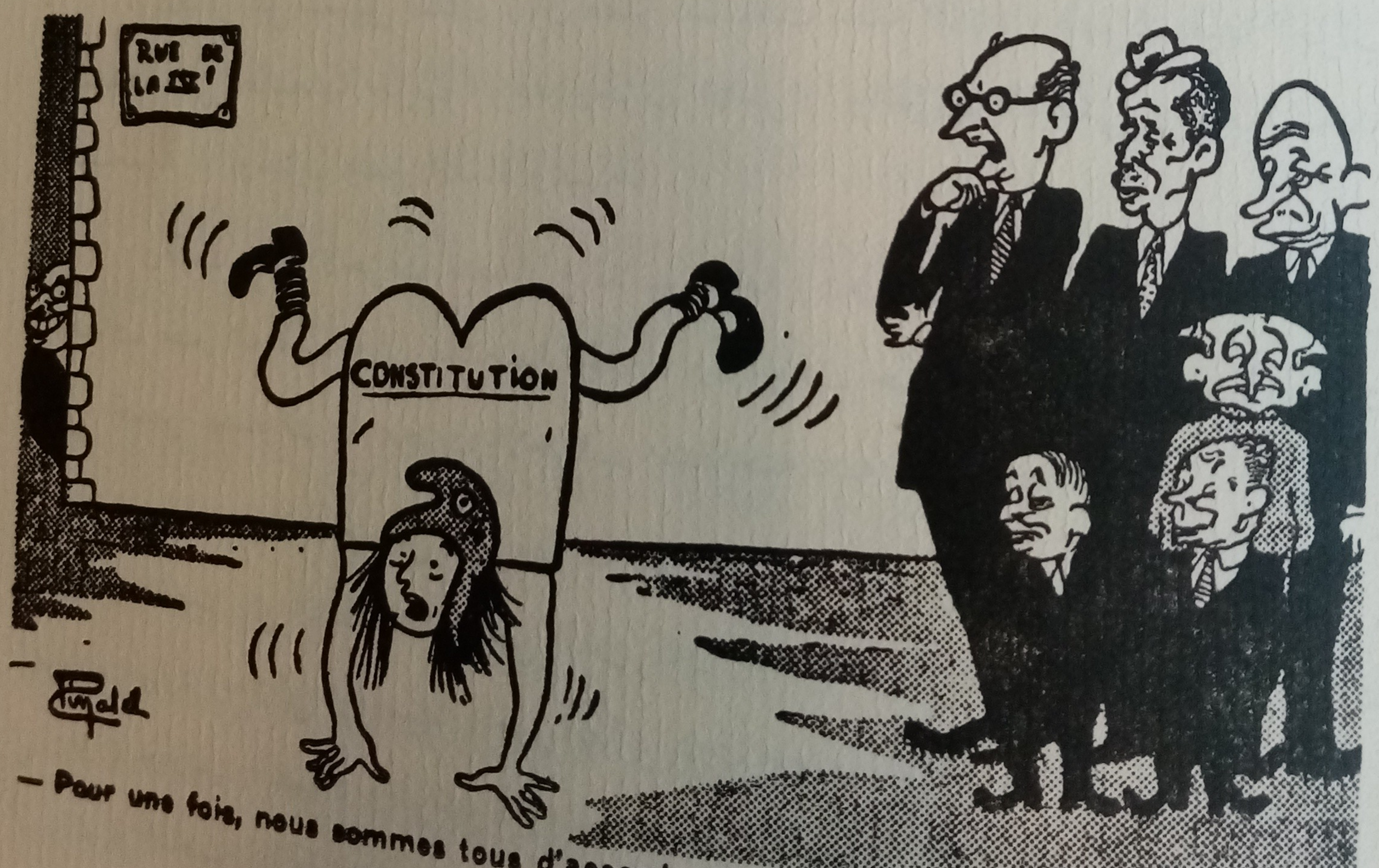
وهكذا رأينا فرنسا تتخبط فى الازمات الحكومية عدة مرات فى كل سنة ،

وتظل فى كل ازمة شهرا واكثر بدون حكومة ، ولا تستطيع ان تتخذ اى قرار سياسى حاسم ازاء مشاكلها الداخليه والخارجية .

ولهذا نجد جميع الملاحظين السياسيين العالميين يفضلون النظام الحزبى البرلمانى القائم فى انجلترا وامريكا والمانيا الغربية ، لانه يعتمد على حزبين فقط، على نظام تعدد الاحزاب كما فى فرنسا مثلا .

وها هى فرنسا نفسها ادركت آخر الامر فشل نظامها الديمقراطى البرلمانى الذى قام عليه دستور الجمهورية الرابعة (I) وانطلقت تبحث عن « ناصر فرنسى » يقضى على تعفنها السياسى والحزبى ، فلم تجد غير الجنرال دوكول .

(I) هكذا صورت جريدة « صباح الاحد » الفرنسية (I3 – 5 – 1956) الدستور الفرنسى يمثل امرأة بهلوانية تلعب فى « زقاق الجمهورية الرابعة » ووقف ينظر اليها باندهاش ؛ عماء الاحزاب الفرنسية وهم يقولون :



– Pour une fois, nous sommes tous d'accord... il y a quelque chose qui ne va pas.

للمرة الاولى ، نحن جميعا متفقون ... هناك شىء لا يسير !

اننا نعيش اليوم فى فجر نهضتنا ، ونحن فى طريق انشاء دولة قوية موحدة ، وهذا يفرض علينا تجنب كل سياسة تدفعنا للخلاف والتطاحن المؤديين حتما الى الفشل والفوضى، ولذلك اعتقد ان الدعاية لفكرة كثرة الاحزاب فى الاوساط الشعبية ، لا يمكن أن تخدم المصلحة الوطنية ، ولا أن تقودنا لوحدة الشعب وقوته ، بل هى فى بلاد لا تزال متأخرة اجتماعيا كالمغرب وأكثر الاقطار العربية ، خطر لا شك فيه على مستقبلنا .

وقبل ان نفكر فى تقليد فرنسا فى نظامها السياسى المنهار ، يجب أن نتذكر ان هناك دولا عربية أخرى ، استقلت قبلنا بزمن طويل ، وكانت - مثلنا نحن اليوم - تعتقد ان النظام الحزبى البرلمانى بفرنسا ، هو احسن الانظمة ، واشدها تطبيقا للحرية والديمقراطية ، فطبقته زمنا طويلا ، وعاشت على « مودة » تأليف الاحزاب ، و « تطاحن » الاحزاب ، وتسابقها للحكم، قبل أن تدرك عجز هذه الاحزاب المتطاحنة ، عن تحقيق أى هدف من اهدافها الوطنية .

ولنذكر على سبيل المثال ، أن مصر استقلت سنة 1922 وظهرت فيها احزاب متعددة فى طليعتها حزب الوفد وحزب الاحرار والحزب الوطنى وحزب الكتلة السعدية ، وحزب مصر الفتاة وغيرها .

وظلت هذه الاحزاب تتصارع ثلاثين عاما (1922 – 1952) دون أن تحقق اهداف مصر الوطنية وفى مقدمتها الجلاء ، ولما جاءت حكومة الثورة الثابتة حققت فى خمس سنوات ما عجزت الاحزاب المتطاحنة عنه خلال 30 عاما .

1) حققت جلاء الجيوش البريطانية عن قناة السويس

2) قضت على النظام الاقطاعى الذى كان يجعل من 200 اسرة من الباشوات سادة البلاد وملاكى اراضيها وخيراتها ، دون سائر الامة .

3) حاربت الفساد والرشوة والمحسوبية فى جهاز الدولة

4) اقامت نظاما زراعيا وآخر اقتصاديا فزاد الانتاج واخذ مستوى الحياة الاجتماعية يتحسن .

5) حررت البلاد من سيطرة واستغلال الشركات الاجنبية تحريرا كاملا بتأميم جميع هذه المؤسسات .

6) شرعت فى انشاء صناعة ثقيلة وتحويل مصر الى دولة صناعية .

7) وثبت بالبلاد وثبة كبرى فى ميادين العلم والثقافة والاشغال العمومية والمواصلات والتعمير والاصلاحات العامة .

8) حققت تأميم قناة السويس وهو ما كان يستحيل على حكومات الاحزاب السابقة أن تقوم به ، ولولا ان الثورة اسكتت اصوات الشغب والمهاترات الحزبية العقيمة لاستطاع الاستعمار أن يضرب المصريين بعضهم ببعض ، كما ضرب الدكتور مصدق بالجنرال زاهدى ، وكانت النتيجة أن خسرت ايران ، وربح الانجليز والامريكان .

9) دفت العرب جميعا للتكتل والاتحاد فى نطاق القومية العربية للدفاع عن وحدتهم واستقلالهم ضد عدوان الاستعمار والصهيونية ،

10) حققت الخطوة الاولى لحلم الامة العربية فى الاتحاد بانشاء الجمهورية العربية المتحدة مع سوريا واتحاد فيدرالى مع اليمن .

هذه امثلة حية للثمرات التى تستطيع ان تجنيها امة من الامم اذا هى اتحدت وجمعت كل قوتها وامكانياتها لخدمة مصالحها ، ولكن كثرة الاحزاب لا تعنى الا كثرة الخلاف والشقاق ، وهذه تؤدى بدورها لتحطيم قوى الشعب، والقضاء على طاقة انتاجه ، وعرقلة استغلال خيراته ، وترك الباب مفتوحا لسيطرة الاستعمار عليه .

ويوم كان العرب قبائل مختلفة ، وعصبيات جاهلية ، لم يكن لهم شأن فى التاريخ ، فلما وحدهم الاسلام والف بين قلوبهم ، وامتثلوا لقوله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم فاصبحتم بنعمته اخوانا » تحققت المعجزة، معجزة الدولة العربية الاسلامية الكبرى التى امتدت شرقا وغربا ، ومعجزة الحضارة التى نشرتها فى العالم ، والقوة الحربية والبحرية التى سخرتها لخدمة الانسانية والعدالة والسلام .

ديمقراطية اسلامية ام لادينية ؟!

اذا استثنينا بضعة دول ذات نظام استبدادى (ديكتاتورى) فاننا نجد جميع دول العالم تقريبا تنسب الديمقراطية لنفسها ، فالدول الغربية والامريكية تقول انها ديمقراطية ، والدول الشيوعية هى التى انشأت « الديمقراطيات الشعبية » ، واستعمار الشعوب واستغلالها وابادتها لا يتعارض فى نظر الحلفاء الغربيين مع ديمقراطيتهم ، وفى نظر الاتحاد السوفيتى ان الديمقراطية تنسجم مع الشيوعية ولكنها تتناقض مع الاستعمار .

وكما خضعت الديمقراطية للانسجام مع العقيدة الرأسمالية الغربية ، والعقيدة الشيوعية الشرقية ، طبق تفسير كل منهما ، فقد انسجمت مع مختلف الانظمة السياسية الدولية ، مع الملكية فى بريطانيا ، والجمهورية الرئاسية فى امريكا والجمهورية البرلمانية فى فرنسا ، والجمهورية الشعبية فى الاقطار الشيوعية .

ثم ان الديمقراطية فى نظر الغربيين لا تتم الا بفصل الدين عن الدولة وتطبيق نسخة من دساتيرهم ، واخرى من القوانين المدنية والجنائية التى وضعوها لانفسهم ، واخيرا الاعتراف بسيادتهم وتفوقهم ، وكل من خالف هذا فهو شيوعى أو يدور فى فلك الشيوعية ، وفى نظر الشيوعيين . هى مساواة الناس فى الاكل واللباس والسكنى والتملك وفرص العمل ، وما دامت هذه المساواة لم تتحقق على وجه الارض ، فعلى الديمقراطيين ان يعتبروا انفسهم فى حالة حرب ضد الرأسمالية الاستعمارية ، الى أن ينعم الناس جميعا بهذا الحق .

وللديمقراطية فى الاسلام تفسير كامل مستقل ، يتضمن خير ما فى التفسيرين الغربى والشرقى اذ ينهج طريقا وسطا يبتعد عن افراط هولاء وتفريط أولئك ، بل ان الاسلام هو أول من وضع أصول الديمقراطية فى العالم ، وطبقها

تطبيقا مثاليا رائعا فى عصره الذهبى الاول لم يسبق له نظير فى التاريخ .
ولكن الديمقراطية الاسلامية التى قامت على اساس حرية الفرد واحترام كرامته وفرضت العدل والمساواة بين جميع الناس بغض النظر عن الوانهم وعقائدهم ، ومنحت الدولة حق تأميم المصالح الكبرى لتحديد جشع الرأسمالية ، وتقريب الفروق الاجتماعية ، لم تنس الاعتماد على القيم الروحيــة والخلقيــة فى بنــاء المجتمع البشرى ، واقامة علاقات التعاون والاخوة بين الافراد وبين الشعوب

ومن هذا يتضح لنا ان الديمقراطية كلمة مطاطة مرنة ، وان مدلولها قابل للانسجام مع كل عقيدة ونظام ومذهب ، سياسيا كان أو اقتصاديا أو دينيا ، بل لقد اصبح حالها اليوم عند السياسيين كحال « نيلى » عند المغرمين فــى قول الشاعر :

وكـل يدعى وصلا بليلى وليـلى لا تقر له بذاك

وذلك لان الديمقراطية الحديثة ، كما يقول محمود حب الله « قــد عملت فى جميع اشكالها الحاضرة ، قصدا أو بغير قصد ، على ازالة المبادىء العــامة والمثل الاجتماعية التــى جاءت لتحققهــا ، ولتنشر رايتها فى العالم ، أو انهــا وضعتها فى زاوية النسيان » .

ولتحديد الفروق بين الديمقراطية اللادينية والديمقراطية الاسلامية يقول الدكتور محمود حب الله : (I)

« هنالك نوعان متمايزان من الوحدة الاجتماعية ، الوحــدة السياسيــة الاقتصادية ، والوحــدة الانسانيــة الروحية ، وبينما يسعــى الدين لتكــوين الوحدة الثانية ، تهتم السلطة الزمنية بالوحدة الاولى فحسب ، وفى ظـل هذه الوحدة يتعاون الافراد بالضرورة ، لان ضرورة الحيـاة تدعوهــم الى الاجتمـاع والتعاون ليتمكنوا بالجهد المشترك من تذليل الطبيعة وتسخيرها لخدمة الانسان.

(I) هو عميد كلية اصول الدين بجامعة الازهر والفقرة من بحث له نشرته مجلة « رسالة الباكستان » تحت عنوان : كيف يواجه المجتمع الاسلامى الافكار الاجتماعية الحديثة بتاريخ فاتح و I6 مايه 1958

فالتعاون فيها من وحى الضرورة ، وليس ناشئا عن الحب وارتباط القلوب . وهذا النوع من التعاون الجبرى كثيرا ما يؤدى بالتدريج الى تركيز السلطات فى أيدى افراد قليلة من الناس . وهؤلاء يمكنهم ان يحددوا الغرض من الاجتماع ومن التعاون تحديدا منبعثا عن عوامل الانانية والرغبات الشخصية ، أو عن نظرتهم الخاصة الى الحياة فحسب ، فالوحدة السياسية والاقتصادية انما تكون مجتمعا من السادة والرعية ، لا مجموعة من الاخوة فى اسرة واحدة متبادلة العواطف ، متجاوبة الرغبات ، ولا يمكن أن توجد المساواة الاجتماعية الحقة الا بما يوجد فى المجتمع التعاونى من روح الشعور بالزمالة والاخوة ، وبما يكون عليه هذا الشعور من قوة كافية لاخضاع الرغبات الشخصية للاقوياء من الافراد والجماعات لصالح المجتمع على وجه عام ، وعلى هذا لا يمكن أن توجد الديمقراطية والحرية فى وضعيهما الصحيح الا حيث تكون الجماعة جماعة سياسية وروحية فى آن واحد . وبقدر ما توجد هذه الروح ، وبقدر ما تكون عامة النظرة والتطبيق تكون الحرية الفردية ، وتكون المساواة والديمقراطية ، والدين هو الذى يوجد هذا المجتمع النفسى ، أو هذه الوحدة الانسانية الدينية ، فانه يحاول تكوين وحدة انسانية من بنى البشر يشعر الفرد فيها بانه فى حاجة نفسية الى زميل له من بنى جنسه ، يتبادل معه الشعور والوجدان فلا تنشأ الوحدة عن المصلحة والضرورة ، بل عن شعور الافراد بانهم ينتمون الى اسرة واحدة ، وأصل واحد .

وان الفرق بين هاتين الوحدتين يمثل الفرق بين الديمقراطية الحديثة فى جميع أوضاعها الحاضرة وبين الديمقراطية الاسلامية ، التى عملت من أول الامر ، ومنذ زمن بعيد على ان تتحاشى النهاية المريرة التى وصلت اليها الاوضاع الحديثة ، اذ يصر الاسلام على ان التقدم فى جانب واحد من جوانب الحياة لا يكفى لضمان بقاء طويل للانسان ، ولازدهار حضارته ، وتحقيق العدالة والحرية والمساواة بين بنى البشر ، وانه لا بد من التقدم النفسى والروحى مع التقدم العلمى والاقتصادى . فلم تكن الوحدة التى ارادها الاسلام وحدة

سياسية أو تعاونية اقتصادية فحسب ، ولكنها أولا ، وحدة روحية انسانية والناس جميعا اخوة يكونون اسرة نفسية واحدة مهما اختلفت الالسن ، وتعددت المواطن والاجناس والالوان . ومن أجل ذلك نرى النظام الاجتماعى فى الاسلام يعتمد على تربية الفرد وتهذيب شعوره ، اكثر منه على الضغط الاجتماعى والسياسى » .

ومن حسن الحظ ان الوعى العربى والاسلامى يزداد يوما عن آخر ، ادراكا لحقيقة هذا الفرق بين الديمقراطية الاسلامية والديمقراطية الغربية اللادينية ، ولعل اكثر الدول الاسلامية شعورا بالمزايا الخلقية والروحية للديمقراطية الاسلامية ، واشدها اعتزازا بها هى « جمهورية الباكستان الاسلامية » . ولما انتقد اللادينيون هذه التسمية فى دستور الباكستان ، رد الباكستانيون عليهم بأنهم انما يعانون مركب النقص ، وأن الاسلام هو رسالة للبشرية بأسرها، ويضع بين ايدى المسلمين المبادىء التى تكفل روح المبادىء الاجتماعية والاقتصادية ، ويومن الباكستانيون بان تطبيقهم لهذه المبادىء سيهىء لهم فرصة دفع البلاد نحو بلوغ مستويات ارفع واسمى . وتقول مجلة « رسالة الباكستان » فى هذا الموضوع :

« ان دستور الباكستان يعكس المثل العليا عن الديمقراطية الاسلامية التى تسير أمة الباكستان على هديها . ولا ريب فى أن هذا الدستور سيغدو بمرور الزمن أقوى اداة للمحافظة على الديمقراطية فى البلاد ، وعلى الرغم مما قيل فى نقد نصوصه الاسلامية فان هذا الدستور يكفل حماية جميع حقوق ومصالح غير المسلمين فى الدولة ، وهذه النصوص لا تمس أبدا القوانين الشخصية لغير المسلمين أو تمس وضعهم كمواطنين .. ثم ان الدستور يطالب الدولة بان تعمل على توفير الرخاء لافراد الشعب بغض النظر عن طبقتهم أو لونهم أو عقيدتهم أو جنسهم » وتختم المجلة حديثها قائلة :

« والواقع ان دستور الباكستان يعتبر نصرا للشعب الباكستانى وللعالم الاسلامى بأسره » .

واذا كنت احرص على توجيه انظار الرأى العام المغربى الى هذه الحقائق عن الديمقراطية الاسلامية والديمقراطية اللادينية ، فلانى أحس ان معركة الدستور المغربى تقترب منا ، وسوف نواجه خليطا من آراء ومبادىء الديمقراطيات الغربية والشرقية اللادينية ، تحاول ان تصارع مبادىء الاسلام فى أرضه الطيبة ، وداخل منطقته الحرة . بل لقد واجهت فعلا هذا الصراع داخل حزب الشورى والاستقلال ، منذ فجر الاستقلال .

وكنا فى سنة 1946 اعطينا للحزب اسما اسلاميا هو « الشورى » لنضع ديمقراطيته فى اطارها الاسلامى ، فلما حلت سنة 1955 اعلن السيد عبد القادر ابن جلون فى ايكس-ليبان « لادينية حزب الشورى والاستقلال » وسارت الامور فى هذه الطريق طبق ما مر فى الفصول السابقة ، فبدلا من أن نضع تحديداللديمقراطية ينسجم مع احساسات بلادنا بوصفها دولة عربية اسلامية، آثرنا الديمقراطية اللادينية ، وفصلنا الدين عن الحزب ، وابعدنا كلمات الدين والاسلام والعروبة من مبادىء الحزب التى نشرها عبد القادر ابن جلون ، كما ابعدناها من قاموس الحزب السياسى !

حدود المعارضة السياسية

فى 26 اكتوبر 1956 قدم الرئيس البكاى استقالة حكومته الائتلافية الاولى ، وحينما تألفت حكومته الثانية بدون حزب الشورى والاستقلال ، وجد هذا نفسه – كارها – فى المعارضة .

وكان علينا ان نضع – بعد دراسة وتفكير – اصولا وقواعد سليمة لهذه المعارضة التى سنبدأ نحن سنتها لاول مرة فى عهد الاستقلال ، فى ظروف لم يتكون فيها بعد دستور ولا مجلس نيابى ، وانما يوجد فيها مجلس وطنى استشارى كمرحلة اولى للتمرن على ممارسة النظام النيابى .

هل سننتقد الحكومة بروح الحكمة والاعتدال ، أم سنهاجمها دون هوادة ؟ وهل سيصبح هذا الهجوم هو هدفنا الوحيد ، نكتل له جميع قوتنا ، أم سننصرف لمعالجةشؤن اخرى؟وبعبارة،هل سنقول للحكومة احسنت اذا احسنت ، وأسأت اذا اساءت، اذ ليس من المعقول ان نختلف واياها فى كل شىء ، أم سوف لا ننظر اليها الا بعين السخط والنقمة ؟

الواقع ان الحالة النفسية لبعض الوزراء السابقين لم تكن تحتمل الا اتجاها واحدا فى المعارضة يقوم على سياسة « نلعبو أو نكشوه » (I) . وقد دشنتها « الرأى العام » بنشر رجز سخيف ومخجل فى الحكومة الجديدة يبتدىء بهذا البيت :

قد أجلسوا الاخشاب فى الكراسى

ما أشبه الانجاس بالانجاس

(I) مثل شعبى يضرب لمن يطلب ان يشارك غيره فى عمل ما والا افسده عليه

ولكن هذه السياسة كانت تبعث على النفور والاشمئزاز خصوصا بعد ان تميزت بطابع الحرص الشديد على الوصول الى الحكم ، والمطالبة به فى كل مقال ومناسبة واحتفال ، واتهام الحكومة بانها « تريد أن تستبد بالحكم وحدها ، وتحتكر الحكم لنفسها ، وتخلد فى الحكم » مع ان الحرص على الوصول للحكم بهذا الالحاح الدائم شىء غير معهود فى احزاب المعارضة ، فاسناد الحكم الى حزب ما هو نتيجة للانتخابات العامة ، وحيث ان هذه الانتخابات لم تجر بعد ، وتعيين الحكومة يرجع الى اجتهاد جلالة الملك ، فان الطريقة الطبيعية للمطالبة بالحكم ، هى فى المطالبة باجراء الانتخابات العامة لتأسيس مجلس وطنى .

وتقف معارضتنا من الحكومة فى بعض المشاكل الدقيقة موقفا لا يكاد يجد الانسان له تبريرا وطنيا ، ويمكن أن اذكر على سبيل المثال الحادثة التالية :

فى 18 يناير 1958 اعترضت سفن حربية فرنسية باخرة يوغسلافية ، وساقتها الى وهران وانزلت منها شحنة من الاسلحة كانت موجهة الى الدار البيضاء بدعوى انها مرسلة لجيش التحرير الجزائرى ، وعلى اثر ذلك قامت الصحافة الفرنسية بحملة منظمة تتهم فيها حكومة المغرب بالتواطؤ السرى مع جيش التحرير لتسهيل مرور هذه الاسلحة اليه عبر الاراضى المغربية ، وتلقى عليها اسئلة تلو اخرى لمحاولة اثبات هذه التهمة . ولم يرعنى بعد ذلك ـ وانا يومئذ فى سويسرا ـ الا ان اقرأ مقالا افتتاحيا فى الرأى العام بتاريخ 23 يناير 1958 ختمته بما يلى :

« ومن جملة ما يلاحظ ان موقف وزير خارجية المغرب يتناقض مع الموقف اليوغسلافى ، ونحن نتساءل من هو محمد العراقى ؟ من هو محمد العراقى هذا الذى تحدثت عنه الصحف ، واخبرت بأنه يجلب الاسلحة الى المغرب ؟ ولفائدة من يجلب هذه الاسلحة ؟ فهل هى قضية تهريب لفائدة دول أخرى ؟ وهل حققت السلطات فى شأن الاسلحة الاولى التى انزلت بميناء الدار البيضاء فى شهر غشت 1957 ولم تصدر الرباط أى بلاغ فى هذا الشأن ؟! . ثم نتساءل :

كيف ارسلت الاموال التى جلبت بها اسلحة « المعرض » من الخارج الى المغرب ؟ واذا كانت شحنة « سلوفينيا » خاصة بمؤسسة تجارية مغربية مركزها الدار البيضاء فكيف أدى ثمنها الى بائعيها ؟. كل هذه الاسئلة تشغل بال الرأى العام المغربى ، ولعل الحكومة ستستيقظ من غفلتها فى هذه المرة ، فتنير هذا الرأى العام الذى هو أول من يهمه الامر ».!

ان هذه الاسئلة هى خلاصة الاسئلة التى كانت تلقيها الصحف الاستعمارية بفرنسا وزيادة ، ولذلك لم اكد اصدق اننى اقرأها فى « الرأى العام ». وبينما انا فى هذه الحيرة المريرة اذا بجريدة « الديمقراطية » الفرنسية تنشر بدورها بتاريخ 3 يبراير 1958 ما ياتى :

« فى الوقت الذى كان فيه وزير خارجيتنا يؤكد عقب حجز الباخرة اليوغسلافية بأن هذه الاسلحة لم تكن موجهة الى اليمن ، ها هى ذى الحكومة اليمنية ترد بان هذه الاسلحة لم تكن موجهة اليها ، وفى الوقت الذى كان فيه ممثل الحكومة المغربية الرسمى يؤكد بأنه لم يقع اشعاره بأى طلب لاستيراد اسلحة ، ها هو الناطق باسم الحكومة اليوغسلافية يصرح بأنه يوجد من بين أوراق الباخرة « سلوفينا » وثيقة من سلطات ديوانة الدار البيضاء ترخص بافراغها ! ان السيد محمد العراقى الذى ارسلت له الاسلحة رسميا ، ألتاجر الصغير بطريق مديونة ، لم يقم حتى الآن بأى عمل لاسترجاع الشحنة التى كان تكلف بها بصفته وكيلا مفوضا ، ومع ذلك ، فان الامر يتعلق بنحو مليارين من الفرنك ... هذه النزاهة من هو الذى سيستفيد منها ؟ ،،، »

بهذه الاسئلة ارادت صحف المعارضة ان تحرج موقف الحكومة المغربية وان تتحداها ! مع العلم بان تكذيب الحكومة اليمنية لم يتأكد قط ، وانما هو ادعاء فرنسى زعم انه سمع من جيبوتى هذا التكذيب من راديو صنعاء .

والحقيقة ان اعضاء حزب الشورى والاستقلال والرأى العام المغربى لا يمكن أن يفكروا فى القاء مثل هذه الاسئلة ، واصرار صحيفتى المعارضة على الوقوف ذلك الموقف المؤلم لم يكن له أى مبرر وطنى ، ويوم عدت الى المغرب

وسألت الزملاء المسئولين عن اسبابه ، سمعت اعذارا تقوم على اشاعات ملفقة لا يصدقها العقل !

فهذه الروح هى التى كانت توجه المعارضة مع الاسف ، ولكن اذا كان يعوزنا التوفيق بين روح المعارضة السياسية والواجبات الوطنية المقدسة ، واذا كنا لم نستطع من تلقاء انفسنا ان نصوغ هذه المعارضة فى قالبها الوطنى الذى يمنعنا من تجاوز حدود منطقتها والايغال فى « المنطقة الوطنية » نفسها ، فانه كان علينا ان نطبق على الاقل القانون العربى للمعارضة القبلية القديمة الذى رسم فيه العرب حدودها عند ما قالوا : « انا وأخى على ابن عمى ، وانا وابن عمى على اعدائنا » .

أهدافنا الوطنية

كما يحسها الشعب المغربى

« جدول اعمال » ضخم

نعيش اليوم نحن ابناء المغرب العربى ، فى كل من الجزائر وتونس والمغرب ثورتنا التحريرية الكبرى، وسوف نكافح سنوات طويلة اخرى قبل ان تبلغ هذه الثورة نهايتها ، وتحقق اهدافها ، وامام كل شعب منا « جدول اعمال » ضخم وشاق ، يتطلب منا تحقيقه ايمانا وتصميما وعزما صارما . ومنذ انتصار الشعب المغربى فى معركته الاولى ضد الحماية ، وعودة جلالة الملك الى ارض الوطن ، واعلان الاستقلال ، اصبح المغرب شعبا وملكا وحكومة ، شاعرا بمسئولياته الجديدة ، مقدرا التضحيات التى يجب عليه أن يضاعفها ازاء القيام بواجباته الوطنية المقدسة .

ويتزايد شعورنا يوما عن آخر ، بعبء التبعات التى يفرضها الاستقلال علينا وبقدر ما فى هذه التبعات من صعاب ، فاننا نحس بالفخر والقدرة على تحملها واجتيازها ، واذا كان لنا أن نضع أمام اعيننا مشروعا لـ « جدول اعمال » المغرب الوطنية الذى لا نستطيع أن نتهاون فى تحقيقه ،والذى يجب أن نعبىء له جميع طاقاتنا وامكانياتنا المادية والمعنوية ، فاننا نلخصه فيما ياتى :

1) جلاء جميع الجيوش والقواعد الاجنبية عن التراب الوطنى

2) تحرير جميع المناطق المحتلة بما فى ذلك سبتة ومليلية وافنى والساقية الحمراء وموريطانيا .

3) تحرير الاقتصاد الوطنى تحريرا كاملا من السيطرة الاجنبية

4) المشاركة فى تحرير الجزائر واستقلالها بالوسائل المجدية .

5) تحقيق اتحاد « المغرب العربى » الكبير ، كمرحلة لوحدة الامة العربية

6) استغلال جميع الاراضى المغربية ، وتنظيم الانتاج الزراعى ، واقامة السدود الكافية لذلك .

7) تعريب لغة الدولة والتخلص من رواسب الاستعمار الفكرى

8) اعداد الاطارات الفنية والادارية للاستغناء عن الموظفين الاجانب

9) تجهيز الدولة بما يكفى حاجتهامن المدارس والمعاهد العلمية والمستشفيات

I0) تاميم البنك المخزنى المغربى أو انشاء بنك مستقل للدولة ، يساهم فى مشروعات الاقتصاد الوطنى

II) تاميم المعادن والشركات الكبرى التى تستغل الشعب استغلالا استعماريا

I2) تحويل المغرب دولة صناعية ، ورفع مستوى الحياة الاجتماعية

I3) انشاء بحرية تجارية مغربية

I4) انشاء اسطول لسلاح الطيران الملكى لحماية وحراسة سمائنا وحدودنا

I5) انشاء قوة بحرية لحماية شواطئنا على البحر الابيض والمحيط الاطلسى

I6) رفع عدد القوات الملكية المسلحة وتسليحها باحدث المعدات الحربية

هذه خلاصة الاعمال الضخمة التى نعتقد انها توجد فى « جدول اعمال » المغرب المستقل ، والتى يجب ان تحققها دولتنا الناشئة ، لتستعيد مجدها التاريخى ، ومكانتها المحترمة فى موكب الحضارة الانسانية ، ولتقوم بواجبها كاملا فى بناء القومية العربية ، ودولتها المتحدة الكبرى .

والى ان نحقق هذا الجدول الثقيل ، سوف نظل هدفا للمستعمرين واطماعهم بل سوف يواصلون مؤامراتهم ودسائسهم لمنعنا من تحقيق هذه الاهداف ، حتى نظل رغم استقلالنا السياسى ، تحت رحمتهم الاقتصادية ، وحمايتهم العسكرية ، وسيطرتهم المعنوية .

ومن الآن الى ان نحقق « جدول اعمالنا » هذا ، يجب ان نعترف باننا نعيش فى « حالة كفاح » . وهذه الحالة لا تقل فى نظرى عن « حالة الحرب » اذا كنا ننظر الى مسئولياتنا الوطنية نظرة جدية بكل معنى الكلمة ، واذا كانت « لحالة الحرب » قوانينها الاستثنائية التى تفرض على جميع المواطنين بذل مزيد

من التضحيات ، والتنازل عن بعض الحقوق والحريات ، لصالح امن الدولة وسلامتها ، ولربح المعركة التى تخوضها ، اذا كانت « حالة الحرب » هذه تخول الدولة حق تعبئة جميع قواتها ، لمجابهة أخطار العدو ، فانه يجب ان نعترف باننا نعيش اليوم هذه الحالة فى المغرب ، فنحن مهددون عسكريا من طرف الجيوش الفرنسية والاسبانية المحتلة ، ومهددون بوجود القواعد الامريكية التى أصبحت « قواعد ذرية » للهجوم ، وقد تصبح غدا قواعد لاطلاق الصواريخ، مهددون بالفناء المطلق يوم تصبح ارضنا ميدانا لحرب ذرية لا ناقة لنا فيها ولا جمل. وانما هى امريكا تريد ان تشعل الحرب فى الاراضى البعيدة عن أراضيها لتعرض شعوبها لخطر الفناء وتحمى بلادها وشعبها على حساب الاخرين !. كما اننا مهددون سياسيا بضغط حكوماتها علينا ، ومهددون اقتصاديا لان موارد ثروتنا وانتاجنا توجد تحت نفوذ شركاتهم .

هذا التهديد القائم المستمر ، يشكل بالنسبة لنا « حالة كفاح » مشروع للدفاع عن النفس ، وهى حالة تفرض على الشعب كما تفرض على الحكومة مسئوليات وواجبات ضخمة ، فى مقدمتها تعبئة قوى الشعب تعبئة كاملة فى برنامج يتضمن الوسائل التالية :

1) انشاء « اتحاد قومى » مقدس للقوات الوطنية المخلصة تحت رعاية واشراف القائد الاكبر جلالة الملك محمد الخامس ايده الله

2) انشاء اتحاد عام لمنظمات الشباب المغربى يقوم على تنظيم كتائبه وفرقه الوطنية ، وتدريبها فنيا وعسكريا ، تدريبا يؤهلها للخدمات الاجتماعية ايام السلام ، ولمقاومة العدو يوم المعركة وذلك تحت اشراف رائد الشباب ولى ألعهد الامير مولاى الحسن رئيس اركان القوات الملكية المسلحة .

ان تعبئة القوات الوطنية ، وقوات الشباب كلها فى « اتحاد قومى » هو الوسيلة الوحيدة لجعل استقلالنا « حقيقة واقعية » بتحقيق الجلاء وتحرير الاراضى المحتلة ، ونحن عند ما نقول « الجلاء » لا نواجه فرنسا وحدها أو اسبانيا وحدها أو امريكا وحدها ، وانما نواجه الاحتلال المثلث لهؤلاء جميعا ،

ومن ورائهم الحلف الاطلسى ، ولكى ندرك خطورة المعارك التى تنتظرنا ، وحتى لا ننسى النوايا الحقيقية للدول المحتلة ، يجب ان اذكر بالتصريحات التالية :

قال الجنرال فرانكو فى الخطاب الذى القاه بمناسبة رأس السنة الميلادية 1958 : « ان التضحيات التى تقبلها فى افنى المحاربون الاسبانيون الشاعرون بهذه الحقيقة (ربط افريقية الشمالية بالغرب) **تخدم وطنهم ، وفى نفس الوقت ، قضية الغرب !** ... ان المغرب واسبانيا مدعوان للتفاهم لاسباب طبيعية ما فى ذلك شك ، **ولكن يتعين على اسبانيا ان تلعب دور الحارس الامامى فى هذه المنطقة الجغرافية المحددة بالصحراء الاسبانية ، والكناريا وشبه جزيرة ابريك (*IBERIQUE*) لان هذه المنطقة اذا كانت عظيمة الاهمية بالنسبة للغرب فانها جوهرية بالنسبة لاسبانيا ».. !**

وفى 15 يونيه 1958 صرح أيضا لمبعوث جريدة « الفيغارو » بما يلى :

« أعتبر اقاليم سبتة ومليلية وافنى أقاليم اسبانية خالصة بصفة قطعية نهائية ، ولم يكن هناك أقل شك فى الماضى ، ولن يكون هناك أقل شك فى المستقبل كذلك ، ان الوجود الاسبانى بالمدينتين المذكورتين وجود قد استمر قرونا عديدة ، ولا يقبل الجدل والانكار باى حال » ! والغريب ان فرانكو فى نفس اللحظة التى كان ينكر فيها حق المغرب فى اعادة اجزائه المغتصبة ، كان يعطى لنفسه مثل هذا الحق عند ما قال لمحدثه : « اعتبر من الضرورة التامة عودة جبل طارق الى اسبانيا » مع أن الوجود الانجليزى به بدأ منذ سنة 1704 ، **فاذا كان طول مدة الاحتلال هوالذى يخول حق امتلاك الاراضى المغصوبة، فنحن أولى من اسبانيا بطلب اعادة الجبل الينا لان الوجود العربى المغربى فيه استمر ثمانية قرون قبل الانجليز ، ولم يكن للاحتلال بل لنشر دعوة الحق والسلام .**

وصرح السيد بينو وزير خارجية فرنسا امام مجلس الشيوخ الفرنسى بتاريخ 25 يبراير 1958 بما يلى :

« اننا نعيد القول لهم (**الامريكيين**) اليوم مرة اخرى بانه اذا طردت فرنسا من شمال افريقيا ، فان الغرب باجمعه هو الذى سيخسرها ، وحينئذ

كيف سيصبح الحلف الاطلسى ؟ فاذا لم نحافظ فى جميع الميادين على تضامن وثيق بين الحلفاء الغربيين فان الباب ستفتح لمغامرة لا نريدها ، ففى افريقيا الشمالية لاندافع فقط على المصالح الفرنسية ولكن على مصالح جميع العالم الحر!

مثل هذه التصريحات التى تتكرر فى كل مناسبة من المسئولين الرسميين لاسبانيا وفرنسا ، والموقف الذى اعلنته امريكا اخيرا بتحويل قواعدها فى المغرب الى « قواعد حربية للهجوم » تابعة للحلف الاطلسى ، دليل على أن هذه الدول مصممة على البقاء فى بلادنا ، لان ذلك ضرورى للدفاع عن « العالم الحر» كما يسمون انفسهم ، وهذا يعنى ان ضمان « حريتهم » متوقف على ضمان « عبوديتنا » ! وهم يقولون هذا على مسمع منا دون ان يقيموا وزنا لشعورنا الوطنى وكرامتناالانسانية، بل هم يفرضون هذه الحقيقةعلينا بقوة الحديد والنار، لانها بالنسبة اليهم « مسألة حياة أو موت » كما يقول سوستيل وغيره .

فما هو الرد الذى يجب ان نواجه به هذه الانانية السافلة لدول الاستعمار الغربى التى تحتل اراضينا الوطنية ؟.

واذا كان الوجود الفرنسى والاسبانى فى بلادنا مسألة « حياة أو موت » بالنسبة لاسبانيا وفرنسا،الا يكون « الجلاء » مسألة « موت أو حياة » بالنسبة لنا بالاحرى ؟

واذا كانت المصالح الاستعمارية المشتركة تدفع الدول الغربية للتكتل رغم قوة كل منها على انفراد بالنسبة الينا ، الا يكون التكتل ، والاتحاد القومى وتعبئة جميع القوات والطاقات واعلان « حالة الكفاح » ، ضرورة لا محيد لنا عنها ، نحن الضعفاء ، للدفاع عن النفس ؟

القيادة الصالحة

من السهل جدا ان تتهم رجل دولة أو نظامها السياسى بالديكتاتورية والاستبداد ، وما دامت الديكتاتورية تعتبر أخطر أنواع الحكم فى العالم ، فانه يخيل اليك فى الحال ان حكمك هذا حكم وطنى صادق ، وهذا صحيح ولا شك عند ما تقوم سياسة الديكتاتورية الطاغية ، أو يقوم نظام حكمها على أسس من الاستبداد والظلم والاستغلال المحض ، لفائدة الحاكم وحده ، أو للطبقة الحاكمة دون الشعب . ولكن عند ما تجد نفسك فى وطن خرب الاستعمار كيانه ، وسلب خيراته ، واشاع فيه عناصر التفرقة والخلاف ، وعدم الثقة بالنفس ، وقضى على مثله العليا ، وترك الفقر والجهل والبطالة تنهش جسمه ، ماذا عساك تصنع لانقاذ هذا الوطن ؟

تنقذه بالتقليد البراق الممسوخ للديمقراطية الغربية !

لا شك ان هذه هى الدروس التى تعلمناها من الغرب ، وحاولنا أن نطبقها تطبيقا« اعمى »على شعوبنا فى الشرق ، فهل نجحنا ؟ هل حررت « الديمقراطية المزيفة» مصر بالامس من الاستعمار والاقطاع والفساد ؟ وهل حررت منها العراق والاردن لغاية ما قبل الثورة ؟

لقد مرت خمسة وثلاثون عاما من الهزائم والخيبات والجوع والبطالة والفساد والاستغلال الاستعمارى قبل أن تدرك هذه البلاد الشقيقة ان الخطب الرنانة فى البرلمان ، و التطاحن الحزبى فى الشارع ، وتبادل الشتائم فى الصحافة ، فى دولةلم تتطهر بعد من جراثيم الاستعمار ، ويجد الاستعمار من بينها الاعوان والانصار ، لا يمكن أن تنقذ الشعب ، ولا أن ترفع مستواه ، ولا أن تحقق هدفا من اهدافه الوطنية ، فاحرى ان تبنى دولة قوية جديرة بالحياة والاحترام.

وعند ما تريد ان تضع حدا لهذه الفوضى السياسية ، وان تطهر الحياة الاجتماعية من التعفن والانحلال والفساد ، وتقيم للدولة قواعد جديدة للنظام والاتحاد والتعاون ، وتلزم الحاقدين وصنائع الاستعمار بالطاعه والامتثال عند ما تفعل ذلك فانت ديكتاتورى مستبد . ذلك بالدات ما قالوه عن الرئيس

جمال عبد الناصر ونظامه ، وكان يمكن أن يقولوه عن جلالة الملك محمد الخامس لو انه استعمل فى مقاومة الاستعمار سلاحا آخر غير ايمانه بالله ، وتضحيته بعرشه ، أو لو لم يتصف بحلم جده « محمد » عليه الصلاة والسلام ، وأمر بمحاكمة الخونة ، واسكات انفاسهم الى الابد ، ولم يترك الكلاوى والمقرى يموتان غما وكمدا على مهلهما كما تموت الكلاب الجرباء .

ولكن عند ما يقف شعب المغرب كله خلف « محمد الخامس » يبايعه على الطاعة والموت لتحرير اجزاء الوطن المحتلة ، وبناء دولة حرة كريمة ، تكون حصنا للعروبة ودرعا للاسلام ، وعند ما يقف شعب الجمهورية العربية المتحدة خلف الرئيس جمال عبد الناصر يبايعه على الطاعة لتحرير انوطن العربى من سيطرةالاستعمار ورجس اسرائيل ، وعند ما يرفع شعب العراق نورى السعيد وعبد الاله وغيرهما من عملاء الانجليز واعوان الاستعمار الغربى الى المشنقة فهذا يعنى أن العرب فى الشرق والغرب ، انما يقومون بتنظيم ثورتهم ، وبناء مستقبلهم ، وانهم يعيشون فى « حالة كفاح » لا يمكن أن تسمح للفوضى السياسية ، والمبادىء الهدامة . والدسائس الاستعمارية فى أوطانهم ، أن تمارس نشاطها باسم الديمقراطية أو الحرية .

فانت غير حر ما دامت الجيوش الاجنبية تحتل بلادك .

وانت غير حر ما دام الاقتصاد الوطنى فى يد اعدائك .

وانت غير حر ما دامت دولتك لا تملك جيشا قويا وطيرانا واسطولا لحماية ارضك وسمائك وشواطئك

وانت غير حر ما دامت الجزائر لم تتحرر ، واتحاد المغرب العربى لم يتم

وانت غير حر ما دمت لم تحرر نفسك منالاستعمار الفكرى المسيطر عليك

فاذا كنت حقا تهوى الحرية ، فضع يدك فى يد « القائد الصالح » لتحقيق هذهالحريات أولا ، ومتى ظفرت بها فانك ستشعر بالحرية الكاملة التى تنشدها.

ان حرية الجماعة شرط اساسى لحرية الفرد ، فعند ما تقع الجماعة كلها تحت ضغط اجنبى تفقد معه حرية العمل ، كيف يمكن للفرد منها أن يطالب بالحرية المطلقة وسط هذه الجماعة المقيدة . ان سبيله للحرية فى هذه الحالة ، هى أن يكافح لتحرير جماعته اولا ، والا كان مثله مثل راكب زورق مع جماعة

من الركاب ، يرى من حقه ان يجلس حيث يشاء ، ويتحرك كما يريد ، دون ان يقيم وزنا لضرورة المحافظة على توازنها فى كل حركة تبدر منه . ان حركة طائشة منه جديرة بان تقلب الزورق وتغرق جميع ركابه .

لقد بدأت الشعوب العربية تدرك هذه الحقائق ، وهى اذا كانت تعيش فى « حالة كفاح دائم » مع الاستعمار ، فقد كان من أعز رغائبها ان تجد « القائد الصالح » ليخوض بها المعركة بايمان وعزم حتى النهاية . ولكن التاريخ قلما يجود على الشعوب بهذا « القائد الصالح » فى فترات انحلالها وتدهورها ، فاذا هى ظفرت به ، فذلك يعنى بداية انطلاق ونقطة تحول فى حياتها .

ومن غريب الامر ، ان الاستعماريين الفرنسيين رغم جيوشهم واساطيلهم فانهم عندما رأوا الجمهورية الفرنسية الرابعة تتحطم على صخور المغرب العربى، لم يروا وسيلة لانقاذها الا فى البحث عن « قائد صالح » يمنحونه قيادتهم . ولكنهم لم يجدوا فى فرنسا كلها غير رجل واحد شاخت زعامته ، وخار حماسه ولم يعد له من ماضيه فى المقاومة غير اسم « الجنرال دوكول » ومع ذلك فهو املهم الوحيد « لانقاذ ما يمكن انقاذه » بعد ان خابت آمالهم فى كى مولى وموفورى وكيار ، وجميع من فى البرلمان الفرنسى من كايارات للتبديل .

ومن حسن حظ الشعب المغربى انه وجد « قائده الصالح » فى شخص ملكه العظيم « محمد الخامس » فتكتل خلفه ، واجتمعت كلمته على حبه وطاعته ، وهذا التجاوب فى المطامح والامال بين الشعب وقائده الاكبر ، هو فرصتنا التاريخية للانطلاق .. ولتعبئة الشعب ، واستغلال طاقات الايمان والحماس والتضحية لعشرة ملايين من احرار المغرب من أجل بناء مغرب حر قوى وسعيد.

اننى لا ادعو الى الديكتاتورية ، ولا الى الحكم الاستبدادى المطلق ، ولكنى أريد ديمقراطية اسلامية ، قوية فى نظامها ، عالية فى أخلاقها ، مقدسة فى مبادئها ، ديمقراطية نصنعها من تاريخنا ، ونطبعها بايماننا ، ونخرجها من تقاليدنا ، وحاجاتنا ، ونصوغها من فلسفتنا ، اما « الديمقراطية اللادينية » فهذه بضاعة اجنبية لم تنسج لمجتمعنا وطبيعة ديننا ، ولا هى فصلت على « قدنا » ، هذه الديمقراطيه ستمسخنا الى شعب من القرود ، بينما التاريخ يشهد اننا كنا ولا نزال شعبا من الاسود ، وهى لن تمنحنا القوة التى ننشدها ، بل ستسلبنا « طاقة الايمان » وهى اعظم قوة نملكها حتى اليوم .

التحرر من الاستعمار الفكري

واجب الحكومة الوطنية ورجال الفكر والسياسة بالمغرب

بينما يوجه المغرب كل عنايته للتخلص من الاستعمار السياسى والاقتصادى، لا يبدو أن مثل هذه العناية، بل ولا ما يقرب منها، يبذل لمقاومة الاستعمار الفكرى، مع انه لا يقل خطرا عن سابقيه، بل هو أشد وأعمق أثرا فى حياة الشعوب المستعمرة، ولا يضاح هذه الحقيقة انقل الفقرات التىجاءت فى هذا الموضوع من بحث الاستاذ علال الفاسى عن التفكير الاجتماعى فى مجلة « دعوة الحق » حيث قال :

« ومن المعلوم ان الباعث الاول على الاستعمار هو ايجاد الاسواق الاقتصادية للدولة المستعمرة، وايجاد اليد العاملة والجنود التى تحمى النظام الاستعمارى، وقد استطاعت الدول الغربية ان تسخر لهذاالغرض كل الاسباب التى كانت فى متناول يدها، ولكن السيطرة على بلد ما، لا تعنى دوامها، لذلك فكر المستعمرون فى ضرورة سيطرة روحية واجتماعية على المستعمرات، تضمن لهم البقاء فيها الى اطول امد ممكن، وهكذا اصبح من الضرورى العمل على تغيير الذهنية الاهلية، ومحاولة خلق رجل اهلى على صورة المستعمر، بحيث ترى الذى يحمل اسم « محمد » أو « عبد القادر » وكأنك ترى (جبريال) أو (جاكا) يفكرون تفكيرا واحدا، ويحكمون على الاشياء حكما واحدا طبقا للمنهج الذى قصده المستعمر.

ولتحقيق هذا الهدف البعيد، اعتمد المستعمر على عناصر ثلاثة مهمة : الاول – اللغة، والثانى – المدرسة، والثالث – القانون

فقد بذل المستعمر كل ما فى مستطاعه لاحلال لغته الخاصة محل اللغة القومية، فعل ذلك فى المصالح العامة وفى التجارة وفى المدرسة وفى كل النواحى، ولم تمض مدة قليلة حتى أصبح الشباب فى المستعمرات لا يتكلم

فى المسائل ذات الاهمية ، ولا يكتب حولها الا بلغة المستعمرين .

ومن المعلوم ان الغاية ليست هى احلال كلمات محل اخرى ، ولكن احلال فكرة محل اخرى ، لان الكلمة هى التى تشمل على كثير من الاعتبارات والنظريات ، وهى التى تلهم المتكلم اساليب من النظر ومن الفهم ومن السلوك لا يستطيع غير الكلمة ان يفهمه اياها ، وقد نجح المستعمرون فى هذا نجاحا كبيرا حتى انهم استطاعوا أن يجعلوا فى الشباب من يقدر على التفكير بلغتهم ولو تكلم أو كتب بلغته هو ، فاللغة الاجنبية مهدت للمستعمر سبيل السيطرة على فكر المستعمر – بالفتح – وتوجيهه الوجهة التى يريدها الاجنبى ولو فى اثناء مقاومته له ومحاربته اياه ، لقد اصبحت الكلمات العربية مثلا فارغة من معانيها الاصلية في نظر العرب انفسهم ، ولكنها عامرة بالمعانى التى تشتمل عليها الكلمات الاجنبية التى تقابلها عادة في الاستعمال ، ونشأ عن ذلك تحول فى مدلولات القيم ، وفي مفهومات العقائد والديانات ، وهكذا تغلغل الاستعمار فى صميم حياتنا ، فى أفكارنا وديانتنا ومبادئنا ، فنزع عنها ما هى قائمة به فى اعناقنا ، واذا بنا نجدها خارجة عن وجودنا وغريبة عنا ، فنحكم عليها بما يحكم به الاجنبى ، ونبنى عليها ما يبنيه الاجنبى من احكام ونظريات ، طبقا للتطورات التى حصل هو عليها ، والظروف التى تفاعلت فى نفسه هو حولها ».

وهذا التحليل الرائع للاستاذ علال الفاسى هو فى نظرى خير تفسير للطريقة التى تسربت بواسطتها المبادىء والنزعات الهدامة كاللادينية وغيرها الى عقولنا وتفكيرنا ، وقد رأينا نتائجها واخطارها تبرز للميدان بعد استقلال المغرب ، حسبما مر فى الفصول السابقة ، ولما كانت السيطرة الروحية والاجتماعية على سكان المستعمرات من الاهداف الاصيلة للاستعمار ، وقد رأينا اثرها الخطير فى المغرب باحلال اللغة الفرنسية محل اللغة القومية للدولة ، فان الاستاذ علال الفاسى يقول عنها :

« **فالسيطرة عن طريق اللغة احدثت وتحدث فى وسطنا خسارة لا حد**

لها ، ولا يمكننا ان نعتبر انفسنا احرارا بمعنى الكلمة الحقيقى ، الا اذا حررنا فكرنا من اللغة الاجنبية ، وحررنا كلماتنا القومية من المدلولات الاجنبية عنها ، واني اعتبر هذه الخطوة اساسية لتحقيق فكراجتماعى صحيح »

ومع ان الشعب المغربى كله يشعر اليوم بهذه الحقيقة ، كما شعرت بها قبلنا الدول العربية الشقيقة ، وكما ادركها الدكتور طه حسين عند زيارته للمغرب ، ولمس آثارها فى كل ميدان ، فاستنجد فى محاضراته بسمو ولى العهد الامير مولاى الحسن واعضاء الحكومة المغربية لتلافى هذا الخطر المشين للمغرب العربى - فان الحكومة المغربية لم تعط العناية التى كان ينتظرها الشعب للغة العربية بعد الاستقلال ، لا فى مصالح الدولة واداراتها ، ولا فى مدارسها ومعاهدها ، مع الاسف الشديد ، ولا تزال اللغة الفرنسية هى اللغة المسيطرة على المغرب المستقل ، وليس ذلك لان العهد الماضى لا يزال يفرض علينا رواسبه الاستعمارية فقط ، بل لاننا نحن انفسنا لا نزال ننظر الى العربية نظرة العهد الماضى ، ولا نريد ان نعترف بها كلغة رسمية ، وبحقها فى « الاستقلال والحرية » كما اعترفنا بذلك نوطنها، واقل ما كان يجب على الوزراء الذين يجهلونها ان يحترموا انفسهم و « الاستقلال » الذى يمثلونه امام الشعب والاجانب والموظفين الفرنسيين الذين يعملون معهم ، وان لا يبعثوا برسائل تحمل تواقيعهم الا بعد ترجمتها للعربية ، وهذا لا يكلفهم أكثر من ترجمان وضاربة على الآلة الكاتبة العربية .

فاللغة القومية للدولة ، هى مرآة الدولة ورمز رفعتها أوضعتها ، وهى كجميع المقدسات الوطنية ، لا يمكن ان تحتفظ بقدسيتها واحترامها فى نظر الشعب والعالم أجمع لها ، ما لم تحترمها الدولة نفسها ، وتمنحها الاعتبار الذى تستحقه ، وتفرض هذا الاعتبار والتقدير لا على المواطنين فحسب ، ولكن على جميع من هم فى خدمتها أو يتعاملون معها .

وقد بلغ من هوان اللغة العربية فى المغرب المستقل ، ما جعل الاستاذ عبد الكريم غلاب يصيح منفجرا من الالم ، وهو الم يجرح شعور جميع

المغاربة – عند ما كتب فى جريدة العلم (I5 قعدة 1377) تحت عنوان « اجيال من الفرنسية .. » يقول

« انصح وزارة التربية الوطنية – وانا جاد فى نصيحتى – ان تلغى اللغة العربية من جميع المدارس المغربية ، وانصح الآباء أن يحولوا بين أبنائهم وبين تعلم هذه اللغة ، فسنهم الغض ، وعقولهم النيرة أثمن من أن تضيع فى تعلم لغةلا جدوى من تعلمها ، بل ان تعلمها قد يجلب الشؤم وقد يعطى صورة من « الرجعية » و « الانحطاط » عن متعلمها ، ولذلك فانقاذا لابنائنا وشبابنا اتقدم بهذه النصيحة الى وزارة التربية والى الآباء وأولياء الامور »

بهذا الاسلوب اللاذع وصف الاستاذ غلاب ما تعانيه العربية من ابنائها فى المغرب ، ومكانتها فى المدرسة المغربية ، واعتقد انه ما دامت المدرسة المغربية وخصوصا الابتدائية ، « محتلة » من طرف اللغة الفرنسية . فان أخطر عنصر من عناصر الاستعمار الفكرى سيبقى جاثما على صدر المغرب التواق الى التحرر الفكرى ، وستظل الاجيال التى ستخرج منها خاضعة لاثرها فى التفكير والتوجيه طيلة حياتها ولن نتمكن معها من وضع سياسة قومية جديرة بالمغرب المستقل ، ولذلك نجد الاستاذ علال الفاسى يقول فى بحثه السابق :

« والسياسة التعليمية اساسية فى توجيه المجتمع وفى خلق الجيل الواعى الذى يومن بالعقيدة ويكافح من أجل العمل بمقتضاها ، وأول واجباتنا أن نعيدها حيث يجب ان تكون ، لا حيث وضعها المستعمر ، ومتى فعلنا ذلك فاننا سنصبح مهتمين بتعليم أبنائنا التفكير ، وندلهم على طرائقه ، ونحبب لشعبنا العمل ، ونعلمهم وسائله ، ونهيىء لهم مراكزه ونضفى عليهم من ناموس دينهم ما يجعلهم يومنون بالعقل ، ويصدرون عن القلب ، ويعملون لصالح المجموع

واذن فالمدرسة القومية يجب أن تخلق منا اناسا على فطرتنا لا على صورة الآخرين ، أى اننا نريد منها أن تشذب حيويتنا وما يحدثه الوسط الذى نحن فيه من انحرافات عن فطرتنا ، عن طريق ردنا لانسانيتنا التى هى الفطرة »

« اننا نريد من المدرسة المغربية ان تعلمنا انسانيتنا لا انسانية الآخرين »

ولكن المدرسة المغربية – مع الاسف – لم يوضع لها حتى الآن « تصميم » فى مستوى عال ، لسياسة تعليميه تصوغ اجيالنا المقبلة فى اطارها القومى الذى ينسجم مع تاريخنا العربى ومطامحنا الوطنية .

وان مما يجعلنا نطالب وزارة التهذيب الوطنى بضرورة التعجيل بوضع هذا « التصميم » هو هذا الهوان الذى تعيش فيه اللغة ألعربية والثقافة العربية بالمغرب ، وليس هو الشعب المغربى وحده الذى يلاحظ ذلك بمرارة ، فان الكتاب الاجانب يستنتجون من ذلك ان الثقافة العربية لا تملا الفراغ الفكرى للشبيبة المغربية ، ويتساءلون هل فى مستطاع اللغة العربية أن تؤدى جميع معانى العصر ! وقد نشرت مجلة « اسبرى » الفرنسية مقالا لاستاذين فى مدرسة ثانوية بالمغرب اعترفا فيه **بان النفوذ الفرنسى بقدر ما تقلص ظله فى الميدان السياسى ، ازداد عمقا ورسوخا فى الميدان الفكرى والثقافى .** وأشارا الى أن الثقافة الفرنسية تملا الفراغ الفكرى الذى يشعر به الشبان المغاربة ! وهذا يعنى انه ليست هناك ثقافة عربية تملا هذا الفراغ ، بل هما يعترفان بذلك صراحة ، ويشيران الى أن ضعف التعليم العربى فى المغرب قد يكون السبب فى انصراف الاجيال الناشئة الى الثقافة الفرنسية ، ويؤكدان **بان الاقبال على الثقافة العربية يتطلب تنظيم التعليم العربى بكل معنى الكلمة .**

فهل سيعمل وزير التهذيب الوطنى الغيور الحاج عمر ابن عبد الجليل على « تحرير » اللغة العربية من « استعمار » اللغة الفرنسية لها وألغاء هذه ألاخيرة من المدارس الابتدائية نهائيا ، ؟ ذلك املنا الكبير . فالمدارس الابتدائية فى دول العالم المستقلة لا تعلم الا اللغة الوطنية للدولة ، وحذف الفرنسية من مدارسنا الابتدائية هو الخطوة الاولى لتحرير اجيالنا المقبلة من الاستعمار الفكرى . وأعطاء اللغة العربية الفرصة لتنسم الحياة .

رسالة «العلماء» في المغرب

الدفاع عن التراث الاسلامى ، والثقافة العربية ومقاومة المبادىء الهدامة لرسالته الانسانية الخالدة

ان المقام الذى كان يتمتع به رجال العلم لدى الشعب المغربى فى جميع عصوره القديمة ، جعل منهم نوابه الشرعيين لدى الحكومات والسلاطين ، فهم ، بجانب رجال الدولة أهل الحل والعقد . وبهم تنعقد البيعة ، وهم حملة الامانة الاسلامية ، والمسئولون أمام الله والشعب عن الامر بالمعروف والنهى عن المنكر، ومعنى هذا أن « هيأة العلماء » كانت تقوم بدور مجلس النواب والمعارضة معا فى العهود القديمة حيث لم يكن هناك نظام سياسى بالمعنى الحديث .

هذه كانت رسالتهم فى الماضى ، ورسالتهم اليوم لا تقل عنها خطرا ، وتتلخص فى الدفاع عن تراث الفكر الاسلامى واللغة العربية ، ومقاومة المبادىء الهدامة لرسالته الانسانية الخالدة ، ولكن السؤال الذى يوحى به اليوم سكوتهم وخملولهم واختلافهم الحزبى المضر بهم وبرسالتهم السامية ـ اللاحزبية ـ لو كانوا يقدرونها حق قدرها ـ هذا السؤال هو: هل العقلية التى جعلت بعض علماء سنة 1325 يقولون فى فتواهم المؤيدة للسلطان مولاى عبد العزيز . واما قولهم (يعنى اصحاب الفتوى المطالبة بخلعه) انه (يعنى السلطان المذكور) لم يقم بالجهاد ضد الكفار الخ فان الجهاد لا يتعين الا بفجا العدو، والحالة أنه لا مفاجأة !!!. وهذا فى الوقت الذى كانت الجيوش الفرنسية قد احتلت وجدة والدار البيضاء . فالمفاجأة التى توجب الجهاد على السلطان فى نظرهم يومئذ لا تكون الا بهجوم العدو على العاصمة أو وصوله لابواب دورهم !! أى حين لا ينفع جهاد ، ولا تفيد الحسرات هذه العقلية هل لا تزال حية أو قابلة للحياة فى عصر الصواريخ ؟ ! لقد ذكرنى بهذه القصة الاخ الاستاذ الحاج أحمد معنينو حينما قال لى : واين هى « اللادينية » منا ؟ ان خطرها بعيد ! ومعنى هذا ان مقاومتها لا

تتعين الا بـ « المفاجأة » والحالة انـه لا « مفاجأة » !! . وحينما وعد بلفور سنة 1917 بانشاء وطن قومى لليهـود بفلسطين ، لـم ير العرب فى ذلك ما يدعو للمقاومة ، لانه مجرد « تصريح » لا يحمل الا « مفاجأة »كلامية لاحربية، ولم تحدث « المفاجأة » التى توجب عليهم الجهاد الا صبيحة اليوم الذى انسحب فيه الانجليز من فلسطين وتركوا فيها « اسرائيل » دولة مستقلة !!

ورغم ذلك كله ، ورغم اننا نعيش فى « عصر المفاجآت » فان جمعيات « العلماء » ترى « جامعة القرويين » التى تالق نورها فى المغرب العربى أحد عشر قرنا منـذ اضاءته « فاطمة أم البنيـن » وقصدها طلاب العلم من افريقا وآسيا واوربا ، وكان من بينهم « البابا سلفستر الثانى » ليقتبس من معارفهـا الاسلاميـة . تراها تدمـج اليوم فى « الجامعـة المغربية » ويحل فرع كلية الحقوق محل قسمها الشرعى ، وبقطع رأسها ستخمد أنفاسها تلقائيا ! ومـع ذلك كلـه فانها لا ترى داعيـا للمعـارضة ، لانـه لا « مفاجـأة » !!

ومن حسن الحظ ان بعض العلماء روعتهم هذه « المفاجأة » وفى مقدمتهم صديقى الاستاذ عبد الله كنون الذى وجه « تحيـة » لوزير التهذيب الوطنى الغيور السيد الحاج عمر ابن عبد الجليل على صفحـات « العهد الجديـد » (30 قعدة 1377) جاء فيها ما يلى :

وانما الذى يهمنى ويهم كثيرا من رجال العلم المخلصين فى هذه البلاد وغيرها حتى جعلنى اتناول القلم واسطر فى صورة تحية للسيد وزير التربية الوطنية هو هذا التعليم الذى يسمونه باندينى والذى لا يجد من يحامى عنه كما تجد انواع التعليم الاخرى

ولعلهم انما أهملوه لهذه التسمية ، فانهم ربما ظنوا ان التعليم الدينى هو تلقين أحكام الصلاة والصوم وما يتبعها لمن يحتاج الى ذلك . وهو شىء تافه وامر بسيط بالتعبير الصحفى ، فلا يحتاج الى مزيد اهتمام ولا الى أكثر مما خصص له من اختصاصيين ومخصصات

وما دروا ان التعليم الدينى ، ولنجارهم فى هذه التسمية يتنـاول ذلك التراث الفكرى الضخم الذى نطاول به أمم الارض قاطبة ، والذى لا تفتأ أرقى دول اوربا وأمريكا تنشىء له المعاهد والكراسى فى جامعاتها لتدريسه لابنائها والافادة منه فى مختلف ابواب المعرفة

انه هذه الدراسات الواسعة المتعلقة بعلوم القرآن والحديث والفقه وألكلام والتصوف والسيرة وما يقتضيه ذلك من تضلع فى النحو اللغة والبيان والمنطق والاصول والرواية والقراءات وما الى ذلك

وقد كنا نرى فى عهد الحماية البائدة تقلص ظل هذه العلوم أو أكثرها من القرويين وبقية الكليات والمعاهد التابعة لها ، فنطالب باصلاح البرامج الدراسية فيها وتجديدها واحياء ما اندثر من تلك العلوم ، فيقف رجال الحماية المهيمنون على سياسة التعليم اذ ذاك فى وجوهنا ويمانعون من ادخال أى اصلاح على نظام الدراسة فى الجامعة الاسلامية الكبرى أو على برامجها مطلقا .

وبالفعل لم يقع فى ذلك العهد اصلاح ولا احياء بالاحرى الا فيما يتعلق بالشؤون الادارية وترتيب الاجور وتنظيم الامتحانات . ولكن حوفظ على ذماء ما بقى من تلك العلوم ولم تمس الاثارة التى توارثها الخلف عن السلف بسوء ، بفضل سهر جلالة الملك سيدى محمد الخامس نصره الله على أمر التعليم الدينى وتبنيه له وانشائه مجلس القرويين الا على الذى كان يعقد تحت رياسته

فلما جاء عهد الاستقلال وتولى ابناء المغرب تسيير شؤون بلادهم بأنفسهم وأنشئت وزارة التربية الوطنية ، كان المظنون ان هذا التعليم سينهض نهضة مباركة تستدرك ما فات فى عهد التدهور وتلحق احفاد هذه الامة المغربية النبيلة بأجدادها الذين رفعوا للعلوم العربية والاسلامية راية خفاقة فى الماضى . ولكن الذى وقع – مع الاسف – هو أن هذا التعليم تنقص من أطرافه ، وأخذ بيد المحو والبتر والاختصار ، بل الاقتصار حتى لم يبق من جوهره ومادته التى يتناولها الطالب الدينى فى طوريه الاول والثانى الا مثل ما كان يتناونه التلميذ الحديث فى المدارس الحكومية أيام الحماية !.. وذلك بحجة توحيد المناهج وهو توحيد أشبه ما يكون بهذا الذى تدعو له فرنسا سكان مستعمراتها ..

ان الامر فى هذا الصدد هو كما قال كبلنج شاعر الامبراطورية الانجليزية « الشرق شرق ! والغرب غرب ! ولن يلتقيا .. »

ان هذه دراسات جامعية عليا نمتاز بها بين قليل من بلاد العروبة والاسلام، وتقصد بلادنا لاجلها أفواج عديدة من طلبة الجزائر والسنكال وغيرهما فيجب أن نحافظ عليها وأن نقويها وننفخ فيها من روح الماضى والحاضر ولا نضحى بها من أجل الحصول على رضا بعض المتطرفين !..

لقد كان الازهر فى مصر والقرويين فى المغرب منارين يهتدى بهما المسلمون فى مشارق الارض ومغاربها ويؤمونها للتضلع من علوم الشريعة ووسائلها، وكم أراد المتطرفون فىمصر الايقاعبالازهر فلم يفلحوا . وفى أيام وزارة الدكتور طه حسين لمعارف مصر ثار جدال عنيف حول ما سمى بالخطوة الثانية التى تعنى ضم الازهر للوزارة ، وكاد الامر يتم لولا يقظة الازهريين وثباتهم ، فسلم الازهر ولكن القرويين وقعت .. وفى هذه الايام بعد اتحاد مصر وسوريا صرح وزير الاوقاف فى الجمهورية العربية المتحدة بان معاهد دينية ستفتح فى الاقليم السورى وتكون تابعة للازهر ، فدل ذلك على ان الازهر فى تقدم مطرد وان أمر الدراسات الاسلامية فى الشرق العربى يسير الى الامام !.. (I)

فهذا التقدم وهذا السير الى الامام هو ما اردت ان أوجه اليه نظر ألسيد وزير التربية الوطنية عندنا عسى أن يأخذ من ذلك فى القرويين بما اخذت بهالجمهورية الشقيقة فى الازهر ! وهى تحيتى التى احييه بها نصيحة لله ولكتابه ولرسوله ومحبة فيه » .

وعلى اثر هذه الصيحة النبيلة التى اعلنها الاستاذ كنون نشرت « العهد الجديد » بتاريخ I3 حجة I377 دفاعا مجيدا آخر بتوقيع « أسامة » جاء فيه :

« فهل سيرضى عن هذه الوضعية، مومن بنفسه وبوطنه ؟ وهل معنى الدفاع عن القرويين والمعاهد التابعة لها يصور بأنه رجعية مقيتة وتنطع قبيح ؟ وهل اذا طولب بالاصلاح مع المحافظة على الجوهر ، وسم هذا الطلب بانه متأخر عن وقته ، والوقت الان لغيره . نحن لا ننكر ان الوطن يتطلب خبرة متعددة فى جميع الميادين واننا فى حاجة الى الفنيين والاطباء والمحامين ، حاجتنا الى العلماء والمرشدين الذين يفهمون دينهم فهما عاليا ويفقهون شريعتهم فقها مشرقا يتعالى الى أجواء الحكمة ، والى بواطن المعرفة والى دقائق انبيان .. ولا حاجة لنا بأمة فقدت مظهرها الروحى وعكفت على المادة حتى استعبدتها واستغلتها . لا ياناس اتقوا الله فى نظرتكم الى علمائكم ، وفكروا فى دينكم الذى كان المشعل الوحيد الذى قادكم الى العز والكمال . أكان يمكن للبلاد أن تتوحد لو لم يكن الدين يجمع كلمتها ، ويوحد صفوفها ويقضى على العنصريات والعصبيات ؟ أكان للوطنية أن تنجح لو لم يكن انظهير البربرى ، الذى كان الاساس لهذه الحركة

(I) انظر فى هذا الموضوع صفحة 99 الماضية

التى أثمرت ثمرتها وأتت أكلها ودفعت بنا الى هذا النهج المستقيم ؟ أكان الفداء ينجح لو لم يكن الاخلاص لله والوطن والملك ، يدفع المجاهدين الى التضحية بأنفسهم وبذل مهجهم فداء لهذا الوطن المومن ؟ فلولا الايمان ولولا التمسك بحب الدين لما وصلنا الى هذا النجاح ... ثم اليس من الخصال الحميدة التى رفعت جلالة محمد الخامس الى الذروة ، وجعلته موطن تقدير وموضع تقديس ، هو تمسكه بالدين وحفاظه على الشريعة .. وكان جلالته الحصن الحصين للفضيلة .، وكان جلالته المدافع الامين عن القرويين وما انضم اليها يوم كان الاستعمار ،يخنق أنفاس هذه المعاهد ، ويحبس عنها النور ، فهل سيرضى جلالته عنها الان، بعد أن أصبحت بفضله دوحة قوية وشجرة مثمرة . ايتركها جلالته نهبا لهذا الاهمال ؟ ايدعها لهذه البرامج الفارغة تقضى على أدمغة القائمين عليها ويضيع نبوغهم الى غير رجعة .. الى جلالته نرجع والى عظمته نلتجىء ، ولن يخيب رجاء هذا التعليم الذى تعاونت المعاول على هدمه، وتجمعت قوى الشر للقضاء عليه . فاذا ظهرت بوادر أمل فى اصلاحه سرعان ما تتكتل الجهود فى اطفاء كل شعلة يمكن أن تنير ارجاءه

وكانت لجنة البرامج الملكيه ، قد حضر فيها ممثلون عن هذا التعليم ، فكانوا اذاتكلموا او دافعوا ، وقف لهم بالمرصاد . وكانت البرامج اذا ضاقت ولم تجد متسعا ، يرجع الى ساعات الدين للاخد منها ، والاستعانه بوقتها .. واذا عارض واحد قيل له : ان الدين هو الهندسه : فهل بعد هدا من بيان؟ وهل بعد من حياة للقرويين وامثالها ؟ »

هكذا عبر هذان العالمان الغيوران عن شعور جميع المغاربة نحو جامعة القرويين فى الوقت الذى لم تتحرك فيه جمعيات العلماء بالمغرب كأن الامر لا يعنيها ولهذا نقلت حديثهما هنا للتاريخ .

ان الطريقة المجدية لاصلاح جامعة القرويين هى فى تعيين لجنة من الخبراء تطير الى القاهرة وتدرس فى عين المكان التطورات والصعوبات التى أعترضت « الازهر » منذ أول هذا القرن ، وخصوصا آثار الصراع الذى نشب بينه وبين الجامعات العصرية التى طوقته ، والوسائل التى اعتمد عليها فى مقاومة التيارات المعارضة ، وجعلته فى النهاية يصمد امامها جميعا ، ويخرج من

معاركها منتصرا ، الى آخر هذه الدراسات الدقيقة ، ثم تقدم هذه اللجنة بذلك تقريرا لجلالة الملك وحكومته ، مشفوعا بمشروع اصلاح للقرويين يقوم على ضوء التجارب التى مرت بهاالازهر، **وهذا اذا كنا نرغب حقا فى اصلاح « القرويين »و « اليوسفية » والمعاهد الاسلامية الاخرى ، لا فى هدمها .**

❀ ❀ ❀

وبعد فلست اشك فى ان آمالنا العظيمة فى رعاية جلالة ملكنا المحبوب وحكومته الوطنية لن تخيب بحول الله . وان من دواعى غبطتنا ان يعلن أخيرا سمو ولى العهد الامير القائد مولاى الحسن فى الخطاب الذى القاه على جموع الشباب بطنجة بمناسبة عيدميلاده السعيد يوم9 يوليه 1958بان رسالة الشباب المغربى يجب أن ترتكز على ثلاثة عناصر فى مقدمتها :

« التمسك الشديد بالاسلام فى مبادئه وتعاليمه ، ذلك الدين الذى كون من أرضنا وطنا ، وجعل منا أمة ، وهيأنا للقيام بالدور العظيم الذى عرف لنا فى التاريخ ، وهو وحده الذى سيضمن لنا الخلود كأمة ووطن ،والاحتفاظ أيضا بتقاليدنا ومقوماتنا الوطنية ، التى طبعتنا بطابع خاص ، وجعلتنا ممتازين بخصائص قومية ، كما جعلتنا ننبذ فكرة الحياة للحياة ، ونعتنق فكرة الحياة من أجل القيام بدور تاريخى فى بناء الحضارة ونشر المعرفة » .

وان يصرح وزير التهذيب الوطنى السيد الحاج عمر ابن عبد الجليل فى خطابه فى نفس الاحتفال بما يلى :

« ايها الشباب : ان الاعمال الاجتماعية والتربوية والرياضية المنوطة بكم لن تأتى أكلها اذا لم تقع فى دائرة الاحتفاظ بمبادىء الدين الحنيف الذى هو أساس نهضتنا ، وان هذه الامة لا يصلح أمرها اذا غمرتها المادة ، ولم يكن للتربية الروحية المقام الاول فى تكوين الاجيال المقبلة »

ان الشعب المغربى المسلم لا يتمنى شيئا أكثر من أن تتحول هذه الروح الاسلامية العالية الى سياسة تعليمية « عملية » لوزارة التهذيب الوطنى ، بل أن تصبح اساس سياسة الدولة فى جميع الميادين ، والله سبحانه المأمول فى أن يوفقنا جميعا وهو نعم المولى ونعم النصير .

تصحيح اخطاء

فى الكتاب بضعة اخطاء مطبعية لا تخفى على القارىء الكريم من بينها :

صحيفة	28 – 1957	والصواب	1956
»	44 – النضوج	»	النضج
»	44 – لم يستطيع	»	لم يستطع

دار السلمى

على استعداد تام لتشجيع الادباء والمؤلفين المغاربة بطبع ونشر سائر ما تنتجه قرائحهم فى مختلف العلوم والفنون .

ولحد الان انجزت طبع الكتب الاتية :

1) مظاهر الحضارة المغربية : مجموعة ابحاث تاريخية قيمة جزءان للاستاذ عبد العزيز بن عبد الله

2) دروس الشكل والصرف : للمتوسط الاول والثانى للاستاذ ابراهيم حركات

3) التربية الوطنية : للقسم الابتدائى الثانى للاستاذ ابراهيم حركات

4) دروس المحادثة للقسم الابتدائى الاول للاستاذ ابراهيم حركات

5) معلم الكبار لمحاربة الامية فى شهر واحد للاستاذ محمد بن حدو

6) الخطب الوطنية للناشئين للاستاذ محمد توفيق الكتانى

7) الاناشيد الوطنية : انتاج دار السلمى

8) دروس الاعمال اليومية : لمعلمى المدارس العربية للاستاذ كريم العلوى

9) النحو والشكل والصرف للمتوسط الثانى لابراهيم حركات

10) صفحة من صفحات الماضى للكتلة الوطنية للاستاذ عبد الله الجرارى

وبالاضافة الى ذلك تعرض الدار للبيع بالجملة والتقسيط

الحركات الاستقلالية للزعيم **علال الفاسى**

حديث المشرق فى المغرب للزعيم **علال الفاسى**

فى الطفولة ودماء فى المغرب العربى للاستاذ عبد المجيد بن جلون

المغرب فى طريق الاستقلال للاستاذ محمد الخطابى

الديمقراطية الاسلامية لابن عبود

جولة فى مدن الاندلس للامى

خريطة المغرب العربى وخريطة المغرب انتاج دار السلمى

كتاب نضال ملك محمد الرشيد ملين

دروس الاشياء للقسم المتوسط والتكميلى محمد الفشتالى

الموزع

دار السلمى

للتأليف والنشر والطباعة والتوزيع

38 زنقة الجزولى حى البلدية ـ الدار البيضاء

ت 304.01 ـ ت المنزل 316.22 ص ب 4010

مطبعة الجامعة بالدار البيضاء
المغرب

550 فرنكا

ادريس الكتاني



المغرب المسلم ضد اللادينية

1378

1958

الموزع

دار الكتاب

للتأليف والنشر والطباعة والتوزيع

38 زنقة الجزولى حى البلدية ـ الدار البيضاء

ت 304.01 ـ ت المنزل 316.22 ص ب 4010

مطبعة الجامعة بالدار البيضاء
المغرب

550 فرنكا